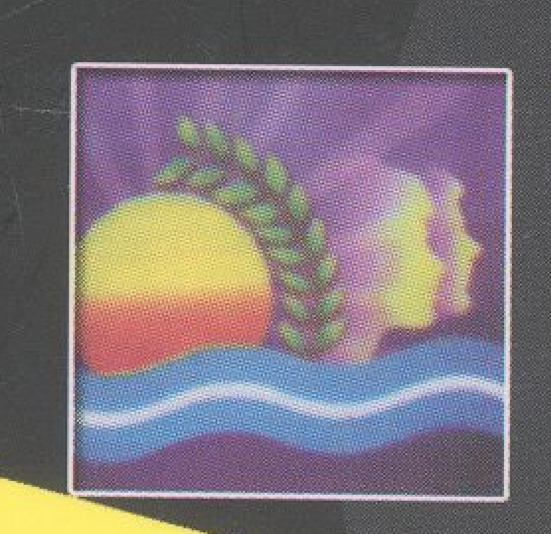
المشكلات الاجتماعية فى المجتمع المعاصر

الإدمان - البطالة

دكتور
طارق كمال

الأستاذة
أنوار حافظ



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د/ مصطفى مشرفة
تليفاكس: 4839496 الإسكندرية
Web Site: www.shgama.com
Email:shabab_algamaa@yahoo.com

المشكلات الاجتماعية
في المجتمع المعاصر

مشكلات الإسكان – تلوث البيئة ـ التطرف
الإدمان – البطالة

دكتور
طارق السيد

الأستاذة
أنوار حافظ

٢٠٠٩

مؤسسة شباب الجامعة
٤٠ ش مصطفى مشرفة
الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦
Email:Shabab_Elgamaa@yahoo.com.
www.shgama.com

البـــاب الأول

الفصـــل الأول

حقيقة المشاكل الإجتماعية

الفصـــل الأول
حقيقة المشاكل الإجتماعية

مقدمــة :ـ

كان هناك إهتمام كبير بدراسة المشكلات الإجتماعية Social Problems ، خاصـــة فـــي الولايات المتحدة ، وذلك منذ زمن بعيد .

وفـــي حقـــيقة الأمر فإن علماء الإجتماع لم يتخذوا من علمهم وسيلة لحل المشكلات الإجتماعية بالرغم من أن هذا التطور في علم الإجتماع قد ساد في كل أنحاء العالم .

وقد كان ما يهم علماء الإجتماع – وذلك لفترة طويلة – هو الآتي :-

١. الجريمة .
٢. الإنحراف .
٣. المشاكل السلالية .
٤. المشاكل العرقية .
٥. المشاكل الزوجية .
٦. الطلاق .
٧. الأمراض العقلية .
٨. مشكلات التعليم .
٩. تفكك الأسرة .
١٠. مشاكل المجتمع المحلي الحضري .

أكثر من هذا فإن هذه المشكلات قد سيطرت علي جهود العلماء خلال عشرات السنين الحديثة ، وذلك عندما صار الإهتمام بالفقر وخلافه يتركز علي مجموعة مركبة من القضايا المتداخلة .

وقــد كانــت هذه القضايا بمثابة الغاية للسياسة الإجتماعية علي كافة المستويات .

ومــع ذلــك فإن دراسة المشكلات الإجتماعية كانت دائماً سبباً في الإختلاف بين علماء الإجتماع .

إذ أنــه كان هناك دائماً نوع من التوتر بين الميل إلي أن يكون هذا الإنشغال ملائماً لعلم الإجتماع ، وبين الرغبة في إقامة علم إجتماع يتسم بأنه علم أكاديمي بحت .

المشكلات الإجتماعية ومداخلها :-

فــي الآونة الأخيرة بدأ علم الإجتماع في الإهتمام بمشكلات التصنيع السريع وثقافة المجتمع .

وعندما حل القرن العشرون لم يكن لمفهوم المشكلات الإجتماعية أي وجود أو تأثير .

وعوضــاً عــن ذلــك كان هناك مفهوم يضم في إطاره المشكلات الإجتماعية .

وقد كان هذا المفهوم يعرف بإسم الباثولوجيا الإجتماعية (Social Pathology) ، وبعد ذلك ظهر مفهوم التفكك الإجتماعي .

١) حقيقة الباثولوجيا الإجتماعية Social Pathology :-

هــذا المــصطلح قد دخل إلي علم الإجتماع علي إنه جزء من نظام سوسيولوجي أكبر .

وتصور الباثولوجيا الإجتماعية يتفق مع المدخل التطوري الذي قبله الجل الأول من علماء الإجتماع .

وهــذا المــتطور يــستوحي الدارونــية في أجزاء عديدة بين الكائن العضوي والمجتمع .

وإذا كـــان مـــن الواجب وضع تصور عام للمجتمع يفيد في تحليله ، علـــي غرار ما يحدث للكائن العضوي ، فإنه من الواجب تشبيهه بالكائن الحـــي ، مـــن حـــيث تمـــتعه بحالة طيبة من الصحة ، وظروف معتادة Normal.

ويمكن القول بأن أي إبتعاد عن هذا يعتبر باثولوجيا .

ويقـــوم علماء الإجتماع بدراسة حالة المعيشة لدي الفقراء المهاجرين في المدن التي تنمو بصورة سريعة .

أيضاً فإن علماء الإجتماع يهتمون بدراسة المناطق المختلفة Slums ، بالإضافة إلي الجريمة والإنحراف والفقر والطلاق وغير ذلك .

وهذه الظواهر في عمومها يطلق عليها إسم " الباثولوجيا الإجتماعية".

ويقـــول رايت ميلز Wright Mills عن أصحاب إتجاه الباثولوجيا الإجتماعية :-

" إنهـــم عادة لم يكونوا من أصول حضرية ، وإنما نشأوا في بيئات محلية ريفية .

وكانـــوا أيـــضاً مـــن أبـــناء الطبقة الوسطي البروتستانت ومن هذا المنظور قاموا بتفسير هذه الظواهر الجديدة المتعلقة بالنحو الحضري " .

إنتهي كلام : رايت ميلز .

الإنحلال الإجتماعي :-

إن الـــتحول من مفهوم الباثولوجيا إلي مفهوم الإنحلال الإجتماعي لا يعبر عن أي تغيير في المشكلات الإجتماعية قيد البحث .

إذ أن الـــشواهد علي الباثولوجيا الإجتماعية التي كان يتم رصدها في الماضي تعتبر اليوم مؤشرات علي الإنحلال الإجتماعي .

وهكـذا فـإن بعض المشكلات مثل مشكلة الطلاق علي سبيل المثال ينظر إليها علي أنها مؤشرات بالنسبة لإنحلال الأسرة .

ونوع الحياة الأسرية التي كان ينظر إليها قديماً علي أنها ثابتة ينظر إلـيها الآن علـي أنها تنظيم للأسرة ، بحيث أن أي إنحراف عنها يعني التفكك في النمط المعتاد لحياة الأسرة .

وهناك بعض المشاكل التي تجابه مفهوم الإنحلال الإجتماعي .

ومـن هذه المشاكل أنه بالرغم مما يزعمه المفهوم من الإنحياز إلي التحلـيل العلمـي ، إلا إنـه يضفي حكماً من أحكام القيمة علي الحياة الإجتماعية .

وعملية التسليم بالحالة السابقة للتنظيم – مثل تسليم الباثولوجيا بحالة الكـائن العضوي الإجتماعي المعتادة – يشتمل ضمنياً علي معني مؤداه أن مؤشـرات الـتفكك الإجتماعي قد أمكن ملاحظتها في المجتمع عندما حدث الإنحلال الإجتماعي فقط .

ولكـن مـن المهم هنا أن نتذكر أن هذه العملية كانت ترتبط بعملية التصنيع السريع في الولايات المتحدة .

لذلك يمكن القول بأنها واقعة حديثة من الناحية التاريخية .

وعلي سبيل المثال فإن الجريمة ليست ظاهرة حديثة ، إذ إنها موجودة منذ زمن طويل .

وعـالم الإجتماع ليس ساذجاً إلي الحد الذي يجعله يعتقد بأن التفكك الإجتماعي الحديث هو الذي أدي إلي وجود مثل هذه الظواهر الإجتماعية.

ومـع ذلـك فـإن عالم الإجتماع قد يسلم بأن هذه الظواهر قد زادت بصورة حادة في الآونة الأخيرة .

وهـذا المنهج الذي نحن بصدده يجعل من الضرورة التسليم بأن من المستطاع قياس أي زيادة في معدلات المؤشرات المتباينة علي الإنحلال.

ومع ذلك فإن هناك صعوبة في الحصول علي بيانات دقيقة فيما يتعلق بالمعدلات السائدة .

وعلي سبيل المثال فقد كان من المسلم به منذ فترة طويلة أن معدلات المـرض العقلـي قـد إزدادت كثيراً في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين .

ومع ذلك فإن عدم وجود مقاييس للمرض العقلي خلال القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين جعل من الصعب إثبات ذلك .

وهكـذا فـإن مفهوم الإنحلال الإجتماعي لم يكن في مقدوره تجنب مشكلة القيمة التي عابت مفهوم الباثولوجيا الإجتماعية أيضاً .

ولـيس معنـي ذلـك أن هـناك فائدة تصورية في عملية التغير من الباثولوجيا إلي الإنحلال .

المشاكل الإجتماعية Social Problems :-

كان التصور الذي قدمه كل من (فولر) و (مايرز) بمثابة تحرير من إصدار أحكام قيمية حول ما إذا كان هناك إنحلال إجتماعي أم لا ؟ .

وعوضاً عن ذلك ، تم تحديد المشاكل الإجتماعية علي إنها الظروف أو المواقف التي يعتبرها أفراد المجتمع تهديداً للقيم السائدة بينهم .

ويمكـن القـول ببساطة أن المشكلات الإجتماعية هي ما يعتقد أفراد المجتمع أنها كذلك .

ولكـي تمـثل الظـروف مشكلة إجتماعية ، فإن ذلك يستلزم وجود شرطين .

أولاً : يجب وجود ظرف موضوعي مثل التطهير العرقي أو الفقر أو الجريمة ، وما إلي ذلك .

ثانياً : يجب أن يكون هناك تعريف ذاتي من قبل أفراد المجتمع أو بعضهم ، بأن هذا الظرف الموضوعي يمكن إعتباره مشكلة إجتماعية .

وهنا تقوم القيم بالدور المنوط بها .

وهناك أمثلة عديدة وواضحة علي هذا الإتجاه في تناول المشكلات الإجتماعية .

ومن هذه الأمثلة :-

١. الفقر .

٢. التوترات العرقية .

وذلك علي سبيل المثال ، لا الحصر .

وبالنسبة للفقر بالذات فإنه قد يكون موجوداً في المجتمع دون أن يشكل مشكلة إجتماعية .

وذلك لأن أفراد المجتمع يقبلون الفقر علي أنه أمر لا مفر منه في بعض الأحيان .

أيضاً فإن مشكلة التفرقة العنصرية لا تعتبر مشكلة لدي أولئك الذين يتمسكون باتجاهات التحيز للجنس .

ومهما كانت المشكلات الإجتماعية في إستطاعتها إضفاء التهديد علي ظرف موضوعي أياً كان ، فإنها لا تعتبر مشكلة إجتماعية إلا إذا كان هناك فرد واحد من أفراد المجتمع علي الأقل قادراً علي تحديدها .

ولا يتم تعريف ذلك الظرف الموضوعي علي إنه يعتبر بمثابة مشكلة إجتماعية إلا إذا صار هناك بعض أفراد المجتمع علي وعي بأن هذا الظرف الموضوعي يهدد قيمهم .

وعند إدراك العلاقة بين الظرف الموضوعي والمشكلات الإجتماعية - عند ذلك فقط - يمكن طرح المسألة للمناقشة العامة .

وفـي كثيـر من الأحيان يمكن لأي ظرف أن يمثل مشكلة إجتماعية لبعض أفراد المجتمع .

أيضاً يمكن أن يكون هناك عدم إتفاق شديد أو قوي علي تحديد كون الظرف مشكلة إجتماعية .

وذلـك لأن وجـود بعض الحقائق التي يمكن البرهنة عليها لا يمثل المشكلة الإجتماعية تمثيلاً كافياً ، وإنما يجب تفسير هذه الحقائق بأسلوب تحدد علي أساسه كمشكلة إجتماعية .

وعلي سبيل المثال فإن السيارات التي تجري في المدن قد تسببت في تلوث الهواء .

وقد قبل الأمريكيون هذا علي أنه أمر لا مفر منه .

وعـندما أصبح من الممكن التحكم في تلوث الهواء ، هنا فقط أصبح عادم السيارات يمثل مشكلة إجتماعية .

وهكـذا فـإن المشكلة الإجتماعية لا تستلزم فقط معرفة أن الظرف الموضـوعي قـد صـار بالفعل مشكلة إجتماعية ، وإنما تستلزم أيضاً الإيمان بأن هناك شيء ما يمكن عمله إزاء هذا الظرف الموضوعي .

وإذا كان من المتعسر تبديل الموقف من الناحية الفنية أوالإجتماعية ، فإنه هنا فقط يدخل في نطاق التحمل .

وهـناك بعـض الفـروق الثقافـية ذات المغزى في تقبل الظروف الموضوعية علي أنها مسائل لا مهرب منها أم لا ؟

أنماط المشكلات الإجتماعية :-

برغم تعدد المشكلات الإجتماعية بين أفراد المجتمع ، فإن علماء الإجتماع قد إهتموا أساساً بمجموعة من هذه المشكلات بصفة خاصة .

ومن هذه المشكلات :-

١. مشكلة الفقر .

٢. مشكلة التوتر العرقي .

٣. مشكلة الجريمة .

ومن الممكن أن نفرق بين المشكلات التي تتكون نتيجة الصعوبات التي يواجهها الفرد عندما يحاول التكيف مع المجتمع ، وبين المشكلات التي تعود أساساً إلي أسلوب التنظيم الإجتماعي وعدم قدرته علي تناول المواقف الجديدة في المجتمع الحديث .

ومن المهم هنا أن نذكر أن بعض المشكلات الإجتماعية التي تسود بدرجة كبيرة يتم تحديدها من خلال تكيف الفرد .

ومن هذه المشكلات مشكلات سن المراهقة ومشكلات الشيخوخة .

والسبب في كون المراهقة مشكلة هو أن ذلك يرجع إلي أن جيل الكبار يجد إختلافاً محيراً بين ما هو متوقع وما هو مرغوب .

وكذلك الأمر في حالة الشيخوخة .

إذ أن هناك مشكلات تظهر وتتعلق بالناحية المالية بالنسبة لهؤلاء الأفراد بصفة خاصة .

ولكن من المهم هنا أن نذكر أن الإهتمام الأكبر لعلماء الإجتماع ينصب علي مشاكل السلوك الغير سوي ، أو بمعني آخر السلوك الإنحرافي .

وفي هذه الحالة فإن الإهتمام يتركز علي الأفراد الذين ينظر إليهم علي أنهم قد حادوا عن أساليب الفعل القائمة ، ومن ثم عن القواعد الإجتماعية في المجتمع .

وعلي الرغم من ذلك فإنه ليس من المفضل النظر إلي كل المشكلات علي أنها مشكلات تكيف فردي مع المجتمع .

إذ أن هناك مشاكل لا يمكن القول عنها بأنها مشاكل تكيف فردي مع المجتمع .

ومن هذه المشاكل ما يتعلق بالعلاقات بين الجماعات مثل مشاكل التفرقة العنصرية والمشاكل بين الإدارة والعمال ، وغير ذلك من المشاكل.

السلوك الغير سوي (السلوك الإنحرافي) :-

إن دراسة السلوك الغير سوي لها جذور متأصلة في الإهتمام المستمر بمشكلات الإمتثال ، والضبط الإجتماعي .

وقد كان الإهتمام الأكبر في بحوث البحث الإجتماعي خلال الخمسين سنة الماضية منصباً علي المجرمين والأحداث والبغايا .

وكان الإهتمام يتركز بصفة خاصة في الإهتمام بالخصائص السيكلوجية والأحوال البيئية .

وقد كانت دراسة الشخص المنحرف بصفة خاصة تبحث دائماً عن سبب الإنحراف الكامن فيه .

وقد كانت هذه الدراسات قائمة علي فرضية تقول بأن الإجرام موروث منذ الميلاد .

وعندما إستعانت الدراسات بالمنظور الإجتماعي عوضاً عن المنظور البيولوجي الذي يركز علي الفرد والخصائص السيكلوجية بدأ إعتبار السلوك الإجرامي علي إنه سلوك مكتسب أكثر منه موروث .

والآن يـتم إعتبار الأشخاص المنحرفين علي أنهم نتاج لظروف إجتماعية ، أكثر منها ظروف بيولوجية .

ومـع ذلك فإن الجهود التي تم بذلها في هذا الأمر أخفقت في البرهنة علي ذلك .

وقد كانت بعض البحوث المتعلقة بهذا الموضوع متناقضة مع بعضها البعض .

ومـن الجهود التي ظهرت مؤخراً في مجال تحديد الإنحراف ، تلك التـي تـؤكد ضـرورة أن يركـز التحليل السوسيولوجي علي السلوك الإنحرافي أكثر من تركيزه علي سمات الشخصية المنحرفة .

ويقول (ألبرت كدن) :-

" إنــه لكي يتم بناء علم إجتماع للسلوك الإنحرافي ، يجب أن تكون هناك نقطة للرجوع ، وهي السلوك الإنحرافي وليس أنواع الناس .

والمهمــة الرئيسية التي تواجهها هي التخلص من الفكرة المسيطرة علي التفكير السوسيولوجي بأن المنحرف هو الشاذ أو الباثولوجي .

وهؤلاء دائماً ما يتم تغليفهم في سلة واحدة " .

إنتهي كلام ألبرت كدن .

ومـن المهـم هنا أن نذكر أنه قبل أن يظهر أي منظور جديد كان (روبـرت ميرتون) (R.Merton) قد كتب مقالة أثبت فيها أن مصدر الإنحراف يعود إلي البناء الإجتماعي .

وقـد أثـبت أيـضاً في هذه المقالة أن البناء الإجتماعي يتسبب في لاإنحـراف عـندما تنفصل الأهداف المحددة ثقافياً عن الوسائل المجازة إجتماعياً من أجل تحقيق هذه الأهداف .

وذلـــك لأن الأهـــداف المحددة ثقافياً للنجاح مثلاً ، يتم تحقيقها عن طريق العمل الدؤوب والإنجاز التعليمي .

ولكـــن من المهم هنا أن نذكر أن هذه الوسائل ليست متاحة بصورة متـــساوية أمام الجميع ، وإنها لا تساعد حتى من يعمل بمشقة علي تحقيق النجاح .

ويرجع ذلك أساساً إلي التفرقة العنصرية .

ويقول (ميرتون) :-

" إن الإنحـــراف الناشيء عن الإنفصال بين الأهداف والوسائل يمكن أن يأخذ واحداً من أربع صور مختلفة .

وهذه الصور هي :-

١. الطقوسية .
٢. الإنسحابية .
٣. التجديد .
٤. العصيان .

إنتهي كلام (ميرتون)

وقـــد تكون الفائدة الأساسية في المقالة السابق ذكرها والتي أضافها (ميـــرتون) إلـــي التحليل السوسيولوجي هي أنها ركزت علي العلاقة بين الإنحراف والبناء الإجتماعي .

كمـــا إنهـــا قـــد مهدت السبيل أمام أجيال جديدة من الباحثين في علم الإجتماع لكي يتحرروا وينطلقوا إلي إعادة تحديد السلوك الإجتماعي .

الخارجيون :-

قد تكون أكثر المجهودات الواعدة هي مقالة كتبها (هيوارد بيكر) .

وقد طرح (بيكر) في هذه المقالة منظوراً حديثاً ومتميزاً لدراسة السلوك الإنحرافي .

ولـم يوافق (بيكر) علي المقولة التي تقول أن المجتمع عبارة عن مجموعة من المنحرفين .

ويقول (بيكر) :-

" إن الجماعات الإجتماعية هي التي تخلق الإنحراف من خلال صنع القواعد التي يشكل الخروج عليها إنحرافاً ، وبواسطة تطبيق هذه القواعد علي ناس معينين الذين يطلق عليهم إسم الخارجين علي القواعد .

ومـن وجهة النظر هذه لا يعد الإنحراف خاصية للفعل الذي يرتكبه الـشخص ، وإنمـا هو نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد والجزاءات علي المذنب " .

إنتهي كلام (هوارد بيكر)

وفي حقيقة الأمر فإن السلوك غير المستقيم ، أو بمعني آخر السلوك الإنحرافي ليس سلوكاً خاصاً فقط ببعض الأفراد ، ولكنه يمكن إعتباره خبرة يمر بها كل أفراد المجتمع .

إذ أنـه من الطبيعي أن يرتكب كل أفراد المجتمع أفعالاً إنحرافية ، ويحدث هذا بصفة خاصة في مرحلة الصبا .

ومـع ذلـك فـإن معظم أفراد المجتمع لا يقعون في خطأ إحتراف الإنحراف .

الثقافة الثانوية الإنحرافية :-

يهتم مفهوم السلوك الإنحرافي الذي قدمه (بيكر) بأسباب الإنحراف بالنسبة للفرد في المجتمع .

وهـذا المفهوم لم يربط بين الإنحراف والإمتثال للقواعد الإجتماعية ربطاً محكماً .

ومـع ذلك فقد كانت هناك تحليلات أخري إهتمت بأسباب الإنحراف فـي المجـتمعات المخـتلفة التي يتسبب وضعها الهامشي في خلق ثقافة إنحرافية .

وهذه الجماعات لم تقبل ببعض القواعد والمعايير السائدة في المجتمع ، وجعلت لنفسها معايير خاصة بها .

أي إنها ثقافة فرعية إنحرافية .

المرض العقلي وعلاقته بالتصرفات الإنحرافية :-

تـوجد بعـض أنـواع السلوك الإنحرافي التي لا تشتمل علي أساس الجماعة المنحرفة أو الثقافة الفرعية الإنحرافية .

ويمكـن القـول بـأن المرض العقلي يمثل واحداً من هذه الصور للإنحراف .

وفـي المجتمع الأمريكي فإن المرض العقلي ينتشر إنتشاراً كبيراً وهو يكلف الدولة أعباءاً مالية ضخمة .

هـذا بالإضافة إلي صعوبة العلاج والجهد الكبير المبذول للتعامل مع المرضي العقليين .

ومـن المهـم هنا أن نذكر أن المستشفيات في الماضي لم تكن تقوم بالعلاج في حالات المرض العقلي ، وإنما كانت تقوم بدور تحفظي فقط .

وقـد كـان يتم حجز المرضي العقليين في هذه المستشفيات لكي لا يتسببوا في مشاكل داخل المجتمع .

وهكـذا كـان المرضي العقليين كانوا يعيشون بعيداً عن المجتمع ، وفي ظروف أمن مشددة كالسجون .

ويقول (جوفمان) (Goffman) :-

" إن المستـشفيات العقلية كانت بمثابة نظم إجتماعية شاملة تميز بها المجتمع الحديث ، وتقوم علي تحريك كتل من البشر من خلال روتين من النشاط وفق جداول محددة يساعد علي إستمرار السيطرة عليهم وإجبارهم علي الإمتثال لظروف مغايرة للحياة اليومية "

إنتهي كلام (جوفمان) .

وقد إستطاع بعض الباحثين في الخمسينات من القرن الماضي إيضاح أن بناء المستشفيات قابل للدراسة .

كمـا أوضحوا أيضاً أن التنظيم الإجتماعي الدافع لهذه المستشفيات يؤثر في فرص شفاء المرضي .

ونتيجة لذلك صار من المحتم إيجاد بديل لهذه المستشفيات .

وقـد حاول البعض أن يجد البديل في برامج خارجية للمرضي ، أو البقاء في البيت لنصف الوقت بالنسبة للمرضي غير القادرين علي التكيف مع المجتمع .

<u>أهمية المرض العقلي :-</u>

يقول الطبيب النفسي (توماس زاس) :-

" إنه ليس هناك وجود لشيء يطلق عليه مرض عقلي .

إنها أسطورة ، وما ننظر إليه علي إنه مرض عقلي ما هو إلا مشكلة في المعيشة " .

ويضيف (زاس) :-

" إن المرض العقلي ما هو إلا صفة تلصق بأنواع معينة من السلوك الإنحرافي .

حيث ينظر إلي هذا السلوك كشاهد علي المرض العقلي .

ويستشهد بالمرض العقلي باعتباره سبباً لهذا السلوك " .

وهناك علاقة بين رأي (زاس) في أن المرض العقلي يمثل أسطورة ، وببين رأي (بيكر) في هذا المضمار .

ذلــك أن المرض العقلي طبقاً لزاس يفترض وجوده عندما ينحرف أفراد المجتمع بطريقة مؤثرة من تفاعلاتهم مع الآخرين .

وطبقاً لزاس فإن وصف الشخص بأنه مريض عقلي هو لقب يضيفه الآخرون إليه .

وكمـــا هو الحال في حالات الإنحرافات الأخرى ، فإن الأفراد الذين يوصـــفون بهذا اللقب يقبلون ما يتصرفون كما لو كانوا في حقيقة الأمر مرضي عقليين .

لـــذلك فإن مشكلة المرض العقلي تعتبر بصورة جزئية مشكلة الأفراد الذين حددوها علي هذا الأساس .

أي إنها مشكلة تعريف .

وسيان الأمر إذا كانت هناك مشكلة إجتماعية أم لا .

وقـــد أثـــبت بعض الباحثين أن هناك علاقة دقيقة ودالة بين مختلف المشاكل الإجتماعية .

ومن المهم هنا أن نذكر أن هناك إجماع علي أن منح الأولوية لبعض المشاكل يتسبب في جعلها مشاكل رئيسية .

ويحدث هذا بصفة خاصة في مشكلات الجنس أو العرق أو الفقر .

كمـــا يحدث أيضاً في مشكلات الإنحراف والمرض العقلي والإدمان والإسكان والمواصلات والتلوث .

وكثيراً ما تحظي المشكلات الكبري باهتمام واسع النطاق في وسائل الإعلام ، وخاصة في التلفزيون والصحافة .

ومع ذلك فإن هذه المشكلات تصبح مشكلات رئيسية عندما يهتم بها صناع السياسة ، الذين يحاولون تطوير بعض البرامج للتغلب عليها .

لـــذلك فـــإن الهيئات الحكومية تمنح تمويلاً في صورة منح للبحث ودراسة هذه المشكلات الإجتماعية .

الفصــــل الثـــانـــي

مشاكل الإسكان في المناطق الحضرية

الفصل الثاني

مشاكل الإسكان في المناطق الحضرية

تمهيد :-

يمكـــن القـــول بـــأن واحدة من أهم المشاكل التي تجابه البشرية هي مشكلة النمو السكاني السريع .

والإحـــصائيات تشير إلي أن سكان العالم يزدادون بما يساوي مدينة مثل نيويورك كل شهر .

وتـــشير أيضاً الإحصائيات إلي أن السكان يزدادون بما يعادل سكان دولة مثل البرازيل كل عام .

أي سبعين مليون نسمة تقريباً .

ولـــيس معني هذا أن سكان العالم سوف يتضاعفون بعد عشرين سنة فقط ، بل يعني أيضاً أن البشر إذا أرادوا الحفاظ علي مستويات المعيشة الحالـــية ، فـــإن عليهم أن يبذلوا كل ما في طاقتهم لمضاعفة ما هو متاح الآن ، من تسهيلات وخدمات .

ويمكـــن القول بأنه إذا كانت هناك دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة تعتـــرف بعجـــزها عـــن مضاعفة إنتاجها إلي الضعف في العشرين سنة القادمة ، فماذا يكون حال الدولة النامية .

وإذا كانـــت النبوءة التي قدمها (مالتوس) – وهي نبوءة تشاؤمية – لم تظهر بعد في كثير من البلدان المتقدمة ، فإن كثير من توقعاتها قد حدثت بالفعل وظهر في البلدان النامية والفقيرة .

وهناك إتجاه لازم النمو السكاني في العقود الأخيرة وهذا الإتجاه هو إنتقال السكان من المناطق الريفية إلي الحضر .

وفي هذا الإتجاه تترسخ العديد من مسببات المشاكل التي تواجه المدن والمراكز الحضرية الكبري .

وعلي سبيل المثال فإنه في الولايات المتحدة كانت جرائم العنف تماثل فـــي حدتها مشكلات الإزدحام وتلوث الهواء والماء وعدم وجود حد أدني من متطلبات البنية الأساسية في معظم بلدان الدول الفقيرة .

وبـــرغم كثـــرة هذه المشكلات إلا أن المدن لا تزال تحتفظ بالجاذبية لأعداد هائلة من سكان الريف .

والـــسبب فـــي الهجرة من الأماكن الزراعية إلي الأماكن الحضرية يكمن في عدم كفاية الأرض الزراعية وقسوة أحوال المعيشة .

أيـــضاً فإن من هذه الأسباب البطالة الناجمة عن التوسع في الميكنة الزراعية .

ويمكـــن القـــول بـــأن هذه الهجرة هي أهم حركة يشهدها العالم في العصر الحديث .

ولـــيس من قبيل الحقيقة أن نقول أن الهجرة من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية هي ظاهرة جديدة .

ولكن الجديد في الأمر هو النمو المتفجر للمدن الكبرى .

ومـــن المهم هنا أن نذكر أن التصنيع والتحضر هما من أهم السمات لحضارة العصر الحالي .

إذ أنهمـــا يشكلان البيئة الطبيعية والبشرية التي يلزم أن يتكيف معها غالبية شعوب العالم .

تعدد جوانب مشكلة الإسكان :-

قـــد يكـــون أهـــم ما تظهره ظاهرة " المسكن " هو أنها مشكلة ذات جوانب عديدة .

إذ أنهـــا تـــتخذ طابعاً إجتماعياً أحياناً ، وطابعاً إقتصادياً أحياناً أخري .

أيضاً فإنها في بعض الأحيان تأخذ شكلاً ثقافياً .

ويمكـــن القـــول بأنهـــا ظاهرة متشابكة تتصل بسلسلة من الظواهر والإهتمامات المختلفة بدءاً بمقدار دخل الفرد ، وإنتهاءاً بقضايا السياسة العامـــة ، ومروراً بعدد كبير من القضايا المرتبطة بمجال الصحة العامة والتنشئة الإجتماعية والصحة النفسية وغير ذلك من القضايا .

ولهـــذا فإنـــه من الواجب لدراسة هذه الظاهرة أن يتعاون فريق من الباحثـــين مـــن كافـــة التخصـــصات الإجتماعية والنفسية والديموجرافية والإقتصادية مع بعضهم البعض .

<u>الإسكان مشكلة عميقة الجذور :-</u>

مـــنذ زمـــن بعيد ، وعندما فقد الإنسان قدرته علي النوم في العراء أصبحت حاجته إلي مسكن من أهم إحتياجاته .

وقد صارت هذه الحاجة تلي الحاجة إلي الطعام في الأولوية .

وقد أبدع الإنسان في صنع المأوي الذي يحتاج إليه .

وقد إتخذ المسكن أشكالاً متعددة علي مر التاريخ .

وقد بدأ بالكهوف والأشجار ثم تطور الأمر إلي بناء أكواخ .

وبعـــد ذلـــك تعلـــم الإنـــسان أن ينشيء منازل من الحجر والطوب والخشب والحديد والأسمنت المسلح .

وقد إختلفت هذه المساكن في مقدار ما تتيحه لسكانها من رفاهية .

ومـــن المـــشاكل التي ميزت المدن والمراكز الحضرية مسائل سوء الأحـــوال الـــسكنية ، وإضطراب ميزان العرض والطلب علي الإسكان الملائم .

إذ أن آثار المدن القديمة تشير إلي أن الأكواخ الطينية كانت موجودة جنباً إلي جنب مع القلاع الفخمة والمعابد الكبيرة .

ومـــن المهـــم هنا أن نذكر أن مدينة قديمة مثل روما بالرغم من أن مبانيها قد صنعت من الرخام والمرمر إلا إن الغالبية العظمي من مبانيها كانت عبارة عن أكواخ ومساكن رديئة .

ويمكـــن القول بأن الطبقات الوسطي في العصر الوسيط هي الطبقات التي تحسنت أحوالها السكانية .

أما الطبقات الدنيا فقد عانت من المشكلة السكانية إلي جانب معاناتها من مشاكل زيادة عدد الوفيات ، وإنتشار الأمراض الوبائية .

الإسكان من مشاكل المدن الحضرية :-

عـــندما نتعمق في دراسة مشكلة الإسكان فسوف نواجه حقيقة هامة ، وهي أن المشكلة هي في حقيقة الأمر مشكلة حضرية .

أي أن هـــذه المـــشكلة تتعلق بالحياة في المدن الحضارية في المقام الأول .

أيضاً سوف نجد أن حدة المشكلة تختلف باختلاف ما وصلت إليه كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية معينة .

والـــسبب الرئيـــسي في المشكلة يكمن في إزدحام السكان الذي صار سمة بارزة لمدينة العصر الحديث .

ومن الأمور النى زادت من تعقيد المشكلة القصور في عمليات النقل.

وذلـــك لأن شركات النقل تحبذ أن تكون شبكاتها محصورة في مدي ضـــيق لأن المسافات القصيرة تدر عليها ربح أكثر من الربح الذي تدره عليها المسافات الطويلة .

وهكـــذا فإن إزدحام السكان يستدعي بالتدريج طلباً كبيراً ومتزايداً علـــي الأرض ، وهـــذا يـــؤدي بدوره إلي زيادة أسعار الأرض بصورة كبيرة.

وهكـــذا فإن المشكلة تتمثل في زيادة معدلات التزاحم والتنافس علي الأرض .

كما تتمثل أيضاً في إرتفاع المباني ، وإرتفاع الإيجارات وغير ذلك.

وهناك بعض العوامل الأخرى التي تتمثل في :-

١. زيادة معدلات النزح أو الهجرة إلي المدن .
٢. سوء التخطيط والتنظيم .
٣. عدم كفاية القوانين المنظمة لعمليات البناء .
٤. طمع وجشع الملاك .
٥. إهمال المستأجرين .

النواحي الإجتماعية للمشكلة :-

كـــل من يعيش في المدن الكبري لديه قناعة بأن مشكلة الإسكان هي أهم المشاكل الملحة ، وأنها مشكلة إجتماعية بالدرجة الأولي .

ومـــشكلة الإســـكان تعتبـــر مشكلة رئيسية لأن لها تأثير مباشر علي الأسرة .

ويقول (براي) :-

" إن المكـــان الـــذي يـــسكن فـــيه الفرد يعد أمراً حيوياً في تكوين شخصيته ، وعاملاً مؤثراً علي صحته النفسية والجسدية والإجتماعية ".

وقـــد أوضـــحت دراسات عديدة أن هبوط الحيوية هو واحد من أهم أسباب الإكتئاب والإدمان .

كمـــا أوضحت تلك الدراسات أن ظروف الإسكان الرديء تعتبر من الأسباب الرئيسية لهذه الأمراض الإجتماعية .

ويمكن القول بأن النظافة لا تقي الإنسان من الأمراض فحسب ، وإنما هي ضرورية لإحترام الذات أيضاً .

وليس من المتعسر تصور وجود صلة بين النظافة والصحة وإحترام الـذات مـن جهة وبين مدي توافر الظروف الإسكانية المناسبة من جهة أخري .

وهناك كثير من الأدلة علي ذلك .

وعلـي سـبيل المثال فإن هناك علاقة بين نسبة الوفيات – وخاصة وفيات الأطفال – وبين معدلات التزاحم السكاني .

وبالـرغم مـن وجـود أسـباب أخري لوفيات الأطفال غير عوامل الإزدحام السكاني ، فإن ذلك الإزدحام له علاقة مباشرة بوفيات الأطفال ، وقد ثبت ذلك من خلال دراسات عديدة .

والأمر لا يقف عند زيادة معدلات وفيات الأطفال .

إذ إنه يتعدى ذلك إلي زيادة معدلات المرض بين الأحياء .

وقد أشارت بعض الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين طول ووزن الطفل وبين حجم الحجرة في المنزل .

وقـد أثـار هذا بعض التساؤلات حول إمكانية تأخر نمو الطفل من جراء الإزدحام والتزاحم السكاني .

هـذا بالرغم من أنه في حالات أخري يكون تأخر نمو الطفل ناجماً عن عوامل أخري .

ويقول (لورانس فايلر) :-

" إن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية ، في الوقت الذي يكون فيه عاملاً أكثر تأثيراً في المشكلات اللا أخلاقية التي تكشف عنها مناطق الإسكان السيء ، وذلك نظراً لإنعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة ".

ويقول (تراشر) :-

" إن المساكن التي تأوي عصابات شيكاغو في المناطق المجاورة لخطوط السكك الحديدية والمصانع تقع حيث تقام المجاورات والأحياء المتخلفة ، ومناطق التحول والإنتقال التي تحيط بمنطقة وسط المدينة " .

ويقول (تراشر) أيضاً :-

" إنه بالإمكان تتبع البدايات الأولي لتكوين هذه العصابات في الأحياء المتخلفة من المدينة .

حيث يوجد عدد غير عادي وكبير من الأطفال المتزاحمين في مساحة محدودة ."

وقد يكون عدم إحترام القانون راجعاً إلي الذكريات الأولي لصبي كان يلعب في الشارع ويسكن في غرفة مكتظة ، وحيث تكون الشرفات المكتظة هي المتنفس الوحيد له .

ويقول (توماس آدمز) :-

" إن جلاسجو بما فيها من نسق نموذجي للنقل والصحة والحكومة المحلية هي مركز الإباحية في بريطانيا العظمي لسبب ظروف التزاحم السكاني والأحوال السيئة التي لازمت إسكانها " .

وقد يثار الشك حول مدي صدق نتيجة (آدمز) هذه ، ومع ذلك فإنه من المؤكد أن هناك علاقة بين سوء الأحوال السكانية وبين إنتشار الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية .

وقد يكون أسوأ هذه الأمور هو إفساد المعنويات والأخلاق .

وهذا يؤدي بدوره إلي خفض القدرة الإنتاجية للأفراد .

والمناطق التي تعرف بإسم " الأحياء المتخلفة " في المدينة هي أكثر المناطق إستهدافاً للمشاكل .

ويقول (إليبون بيكون) :-

" لا أحتاج إلي الدخول في تفاصيل عن المناظر والروائح والإضطرابات التي لازلت أذكرها عندما ذهبت لخدمة أم مريضة .

لقد كان علي الأم أن تنزل الدرج المتهدم لكي تحضر الماء لإستحمام طفلها ، وأن تعبر دهليزاً مظلماً للحصول علي شيء يستحم فيه ، وتصعد الدرج لتسخين المياه .

وكان عليها أن تغلق النوافذ لإبعاد الروائح والذباب ، وأن تضع كرسياً خلف الباب لحجز الأولاد المتقاتلين .

وعندما عرفت أن زوجها قد هجرها ، فقد تعجبت كيف كان ينام في هذه الحجرة المزدحمة .

وعندما تذكرت أن الإبنة الجميلة قد أخطأت ، تذكرت أنها لا تستطيع أن تحضر أصدقاءها إلي المنزل ، ليصلوا عن طريق هذه السلالم القذرة إلي حجرة ضيقة حيث أبريق الغسيل وأكوام الملابس القذرة بجوار السرائر .

وكان علي الأسرة أن تقف مكتوفة الأيدي حيال خطأ الإبنة .

وعندما دخل الصبي الصغير محكمة الأحداث ، فإنني لم أتعجب من إصراره علي أن يظل يلهو في الشارع أطول فترة ممكنة ، قبل أن يزحف إلي الحجرة المزدحمة ، ويسقط علي الأرض لينام " .

لذلك يمكن القول بأن كل الظروف التي تحيط بمن يسكن حياً متخلفاً تزيده شقاءاً وتبعث فيه الإحساس بعدم الرضا .

وذلك لأنه لا يجد لنفسه خصوصية ، وليس عنده غرفة يستريح فيها ليلاً أو نهاراً .

ما هي المشكلة :-

إن تعريفات مشكلة الإسكان تتباين وتختلف باختلاف الأولوية التي يتم إعطاؤها لبعض أبعادها وظروفها .

إذ إنهـا يمكـن أن ينظـر إليها علي أنها مجرد موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المناسب للأشخاص الذين يشعرون بالحاجة إليه .

وهكـذا تـصير المشكلة ناتجة عن نقص الإنشاءات السكنية الجديدة بسبب توجيه تشييدها إلي أغراض غير سكنية .

أيـضاً فإن المشكلة تطفو علي السطح نتيجة التوقف كلية عن البناء نظراً لإرتفاع تكاليف العمالة ومواد البناء اللازمة .

أيضاً يمكن النظر إلي مشكلة الإسكان علي أنها تمثل تجسيداً واقعياً لإرتفـاع قـيمة إيجارات المنازل بصورة تفوق القدرة الشرائية للأفراد محدودي الدخل .

وهكذا تبدو المشكلة في صورة مسألة حضرية صرفة ، وخصوصاً وأن معظم سكان المدن هم من المستأجرين .

وقد تسببت هذه النظرة للمشكلة في بذل محاولات لتخفيض الإيجارات عن طريق القانون .

وقد أوضحت دراسات عديدة أن مشكلة الإسكان هي مشكلة إقتصادية فـي المقـام الأول ، وذلك لأنها ترتبط بصورة أساسية بمشاكل الأجور ومستويات المعيشة .

ويقول (وود) (Wood) :-

" إن مـــن أهم المتاعب الأساسية التي تواجه ساكن المدينة هي ندرة المساكن الصحية ذات المستوي اللائق ، والمقبول ، والتي تتناسب قيمتها الإيجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة " .

وقـــد تكمن الخطورة في هذه المشكلة في أنها موضوع يشمل العديد من المشاكل ذات الصلة بالصحة والأمن والأخلاق ، بل إن هذا الموضوع يمس كل مظاهر الحياة الإجتماعية .

ويقول (لورانس فايلر) :-

" إن المـــشكلة الـــسكنية هـــي مشكلة تمكين قطاع كبير من السكان يـــريدون العيش في وسط ملائم ، ومريح ويحرصون علي تربية أبنائهم وسط ظروف مناسبة .

وهي في نفس الوقت مشكلة منع الآخرين الذين لا يهتمون بمثل هذه الظـــروف ، أو الـــذين لا يقدرون علي تحقيقها من الإستمرار في إيجاد ظروف ، أو أحوال تعتبر تهديداً لجيرانهم وللمجتمع المحلي بأجمعه " .

وهكذا يمكن تعريف المشكلة السكانية علي إنها موقف غير مرغوب فـــيه يـــتم تحديده من خلال وجود شريحة من السكان في ظروف سكنية شديدة الخطورة تهدد الصحة والأخلاق .

ويمكـــن القول حسب هذا التعريف بأن المشكلة السكانية تواجه كافة مدن العالم تقريباً .

مستويات السكن :ـ

هناك عدة متغيرات تتحكم في مستويات الإسكان في أي مجتمع .

وهذه المتغيرات هي :-

١. التطور الإقتصادي .

٢. موقع الوحدات السكنية .

٣. مستوي دخل الأسرة .

فمــن جهــة فــإن التطور الإقتصادي يلعب دوراً هاماً في تحديد المستوي السكني .

ومــن المهــم هــنا أن نعــرف شيئاً عن ما يعرف بإسم مستويات الإسكان.

لذلك يجب الإلتفات إلي حقيقتين هامتين وهما :-

١. من الممكن التفرقة بين ثلاث مستويات للإسكان وهي :-

١ـ المستوي الأدني :ـ

وهــو يشكل نقطة محددة يجب علي أساسها إزالة الوحدات السكانية التي لا تصل إلي هذا المستوي .

٢ـ المستوي الأعلي:ـ

هــذا المــستوي يتم تحديده عن طريق القوانين الخاصة بالإسكان ، والتي تقوم بها الحكومات للنهضة بعمليات البناء والتشييد .

٣ـ ٣ـ المستوي الأمثل :ـ

الذي يعتبر هدفاً للسياسات السكانية تعمل علي تحقيقه .

٢. بالرغم من أن مهمة الإسكان الرئيسية تبدو في تقديم المأوي ، وتوفير مختلف التسهيلات التي تعطي الحياة المنزلية قدراً من الراحة والطمأنينة والأمان ، إلا إننا يجب عندما نتكلم عن المستويات السكانية أن نضع في إعتبارنا عوامل البيئة .

وتتضمن عوامل البيئة :-

١.الإستخدام العام للأرض .

٢.توفير متطلبات البنية الأساسية .

٣.الإهتمام بالمشاكل البيئية مثل التلوث علي سبيل المثال .

ومن خلال هاتين الحقيقتين التي سبق ذكرهما يتبين لنا أن المستويات الإسكانية هي محصلة لعدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية .

وهكــذا فــإن المشكلة تظهر كما لو كانت متعددة الأبعاد من ناحية ، ومشكلة نسبية من ناحية أخري .

المظاهر المتعلقة بالنواحي الإقتصادية :-

يمكــن القول بإن الإسكان مشكلة إقتصادية في المقام الأول ، وذلك عكس المشكلات الحضرية الأخري .

بمعني أن الإسكان ينتج عن عدة عوامل إقتصادية مثل تكاليف الموقع ، والصيانة ... إلخ .

ومن وجهة النظر الإقتصادية فإن المستويات السكنية تعتبر مناسبة إذا كشفت عن ترابط علي المستوي القومي .

لذلك فإن عدم وجود تجاوب أو موافقة بين المستويين يمكن أن يتسبب في مشاكل كثيرة ، خاصة في الدول الفقيرة .

وتوجد أدلة كثيرة علي ذلك ،

وعلي سبيل المثال فإنه في آسيا فإن المستأجر الذي يستأجر غرفتين قــد يؤجــر إحداهما من الباطن لكي يزيد من دخل أسرته لذلك إتضحت الحاجــة إلــي تغيير النظم الخاصة بعمليات الإسكان في آسيا بما يجعلها تمضي في خط واحد مع الظروف الإقتصادية الحالية .

وتحـــاول الـــدول الأوربية في الوقت الراهن أن ترشد المعايير التي تتعين بمقتضاها مستوياتها الإسكانية .

وفـــي هذا المضمار نص معيار (كولن) (Koln) علي أن مساحة ٧٠ متراً هي أنسب مساحة للأسرة المكونة من خمسة أفراد .

ومـــع ذلـــك فإن معظم الدول الأوربية تظهر بصورة مستمرة تأثرها بمستوي إقتصادها القومي أكثر من تأثرها بالمعيار السابق .

وعلي سبيل المثال فإن دولة مثل إنجلترا تتخذ معياراً يخصص لكل أسرة مساحة تتراوح ما بين ٨٠ : ٩٠ متراً .

ومـــع ذلـــك فإن دولة مثل هولندا قد خصصت للأسرة مساحة تقدر بخمسين متراً فقط .

وقد قامت كل الدول تقريباً ببذل جهود مكثفة لإقرار معايير مفصلة تربط حجم الأسرة بعدد غرف النوم وبمساحة الإقامة .

ومن المهم هنا أن نذكر أنه عند تحليل الجوانب الإقتصادية لمستويات الإســـكان ، فيجب أن نؤكد علي الدور الذي تقوم به هذه المستويات في ميدان تطوير السياسة الإسكانية .

وذلـــك لأن مـــن الخطورة بمكان عند تحديد المستويات السكانية أن يكون الإهتمام كله منصب علي مستوي دخل الأسرة ، والمثال علي ذلك مـــا حـــدث في مدينة كاراكاس في فنزويلا ، حيث قامت الحكومة ببناء مـــنازل ذات مـــستوي عـــال ، وخصـــصتها لأفراد ذوي مستوي دخل منخفض.

ونتـــيجة لـــذلك واجهـــت الإدارة المحلية للمدينة مشقة في تحصيل الإيجارات .

وهكذا فقد تبددت الأموال التي كانت مخصصة لإنشاء مساكن أخري جديدة .

أيضاً فإن الإعتمادات المالية التي تخصص لأغراض الإسكان تتأثر بالمستوي الإقتصادي للمجتمع .

لـــذلك فـــإن الدول الصناعية الكبري التي تحقق أعلي معدلات الناتج القومـــي ، تظهـــر وفـــي نفس الوقت أعلي معدلات الإستثمار في مجال الإسكان .

الجـــوانب الإجتمـــاعية :ـ

لقد صارت عملية الطلب علي الإسكان المريح أكثر تخصصاً بحيث إقتصرت علي تحسين ظروف الإسكان بصفة عامة .

ومع أن هذا الطلب يختلف من مكان إلي مكان ، إلا إنه وفي ظروف الإســـكان الرديئة يصير الطلب علي إشباع المطالب والحاجات الأساسية مـــثل الأرض أو إمـــدادات المياه والصرف الصحي علي سبيل المثال ذا طابع عام وعالمي .

أيضاً فإن الطلب علي وحدة سكنية لكل أسرة لا يقتصر علي غرفة واحدة مستقلة تستخدم كحجرة للنوم ومكان لتناول الطعام في الوقت ذاته .

وقـــد أوضـــحت بعض الدراسات التي تم إجراؤها في البلدان كثيفة السكان أن توفير حجرة أخري لم يكن هو المطلب الأساسي أو المباشر .

وعلي سبيل المثال فإن دولة مثل ماليزيا تقدم لنا مثالاً علي المستوي المنخفض من الطلب المتخصص في معايير الإسكان .

وذلـــك لأنـــه بالرغم من توافر العديد من الغرف بالنسبة لكل وحدة سكنية ، إلا إن هذه الغرف كان لها أغراض متعددة .

وعلـــي ســـبيل المـــثال فإن المكان الذي كانت يستخدم تناول الطعام أو المعيشة كان يتميز بصغر حجمه ، بينما كانت غرف النوم متسعة بدرجة كبيرة .

أيضاً فإن التجربة اليابانية تمدنا بمثال علي الطب الأكثر تخصصاً .

ومع أن مستوي الإسكان في هذا البلد منخفض إلي حد ما (حيث أن الوحدة السكنية المعينة لأسرة عدد أفرادها خمس أفراد مساحتها ٤٥ متراً فقط) .

ولكن هناك ميل إلي ملكية السلع الإستهلاكية المعمرة .

أيضاً فإن الوضع بالنسبة لمستـــأجري المساكـــن في اليابان والذين يتميـــزون بعلـــو مستواهم التعليـــمي ، قد تطلب أهمـــية أن يكون هناك غرف للـــنوم للآباء وغرف للـــنوم للأبناء ، وغرفة لـــتـــناول الطـــعام .. إلخ .

وقـــد أدي ذلك إلي ضيق ملحوظ في مساحة الحجرات إذ أن متوسط مـــساحة حجـــرة النوم في اليابان هو ٨,٥ متراً فقط ، ومتوسط مساحة المطبخ هو ٧,٥ متراً .

لـــذلك كـــان هـــناك شـــعور بالإســـتياء من الأحوال السكانية لدي المستأجرين اليابانيين .

وقـــد أوضحت بعض الدراسات أن الغالبية العظمي من المستأجرين يمـــيلون إلـــي أن تكـــون الـــوحدة السكنية ذات عدد أكبر من الحجرات الصغيرة ، أكثر من ميلهم للعدد الأكبر من الحجرات الكبيرة .

لذلك تم التركيز علي زيادة حجرات النوم .

ومع ذلك فقد زاد الطلب مؤخراً علي الوحدات الأكبر نتيجة إرتفاع مستوي المعيشة .

وقـد يتـسبب الإرتفاع قي مستوي المعيشة ، إلي جانب قلة مساحة الوحدات السكنية في سرعة إتجاه الأسرة الحضرية فيها لأن تصير أسراً نووية صغيرة .

وعلـي العكس من الوضع في اليابان يجيء نوع الطلب الذي تقدمه دول أمريكا الجنوبية .

إذ أن نوعية الإسكان في تلك الدول تقترب من النوعية الأوربية .

ويظهر ذلك بصفة خاصة في مساحة المكان العام بما في ذلك المطبخ ، وغرفة الطعام وغرفة المعيشة .

وهكـذا فإن النموذج السكني في هذه الدول يتقارب مع النموذج الذي حددتـه إدارة الإسـكان العـام بالـولايات المـتحدة ، والنموذج الكندي والهولندي في الوقت ذاته .

بعض الظواهر الأيكولوجية :-

إن الإشباع السكني وملائمة الأحوال السكنية لا يتم قياسهما في حدود خصائص الوحدة السكنية فقط ، بل إن البيئة تتدخل في ذلك أيضاً .

والبيئة تشتمل علي عوامل إجتماعية وإقتصادية وأيكولوجية وطبيعية.

الصفات الأيكولوجية للوحدة السكنية :-

إن الطابع الأيكولوجي للوحدة السكنية ، يتم تحديده من خلال أكثر من مؤشر .

وعلـي سـبيل المثال فإن حجم الوحدة السكنية ليس له أهمية إلا إذا قورن بعدد الأفراد الذين يسكنون الوحدة السكنية .

أيضاً فإن هناك مؤشر الكثافة السكانية .

والمقصود بمصطلح الكثافة السكانية هو عدد السكان بالنسبة لمساحة مكانية معينة ، (الكيلو متر المربع علي سبيل المثال) .

وهذا المؤشر برغم من أنه يبدو ذا فائدة إلا إنه في حقيقة الأمر غير دقيق .

والــسبب في عدم دقته هو أنه لا يأخذ في الإعتبار إختلاف معدلات الكــثافة الــسكانية فــي التوسع الرأسي أو الأفقي عند إستعمال المساحة المكانية .

أما المؤشر الأيكولوجي الذي يمكن الإعتماد عليه فهو ما يطلق عليه مفهوم " التزاحم " .

إذ أن التــزاحم علــي الأرض يشير إلي قدر من تلاصق المباني في رقعة ما .

ويطلق العلماء الإنجليز علي هذا النوع من التزاحم مصطلح " زيادة الإسكان " .

وهــم يــشيرون بهذا المصطلح إلي الإلتصاق الشديد للمباني للدرجة التي لا يمكن معها إيجاد تهوية كافية ، ولا ظروف صحية ملائمة .

وهكــذا تظهر الأزقة والحــارات فتأخذ المنطــقة شكل الحي الأقل تقدماً ، أو بمعني آخر " الحي المتخلف " .

أيــضاً فــإن هناك التزاحم علي مكونات الوحدة السكنية ، أي عدد الأشخاص الذين يحتلون كل غرفة .

وفي إنجلترا ينظر إلي الوحدة السكنية علي أنها مزدحمة إذا وصلت معدلات التزاحم فيها إلي شخصين لكل غرفة .

أيــضاً فإن الوحدة السكنية المكونة من خمسة حجرات يمكن القول عنها بأنها وحدة مزدحمة إذا كان يشغلها عشرة أفراد أو أكثر .

وســوف نضيف هنا إضافة هامة تقول بأنه إذا كان الموضوع ليس موضــوع حجــم الوحدة السكنية طبقاً للمقياس الأول ، وليس موضوع

المعدل الكثافي طبقاً للمقياس الثاني ، فإن المشكلة هنا ليست في عدد من يحتل كل حجرة في الوحدة السكنية .

وعلـــي العكـــس مـــن ذلك ينبغي تحليل معدلات التزاحم من خلال التركيب العمري والنوعي لأفراد الأسرة .

<u>المكان الأيكولوجي للمنطقة السكنية :-</u>

يمكـــن القول بأن الموقع الأيكولوجي للمنطقة السكانية يتم تعيينه في ضوء التعرف علي أنواع إستخدام الأرض فيها .

ومـــن المهـــم هـــنا أن نذكر أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية لإستعمال الأرض .

وهذه الأنواع الثلاثة هي :-

١. النمط الصناعي .
٢. النمط التجاري .
٣. النمط السكني .

وتنفـــصل المواقـــع المعيـــنة لكل نوع بخطوط محددة ، تفصلها عن بعضها البعض .

وكل موقع ينقسم إلي عدد من المواقع الفرعية طبقاً للطابع النوعي للنشاط الغالب .

ومـــثال ذلـــك هو إنقسام المواقع الصناعية إلي أماكن للتصنيع الثقيل وأماكن أخري للتصنيع الخفيف .

أيـــضاً فـــإن مواقـــع الأعمال تنقسم إلي أماكن للتجارة بالجملة أو التجزئة .

وكذلك فإن الأحياء السكانية تنقسم إلي مواقع راقية وأخري متخلفة .

وبصورة عامة فإن مواقع الأعمال تقع دائماً عند مركز وسائل النقل. وكثيراً ما يكون هذا المكان في الموقع الجغرافي للمدينة بحيث يسهل الوصول إليه .

أما المواقع الصناعية فليس لها مكان معين مثل مواقع الأعمال .

وذلـك لأن إعـتماد المـناطق الصناعية علي النقل بواسطة السكك الحديدية قد أدي إلي تناثر المصانع في كل أقسام المدينة تقريباً .

أما بقية مساحة المدينة فيخصص للإسكان .

وعادة ما تنقسم تلك المنطقة السكانية إلي ثلاث مستويات .

وهذه المستويات هي :

1. **منطقة الإسكان الراقي .**
2. **منطقة الإسكان العادي .**
3. **منطقة الإسكان المتخلف .**

ومناطق الإسكان الراقي عادة ما تقع في أكثر أماكن المدينة تميزاً .

وهـذا التميز قد يكون من حيث التسهيلات والخدمات ، أو من حيث المقومات البيئية والفيزيقية .

أما مناطق الإسكان العادي فإنها تقع علي طول الطرق الرئيسية حيث توجد تسهيلات معينة في وسائل النقل .

أما مناطق الإسكان المتخلف فتوجد بالقرب من المناطق الصناعية .

وهـناك دور هـام للتصنيع في إستحداث مراكز سكنية فرعية علي الجهات والأطراف الخارجية للمدن .

وهذه المراكز عادة ما تبدأ في صورة بعض الأكواخ أو المساكن ذات المستوي المنخفض التي يقطنها عمال المصانع .

والسبب في ذلك هو رغبة عمال المصانع في السكن بجوار مقر أعمالهم لتوفير المال والوقت الذي كان سوف ينفق علي المواصلات .

ويقول (بارت) (Part) :-

" كلما طال يوم العمل ، وكلما تضاءلت الأجور ، كلما زاد إتجاه العمال إلي العيش بجوار المصنع " .

وهناك نوع آخر ينتمي إلي فئة الإسكان المتخلف ويظهر في المنطقة السكنية المجاورة لمركز المدينة .

ويسمي علماء الأيكولوجيا هذا النوع بإسم مناطق التحول والإنتقال .

ويتكون هذا النوع من خلال عملية التطور التي تمر بها المدينة .

وذلك لأن تطور ونمو المدينة غالباً ما يؤدي إلي تغيير إستخدام الأرض من الأغراض السكنية إلي التجارة والأعمال .

وهذا يؤدي بدوره إلي عجز الأغراض السكنية عن منافسة المشروعات أو الأنواع الأخري من إستخدام الأرض .

ويتحدد الحجم الأمثل للمجتمعات السكانية من خلال موقعه بالنسبة لمركز المدينة .

لذلك قد تنال المجتمعات السكانية التي تتصف بانخفاض ظروفها القبول إذا كانت واقعة في نطاق المنطقة العمرانية أو بالقرب منها .

وتعتبر تجربة إنجلترا في ميدان تطوير المجتمعات السكانية الجديدة واحدة من أهم التجارب في هذا المضمار .

حيث إهتمت هذه التجربة بتطوير المدن الصغيرة وبالتوسع في المجتمعات الكائنة في الضواحي أو أطراف المجتمعات الحضرية الكبري.

وفي البداية كان هناك تحديد واضح علي ضرورة تقوية العلاقة بين المجتمعات الجديدة بالمناطق الريفية وبين المدينة الأم في ذات الوقت .

وفي الإتحاد السوفيتي السابق تم بناء ٩٠٠ مدينة جديدة عام ١٩١٨ .

وكانت بعض هذه المدن تتصف بأنها مجرد مجتمعات جديدة تماماً .

أما البعض الآخر فكان يتصف بأنه إمتداد لمستوطنات قائمة بالفعل .

وقد وصل حجم السكان في المجتمعات الجديدة إلي ما يقرب من نصف مليون نسمة .

بينما بلغ عدد السكان في المناطق التي كانت تعتبر بمثابة إمتداد للمستوطنات القائمة بالفعل حوالي ٤٠ ألف نسمة .

وفي الولايات المتحدة قامت بعض الشركات الخاصة بتطوير مجتمعات سكانية علي نطاق واسع .

وقد كانت مدينة (إليفيتون) بولاية (بنسلفانيا) واحدة من أهم المدن التي تم تطويرها علي هذا النحو .

وقد وصل عدد سكان هذه المدينة أكثر من ١٢٠ ألف نسمة .

وهناك مدينة أخري وهي مدينة (دون ميلز) قد أقيمت علي حدود مدينة (تورنتو) ويصل عدد سكان هذه المدينة إلي ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة .

وفي ضواحي مدينة (ستوكهولم) تم تشييد ما يقرب من عشرين مدينة سكنية متجاورة في الفترة ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ .

أيضاً فقد تم بناء خمس مدن أخري سنة ١٩٦٥ .

وقد كانت هذه المدن محل سكن لأكثر من عشرة آلاف نسمة .

وفي السنوات الأخيرة تم إنشاء مدينة (فالينجباي) التي يقطنها ٢٥ ألف نسمة ، ومدينة (فارستا) التي يقطنها ٣٥ ألف نسمة .

ونتيجة للتطوير الذي شمل هذه المدن السكنية عبر العالم ، تم تحديد مفهـــوم المجتمع المحلي للمجاورة من خلال الرؤية الأيكولوجية بأنه ذلك المجتمع السكني الذي يضم ستة آلاف إلي عشرة آلاف نسمة ، والذي تقع في محيطه مدرسة إبتدائية وبعض المحلات التجارية والخدمية .

ويظهـــر بوضـــوح المغـــزى الأيكولوجـــي لمعني المجتمع السكني بالرجوع إلي مثال من إنجلترا .

إذ أنـــه في مدينة (هارلو) نجد أن الوحدة الأيكولوجية السكنية هي مجرد تجمع مما يقرب من ٥٠٠ وحدة سكنية .

وهذه الوحدات تشكل مجتمعاً غير رسمي .

ويتوافر في هذا المجتمع بعض المحلات التجارية التي تسد إحتياجات السكان ولوازمهم .

وهـــذه الـــتجمعات تـــرتبط ببعـــضها البعض لتشكل ما يعرف بإسم "المجاورة " .

وتـــرتبط هـــذه المجـــاورات ببعضها البعض لتشكل ما يعرف بإسم " المجاورات العنقودية " .

ثـــم بعـــد ذلك ترتبط المجاورات العنقودية ببعضها البعض لتشكل ما يعرف بإسم " المدينة الصغري " .

وعـــند كـــل مـــرحلة مـــن المراحل السابق ذكرها يتم تقديم مختلف التسهيلات الحضرية ذات الصلة بالمجتمع المحلي .

وهناك تجربة مماثلة تمت في فرنسا .

إذ حددت إحدي اللجان أربع مستويات من فئات المجتمع السكني .

وقد كانت هذه الفئات كالتالي :-

١. المجموعة السكنية التي تشتمل علي حوالي ٢٥٠ وحدة سكنية .
٢. المجاورة التي تشتمل علي ما يقرب من ٨٠٠ إلي ١٢٠٠ وحدة سكنية .
٣. الحي الذي يشتمل علي حوالي أربعة آلاف وحدة سكنية .
٤. المدينة الصغري

وفي الإتحاد السوفيتي السابق نلاحظ أن النمط الذي يمكن مقارنته بهذه المجتمعات السكانية هو عبارة عن عدد من التجمعات الصغري التي يقطنها ما بين ٧ آلاف وأربعة عشر ألف نسمة .

ويتم تخصيص مدارس وخدمات لهؤلاء السكان .

وهناك وحدات سكنية في الإتحاد السوفيتي السابق تلي الوحدات السابق ذكرها ، وهي عبارة عن تجمعات سكانية يقطنها ما يزيد عن ٥٠ ألف نسمة .

وهذه الوحدات تعتبر وحدات أساسية في المدن التي يبلغ عدد سكانها ما بين ١٢٠ إلي ٢٠٠ ألف نسمة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن مفهوم التجمع السكني والمجاورة السكنية قد أظهر فكرة المجتمع المغلق بوضوح .

ومع ذلك فإن من الممكن لنا أن نري أن هناك مدخلاً جديداً قد بدأ في التوسع والإنتشار ويناقض تلك النظرة التقليدية .

ومؤدي هذا المدخل هو أنه من الخطأ محاولة تحديد الحياة الإجتماعية للسكان في إطار منطقة صغيرة ومحدودة .

أيضاً يجب أن توجه الجهود نحو تقديم العديد من الإختيارات بين طرق الحياة المختلفة .

ويقـوم هـذا المدخل علي نظرة تقول أن المدينة الحديثة هي مدينة مفتوحة .

وأن هـذه المدينة تتصف بكثرة فرص العمل والإتصال بين مختلف جماعـات الإسـكان المخـتلفة ، وأنها – طبقاً لهذا – تستلزم أن يكون مركزها له صفة ديناميكية ، بحيث يجذب الأفراد .

ويعتبر هذا المدخل من أهم المداخل التي تبنتها مؤخراً كل من :-

١. فرنسا
٢. اليابان
٣. إنجلترا

وهكـذا يتبين لنا أن الوحدة السكنية ليست مجرد مكان للإيواء ، بل إنها تتضمن عدداً من المظاهر المختلفة التي تتصل بالقاعدة أو المجتمع السكني بصورة إجمالية .

ويرجع ذلك إلي أن الأسرة عندما تبدأ في " إستهلاك " المنزل ، فإنها تشتري أو تستأجر أكثر من المنزل في حقيقة الأمر .

إذ أن الأسرة تضع عدة أمور في إعتبارها ، ومن هذه الأمور :-

١. الصحة .
٢. الأمان .
٣. الخصوصية .
٤. العلاقات الإجتماعية .
٥. علاقات الجيرة .
٦. تسهيلات المجتمع المحلي .
٧. المواصلات .
٨. التحكم في البيئة .

ومعنـــي ذلك أن " الإسكان الرديء " يفتقد لواحد أو أكثر من الأبعاد السابق ذكرها .

ومن هذا المنطلق لم تكن هناك غرابة في أن تشهد السنوات الأخيرة تركيـــزاً شـــديداً علـــي مشكلة الإسكان من قبل العديد من التخصصات المختلفة .

كذلك لم يكن من المستغرب قبول الدعوة القائلة بوجوب تضافر جهود علماء النفس وعلماء الإجتماع ، ومن يعملون في مجال التخطيط والهندسة بعضهم مع البعض .

وقـــد أدي الإهتمام الشديد بعمليات التصميم إلي ظهور علم جديد هو علم " الإجتماع المعماري " (Sociology Of Artitecture)

ويهـــتم هـــذا العلـــم بدراســـة الظروف السكانية ، من خلال دراسة الإزدحام ، والعلاقة بالبيئة ، والتفاعل الإجتماعي .

ويقول (مرتون) (Marton) :-

" إن المـــشكلات الإجتماعـــية التـــي تـــواجه المتخصـــصين الفنيين والممارسين في مجال الإسكان مثل المعـــماريين والمقاولـــين والبنائـــين ، ومخططـــي المجـــتمع المحلي ، وغيرهم لا يمكن مواجهتها بكفاءة من خلال واحد من هذه التخصصات السابقة علي حدة .

وأنـــه علـــي الرغم مما قد يبدو أن القرارت الحاســـــمة ، في هذا المجال ذات طابع إقتصادي أو معماري بحت .

إلا إن المـــشكلة الـــسكنية ذات جوانب مفتوحة ومتعددة بحيث تحتم دراستها أو معالجتها من منظور ما ، والإنفتاح علي المنظورات الأخري ، أو بعبارة أخري يحتم تعاون جهود مختلف المعنيين بالمسألة السكنية " .

ويقول (انجرست) (Angrestte) :-

" إن البحث الإجتماعي لا يقتصر بالضرورة علي جهود علماء الإجتماع وأعمالهم ، بل يتضمن جهداً تعاونياً من مختلف التخصصات ، كعلم النفس والأنثروبولوجيا ، وعلم النفس الإجتماعي ، والعمارة ، والتخطيط الحضري ، الأمر الذي يجعل من البحث في المشكلة الإسكانية بحثاً متداخلاً لتخصصات علمية مختلفة " .

ومع النمو السريع في حركة تطوير المجتمعات المحلية والتوسع في إنشاء التجمعات السكانية الحديثة ، بدأ دور علم الإجتماع ينال التقدير يوماً بعد يوم .

وقد حدث هذا بصفة خاصة نظراً لأن هذه المجتمعات الجديدة كان تطورها بمثابة ميداناً خصباً لإجراء العديد من الدراسات الميدانية والتجريبية حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع المحلي ، وذلك بدلاً من التركيز فقط علي ملاحظة ودراسة ما هو قائم في حقيقة الأمر .

وقد شهدت الآونة الأخيرة ظهور العديد من الدراسات المتميزة في هذا الصدد .

وقد إهتمت هذه الدراسات بسلوك السكان سواء بالنسبة لمشاكل الإسكان أو بالنسبة للجهود التي يتم بذلها للقضاء علي تلك المشاكل .

مشكلة الإسكان في أوربا وأمريكا :-

تسببت الحرب العالمية الثانية في ظهور منظومة جديدة لمشكلة الإسكان في أوربا .

وأدت هذه الحرب إلي إيجاد ظروف حتمت زيادة تدخل الحكومات .

وفــي حقيقة الأمر فإن فترة ما قبل الحرب شهدت نقصاً فعلياً في عــدد المــساكن الصغيرة ، وقد تزايدت شدة هذا النقص بسرعة ، نظراً لتزايد الأسعار .

وقــد كــان هــذا التــزايد فــي الأسعار راجعاً إلي بعض الأحوال الإقتصادية العامة التي أدت إلي زيادة تكاليف البناء .

هــذا إلــي جانب إستيعاب لقدر كبير من المساكن التي كانت متاحة نتيجة تحول وسط المدن الصغري إلي أحياء تتمركز فيها المصانع .

وقد أدي ذلك إلي زيادة الطلب علي المساكن .

لذلك فإنه عند نشوب الحرب العالمية الثانية فإن هذه الحرب قد قامت ومشكلة الإسكان موجودة بالفعل .

وبطبيعة الحال فإن الحرب أدت إلي التعجيل بالأزمة وزيادة حدتها .

وقــد كان هناك تأثيراً بالغاً للحرب علي كل من الطلب والعرض ، فيما يتعلق بالنواحي السكانية .

وقــد زاد الطلــب بصفة خاصة عندما تدفق اللاجئون إلي المناطق والمدن التي لم تشهد قتالاً .

أيــضاً فقــد أدي التوســع السريع في الصناعات المتعلقة بالنواحي العــسكرية إلــي جذب عدد كبير من العمال الزراعيين إلي المدن حيث يعملون في الصناعات الحربية .

وهكذا فإنه عند وصول الحرب إلي أكثر من ثلاثة سنوات ظهر نقص عــام فــي الإسكان ، كان من الصعوبة بمكان التخفيف من حدته نظراً لتوقف عمليات البناء .

وبالنسبة للمشكلة المتعلقة بالركود الخطير في صناعة البناء ، فتعود إلي بعض الأسباب التي تعلقت باستمرار الحرب .

فلقد تم إستدعاء عدد كبير من عمال البناء للخدمة العسكرية .

أيضاً فقد تم إستخدام كميات كبيرة من مواد البناء لأغراض عسكرية.

وقد وصل الأمر إلي الحد الذي منعت فيه بعض الحكومات عمليات البناء لكي تتأكد من إستمرار تشغيل العمالة لأغراض الحرب .

أيضا فإن صناعة البناء قد واجهت مشكلة في رؤوس الأموال نظراً لتوجيه هذه الرؤوس للأغراض الحربية .

وقد كانت الأرباح الناتجة عن الإستثمار في المجال الحربي عالية جداً .

لذلك فقد صار العائد القليل الذي كان يتم الحصول عليه من ملكية المنازل غير مضمون .

وفي بدايات الحرب كانت الدولة تعطي عدداً من الإعفاءات الخاصة للمستأجرين الذين كان يتم إستدعائهم للخدمة العسكرية .

وقد أدي هذا بدوره إلي قلة العائد الإيجاري للملاك .

وهكذا فإن صناعة بناء المنازل قد أخفقت في جذب رأس المال اللازم .

وقد تفاقمت حدة هذه المشكلة بسبب حركة إنتقالات السكان التي تمت في أعقاب الحرب .

إذ أن عودة الأسري والمتعلقين قد أدت إلي زيادة الطلب علي الوحدات السكنية .

أيضاً فإن التغيرات التي حدثت بعد الحرب مثل تكوين بلدان جديدة قد أدت إلي زيادة التنقلات بين بعض القطاعات السكانية .

إذا أن البعض قد قام بالهجرة من تلقاء نفسه بينما تم طرد البعض الآخر .

ونتيجة لذلك فقد هاجر العديد من الأفراد من شرق أوربا إلي الغرب.

وهناك عامل آخر مهم .

وهذا العامل هو : الزيادة السريعة في معدلات الزواج .

وهذه الزيادة تعتبر ظاهرة طبيعية عقب كل حرب علي مدي التاريخ.

وعلي سبيل المثال فإنه في عام ١٩٢١ زاد الطلب علي المساكن إلي الضعف ، وذلك بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولي بسبب زيادة معدلات الزواج .

أيضاً فإن الزراع الذين عملوا في مجالات التصنيع الحربي أثناء الحرب ، لم تكن لديهم رغبة في العودة إلي إمتهان الزراعة كحرفة لهم بعد إنتهاء الحرب .

ومما زاد من تفاقم المشكلة أن حوالي ٣٥٠ ألف مسكن قد تم تخريبها بصورة كاملة أثناء الحرب ، بالإضافة إلي حوالي ٤٠٠ ألف مسكن قد تم تدميرها بصورة جزئية في المناطق التي كانت مسرحاً للعمليات القتالية .

وعلي سبيل المثال فإنه بعد الحرب العالمية الثانية ، كان المطلوب من المساكن في بلجيكا حوالي ٢٥٠ ألف مسكن .

أما في بريطانيا فقد وصل الطلب إلي نصف مليون مسكن .

وفي ألمانيا وصل الطلب إلي حوالي ٢ مليون مسكن

وقد كان من رأي الخبراء أن المسكن الآيل للسقوط هو الذي لا يمنح مأوي مأمون ، وذلك لوجود عيوب به تستدعي إعادة البناء .

ومن العيوب الأساسية في المنزل الآيل للسقوط :-

١. الثقوب

٢. التشرخات المفتوحة

وأخيراً فإن الإسكان الفاسد يتكون من منازل بها عيوب ، وتستلزم إلي إصلاح يزيد عما تستلزمه الصيانة العادية .

ولأن هذه المعايير السابق ذكرها تتركز علي المنازل نفسها ، وليس بمـــا يحـــيط بها ، أو طريقة إستخدامها لذلك يجب إضافة بعض العيوب الأخري .

ومن هذه العيوب :ـ

١. زيادة الإزدحام
٢. فساد الجوار
٣. الضوضاء
٤. الأدخنة
٥. نقص الخدمات الصحية
٦. نقص الخدمات التعليمية

وفي الولايات المتحدة ظهر تحسن واضح في النواحي السكانية خلال الأربعين سنة الماضية .

ومع ذلك فإنه لا يزال هناك بعض الصعوبات في هذا المضمار .

وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة إلي أنه هناك ٥ ملايين أسرة في الولايات المتحدة تسكن فيما دون المتوسط .

ما هي المنطقة الحضرية ؟ :ـ

إن تعريف المنطقة السكنية المتخلفة ليس هناك عليه إتفاق عام .

ويري بعض العلماء أن الحي المتخلف هو نموذج خاص للمنطقة غير المنظمة .

وهناك من العلماء من يري أن إصطلاح " حي متخلف " وإصطلاح " منطقة فاسدة " يحملان نفس المعني .

ولكن (كوين) يقول :ـ

" إن (الفاســد) ينطــبق علــي كــل من المناطق السكــانية وغير السكــانية ، بينما يقتصر مصطلح (المتخلف) علي المناطق السكنية فقط"

وأياً كان الأمر فإن الأحياء المتخلفة تتصف بأنها مناطق ذات أحوال سكنية منخفضة المستوي .

ومعني ذلك أن " الحي المتخلف " هو دائماً منطقة .

بمعنـــي أن المبنـــي المفرد ، مهما كانت درجة فساده ، لا يمكن أن يعتبر " حياً متخلفاً " .

ويقول (بيرجل) :-

" إنه من الناحية النظرية تعد كل المنازل التي بنيت قبل عام ١٩٠٠ ولـــم يـــتم تجديدها هي دون المستوي ، لأنها خلت من معظم التسهيلات الـــصحية الحديـــثة قـــبل نظم التدفئة المركزية والماء الساخن الجاري ، ودورات المياه الصحية ، والكهرباء .

ومن ثم تصبح في نظرنا حياً متخلفاً ، رغم إنها كانت عند إنشائها تعتبر منازل مرغوب فيها " .

وهناك قضية جدلية تثار حول " المناطق المتخلفة " .

وهذه القضية مؤداها :

هل الناس هي التي تصنع المناطق المتخلفة ، أم أن المناطق المتخلفة هي التي تصنع الناس ؟

وفي الحقيقة فإن الإجابة علي هذا التساؤل كثيرة ومتنوعة .

إذ أنـــه مـــن المعروف أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض يعيشون في ظروف معيشية منخفضة .

ولكـــن ذلـــك لا يـــستلزم أن تـــتفق هذه الظروف مع أحوال " الحي المتخلف " .

بـــل علي العكس فإن كثيراً من المهاجرين من أمريكا الجنوبية علي ســـبيل المـــثال ، قـــد إعتادوا علي العيش في ظروف غير مقبولة وفقاً للأنماط الأمريكية .

وهكـــذا يمكن القول بأن " الحي المتخلف " ، هو محصلة عدة عوامل مختلطة ، شأنه في ذلك شأن الظروف الإجتماعية الأخري .

ومع ذلك فإن الفقر يبقي هو العامل الأساسي في هذه المشكلة .

وذلـــك لأن الـــدخل المنخفض يضطر الأفراد إلي السكني في أحياء متخلفة .

وقد قامت بلدية مدينة نيويورك بإزالة منطقة سكنية متخلفة بالكامل ، ولكن بعد ذلك بعام عادت الأمور إلي ما كانت عليه .

وهـــذا يوضح أن المشكلة هي محصلة تفاعل العوامل الإجتماعية ، والإقتصادية والثقافية معاً .

والمواقـــف الإقتـــصادية والسياسية لها دور كبير في تكوين الأحياء المتخلفة .

حـــيث أن الـــتاريخ يـــؤكد علي أن عمليات التحضر والتصنيع في الولايات المتحدة كانت أسرع من مثيلاتها في أوربا .

وهكذا فإن العمال اليدويون قد هاجروا بأعداد كبيرة إلي المدن .

وأصبح لذلك من العسير منح العمال منازل حديثة .

ويقول (بيرجل) :-

" إن هناك ثلاث نماذج رئيسية .

وهذه النماذج هي :-

١- الحي المتخلف (الأصلي)

وهو مساحة تعتبر في الأصل متخلفة تتكون من مباني غير ملائمة .

وهـــذه الأقـــــسام لا يمكن معالجتها ، وتحتاج إلي أن تدمر تدميراً كاملاً .

٢- الـــنموذج الثانـــي مـــن الأحـــياء المتخلفة فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتـــين الوسطي والعالية إلي مناطق أخري ، ولينتج عن ذلك فساد في المنطقة .

والمثل علي هذا منطقة " سوث إند " "South End" في بوسطون .

٣- أما النموذج الثالث والأكثر كآبه للحي المتخلف فهو أساساً ظاهرة من ظواهر الإنتقال .

فعندما تصبح الرقعة المكانية التي تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة فإن الفساد الطبيعي والإجتماعي سرعان ما ينتشر .

وهذا النوع من الحي المتخلف يحتشد بفنادق رخيصة ، وأماكن يأوي إليها المشردون ، والشحاذون ، والسكاري ، ومن ليس لهم مكان يأوون إليه .

ويقوم علي إدارة إقتصادها أصحاب الصالونات وأماكن القمار والمراهنين ومدمني المخدرات والقوادين والعاهرات .

وهذا النموذج من الأحياء المتخلفة يتحدي الإصلاح " .

إنتهي كلام " بيرجل "

ومن الناحية الطبيعية فإن الأحياء المتخلفة تتباين فيما بينها .

إذ إنها قد تكون منازل ذات حجرة واحدة ، أو أحياء متخلفة ذات مساكن للإيجار ، أو أحياء بها منازل تصلح لأسرة واحدة .

أيضاً فإن المساكن تتباين من حيث حاجتها إلي الإصلاح .

إذ أن بعضها يحتاج إلي المستلزمات الأساسية مثل :-

١. التدفئة المركزية
٢. الحمامات
٣. دورات المياه الصحية

وهناك مساكن أخري لا تصلح للسكني علي الإطلاق ، وكان من المفروض ألا يتم بناؤها من أساسه .

أيضاً فإن بعض المساكن يكون مبنياً بصورة جيدة ولا ينقصه سوي بعض إجراءات الصيانة .

وهناك بعض مظاهر الإختلاف الأخري في مساكن الحي المتخلف .

إذ أن بعض المساكن تتسم بشدة الإزدحام .

وبعضها يقع في مواقع غير ملائمة .

وهذه المساكن يجب علي قاطنيها أن ينتقلوا إلي أماكن أخري .

أيضاً فإن هناك المنازل التي تفتقر إلي النواحي الصحية ومن الواجب إزالتها .

مشاكل الأحياء المتخلفة :-

يمكن القول بأن الأحياء المتخلفة هي من أكثر المناطق تكلفة .

والسؤال هو : ماذا يكلف أكثر ؟

هل هو الإبقاء علي المنزل المتخلف أم إزالته ؟

وقد كان من نتائج بعض الدراسات أن تكاليف خدمة المدن في الأحياء المتخلفة تفوق إيرادات الضرائب .

أي أن دافعي الضرائب في الأحياء الراقية عليهم أن يدفعوا بعض المال لسكان الأحياء المتخلفة .

أيضاً فقد ظهر من خلال هذه الدراسات أن كل المساكن ذات الإيجار المنخفض تدفع ضرائب أقل مما يصل إليها من خدمات البلدية .

أيضاً فإن نفقات النظافة وجمع القمامة تتكلف أكثر في مناطق الإسكان المتخلف .

وهناك حاجة إلي وجود عدد أكبر من الموظفين في المناطق المتخلفة.

ويرجع ذلك إلي الآتي :-

١. الإشراف علي المنازل المنهارة
٢. إزالة المباني المتهدمة
٣. إزالة النفايات

٤. تهجير السكان وإعادة إسكانهم .

وبالرغم من أن الإنفاق علي المساكن المتخلفة يعد مسألة جوهرية ، إلا إنــه يتــزايد من خلال نفقات أخري تنتج عن الظروف الغير ملائمة للأحياء المتخلفة .

إذ أن السجون والمستشفيات تكتظ بأعداد من ساكني الأحياء المتخلفة.

ومــشكلة الأطفــال اليتامي والمشردين تؤدي إلي مزيد من الأعباء المالــية نظراً للحاجة إلي إعتمادات مالية يتم دفعها إلي قضاة وموظفين وإخــصائيين إجتماعيــين ، وإداريــين وغيــرهم من العاملين بالهيئات الحكومية والبلدية .

ومــن الــصعب جــداً تقدير النفقات التي يجب تخصيصها للأحياء المتخلفة .

إذ أن كــل حالــة مــن حالات الإسكان المتخلف تختلف عن الحالة الأخري .

وعلــي ســبيل المثال فإن حوادث الإنتحار تكثر في الأحياء المتخلفة أكثر من حدوثها في أي مكان آخر بالمدينة .

أيــضاً فــإن حــالات الإضطراب العقلي تزداد أيضاً في الأحياء المتخلفة بالمدينة .

ورغــم أن الدراســات أثبتت أن مرض إنفصام الشخصية ينتشر في مــناطق مخــتلفة من المدينة ، إلا إن هناك أدلة علي أن الأشخاص ذوي الميول الإنفصامية ينجذبون إلي مناطق التحول والإنتقال علي نحو مميز .

وهــناك دراســات أكــدت أن الجريمة والرذيلة والأمراض التناسلية تتواجد في الأحياء المتخلفة بدرجة أكبر من أي مكان آخر بالمدينة .

ويمكــن القــول بأن حالات الباثولوجيا الإجتماعية تؤثر فيها عوامل متعددة .

ومـــع ذلـــك فـــإن الحي المتخلف يلعب دوراً مســـاعداً إن لم يكن رئيسياً .

ومـــن الناحية النظرية فإن إختفاء الأحياء المتخلفة كفيل بأن يقلل من معـــدلات الجـــريمة والإنحرافات السلوكية والتشرد ، والأمراض العقلية والجسمية .

وهـــو كفـــيل أيضاً بتخفيض النفقات التي يتم توجيهها إما لمنع هذه المشاكل أو لإصلاح ما ترتب عليها من مشاكل .

والباثولوجـــيا الإجتماعية من أهم مظاهرها وجود عصابات الأحداث التي يعيش أفرادها في الحي المتخلف ، برغم أن قادة هذه العصابات عادة ما يعيشون في مناطق راقية .

وبطبـــيعة الحـــال فـــإن مـــواجهة الأنماط السلوكية الإنحرافية لهذه العصابات تستلزم تخصيص مبالغ باهظة .

ومـــن الجديـــر بالذكر هنا أن الفساد الواضح للمساكن – برغم كونه صفة مميزة للأحياء المتخلفة – إلا إنه لا يمثل مشكلة في حد ذاته بصورة كبيرة .

إذ أن هـــناك عـــوامل أخري تتسبب في المشكلة بعيداً عن المباني والمنشئات .

وهكذا يصبح من الضروري إزالة الحي المتخلف .

ولكن ذلك يستلزم إجراء عدة إجراءات مختلفة ومتنوعة ، لأن هناك نماذج متعددة من الأحياء المتخلفة .

لـــذلك يجب أن يكون العلاج ماثلاً حسب النموذج الذي يندرج تحته الحي المتخلف .

وقبل إزالة الحي المتخلف يجب تحديد المنطقة .

إذ أن الأحياء المتخلفة في مناطق التحول والإنتقال تحتاج إلي أن يتم إدراجها حسب التحديد المناسب للمنطقة.

ويمكــن القــول بأن المنطقة الوسطي ، أو منطقة الأعمال المركزية يجــب أن يتم تحديدها بوجود المحلات والفنادق والمسارح ودور السينما بها .

أيضاً فإن إزالة المنشئات الصناعية الكئيبة التي تسهم في هذا الفساد تعتبر أمراً لابد منه في كثير من الأحيان .

وأماكن اللهو الرخيص – مثل نوادي القمار – يجب أن تزال أيضاً من وسط المدينة .

وبطبــيعة الحــال فإنه من شأن هذه الإجراءات تقليل عدد النازحين إلــي مــنطقة وســط المدينة ، خاصة وأن نزوح هؤلاء العناصر الغير مرغوب فيها إلي وسط المدينة يساعد في إفساد المناطق المجاورة .

وقــد يكون من المهم في بعض الأحيان إتخاذ إجراءات أشد صرامة مــثل تحديد عدد المنازل التي تؤجر بالحجرة الواحدة ، وعدد شاغلي كل حجرة .

ومــن المهم هنا أن نذكر أن الأفراد المصابين بالتفكك الإجتماعي ، مــثل المجرمين المعتادي الإجرام ، والذهانيين يحتاجون في المقام الأول إلي العلاج أكثر من إحتياجهم لتعليمات بناء .

وفي بعض الأحيان تقوم بلديات المدن الصغيرة بطرد هؤلاء الأفراد إلــي أماكن أخري ، ولكن هذا الإجراء ليس ذا نفع كبير ، لأن المشاكل تنتقل إلي المكان الجديد وتتأصل هناك .

وفي رأي البعض فإن الحل يكمن في الإهتمام بالمشكلة علي المستوي القومي .

بمعنــي القــيام بأخذ المشردين من الشوارع ، ونقلهم إلي مؤسسات العلاج وليس السجون .

وقــد يلاحظ البعض أن عدداً كبيراً من المشردين في الشوارع هم في الحقيقة أشخاص مصابون باضطرابات عقلية شديدة .

وهؤلاء الأفراد يجب وضعهم في مؤسسات علاجية .

ومع ذلك فإن الجرائم وإنحرافات السلوك في مناطق الإسكان المتخلف كثيراً ما تفتقر إلي أدلة ، لذلك لا يقع مرتكبوها تحت طائلة القانون أحياناً .

وعلي سبيل المثال فإن تجار المخدرات في هذه المناطق عادة ما يكونون علي قدر كبير من الحذر بحيث يصبح الإيقاع بهم شبه مستحيل .

أيضاً هناك المقاومون للسلطة والمجتمع – وأعني بهم قادة الإجرام .

وهؤلاء الأفراد عادة ما يعيشون في أرقي أحياء المدينة ، بالرغم من أن أتباعهم يعيشون في معظم الأحيان في الأحياء المتخلفة .

لذلك يجب فرض بعض الإجراءات القانونية الجديدة قبل إمكانية حل هذه المشكلة حلاً جذرياً .

ومن الجدير بالذكر إنه من الممكن إصلاح آلاف المنازل الكائنة بالأحياء المتخلفة عن طريق بعض الإجراءات الإدارية ، أو القضائية ، ودون أن تتكلف بلديات المدن مبالغ باهظة .

ومن المؤكد أن السبب الإقتصادي الرئيسي وراء مشكلة الإسكان المتخلف يكمن في عدم قدرة سكان الأحياء المتخلفة علي دفع إيجارات مساكن أرقي .

وقد تم تقسيم المناطق المتخلفة إلي النماذج الآتية :-

١- **<u>الأحياء المتخلفة التي لا أمل فيها :-</u>**

يقول (شارلز ستوكس) :-

" إن هناك مظهراً هاماً للمناطق الميئوس منها ، وهذا المظهر يتضح في الأماكن التي يأوي إليها الفاشلون في المناطق المتخلفة الميئوس من إصلاحها .

إذ أن هـــذه المناطق تعتبر ملاذاً يلجأ إليه من لفظتهم المدينة ، ومن هـــم غيـــر قـــادرين لإسباب إجتماعية أن يشاركوا في علاقات إجتماعية عادية.

وهم هؤلاء الذين إنهزموا في المجتمع " .

إنتهي كلام (شارلز ستوكس)

والأفراد الذين يعانون من مشاكل التفرقة العنصرية كثيراً ما يجدون أنفسهم مضطرين إلي السكني في هذه المناطق الميئوس من إصلاحها .

والمـــنازل فـــي هذه المناطق تمتليء بالحشرات والهوام ولها رائحة مقززة .

٢- الأحياء المتخلفة القابلة للإصلاح :-

يعتبـــر الـــنوع الثاني من مساكن الأحياء المتخلفة هو هذا القسم من السكان الذين لهم خلفيات ثقافية لا يوافق عليها المجتمع .

وتعتبـــر أمـــاكن سكني هؤلاء الأفراد مناطق مأمول فيها أو مناطق للأمل Slums Of Hope .

ويقـــيم الـــسكان الجـــدد ذوي الدخل المنخفض في الأحياء المتخلفة المأمول فيها ، ومع ذلك فإنه في معظم الأحيان يكون لهم مهارات تؤهلهم إلي دخول المجتمع الكبير .

وقـــد كـــشفت دراسات عديدة عن أن هؤلاء الأفراد عادة ما يكونون أكثر قابلية للتعلم ، وأكثر مقدرة علي تحقيق النجاح .

ويمكـــن القـــول بأن منطقة " Lower East End " في نيويورك ، والتـــي ينـــزح إليها اليهود الأوربيون تعتبر مثالاً لحالة الحي المتخلف المأمول فيه .

وقــد إســتطاع اليهود الذين يقطنون حي مانهاتن في نيويورك عن طــريق إستغلال المدارس الصغيرة ، والدخول في الأعمال الصغيرة أن يدخلــوا أخيــراً في منطقة جوار " برونكس " (Bronex) التي يقطنها سكان من الطبقة الوسطي .

كيفية حل المشكلة :-

ســنحاول الآن أن نحلــل بعــض جوانب مواجهة المشكلة في العالم الثالث ، والدول المتقدمة .

أولاً : السياسات الإجتماعية ومشكلة الإسكان :-

إن معظــم الدراســات التي تــتــناول مشكلة الإسكان تميل إلي أن يكون لها شكل إحصائي .

إذ أن تقاريرها تمتليء بالجداول الإحصائية في معظم الأحيان .

وبالرغم من قيمة هذه الدراسات وفائدتها ، إلا إنها تفتقرإلي بعد هام، وهو الوظيفة الإجتماعية للإسكان .

أيــضاً فــإن هذه الدراسات تفتقر إلي معرفة ما يترتب علي مشكلة الإسكان من نتائج إجتماعية .

وفي بعض الأحيان يركز المهتمون بالسياسات السكانية علي النواحي الإداريــة ، دون أن يأخــذوا فــي إعتبارهم الخصائص الوظيفية التي لا تخضع لمقاييس فنية ، أو إدارية .

وفي حقيقة الأمر فإن التصدي للمشكلة السكانية يتأثر بجوهر السياسة الإجتماعية التي ينتهجها المجتمع علي المستوي القومي .

والمــسألة تــتجاوز حــدود عدد الوحدات السكنية المتاحة ، أو عدد الغرف إلي توفير المسكن الملائم لكل شخص .

أي أن الأهمية الأولي هي أن يعيش كل شخص في مسكن ملائم .

وهـــناك علاقـــة مؤكدة بين السياسة الإجتماعية في مجال الإسكان ، ومرحلة النمو الإقتصادي للمجتمع .

لـــذلك فـــإن هـــذه الـــسياسة يجـــب أن تأخذ في إعتبارها العوامل الإقتصادية.

وفـــي بلـــدان الـــرفاهية – أي البلدان ذات الإقتصاد القومي – يقل الإعتماد علي السلطة المحلية فيما يتعلق بالحصول علي مسكن ملائم .

وقد أدي هذا إلي ميل متزايد نحو شراء المسكن المناسب للأسرة .

ومع ذلك فإن هذا يحدث علي نطاق ضيق .

وعلي سبيل المثال فإنه في (ميلتون كينيز) (Melton Keneyes)

كان هناك العديد من الخطط للمدين الجديدة .

ويبلغ عدد سكان هذه المدينة أكثر من مليون ونصف المليون نسمة .

ومـــن هـــذه الخطـــط أن يـــتم عرض نصف الوحدات السكنية للبيع والنصف الآخر للإيجار .

ولكن كان من الصعب تحقيق ذلك .

وذلك لقلة عدد من يستطيع شراء الوحدات السكنية .

حدث هذا برغم مضاعفة الجهود لتسويق الوحدات السكنية للبيع .

وبالرغم من أن كثيراً ممن عجزوا عن شراء الوحدات السكنية كانوا قـــادرين علـــي إستئجار الوحدات السكنية بقيمة إيجارية تعادل إيجارات الإسكان العام المدعم ، إلا إنه كانت هناك نسبة كبيرة لا تستطيع ذلك .

وهكـــذا يتضح لنا أنه في الدول المتقدمة هناك فجوة بين أكثرية من الأغنياء وأقلية من الفقراء .

وهــناك علاقــة مــؤكدة بين السياسة الإجتماعية الناجحة في مجال الــسكان ، وبين طبيعة الظروف والأحوال النفسية ، والإجتماعية للأفراد في المجتمع .

إذ أنه من الواجب أن تضمن تلك السياسات تحقيق قدر من التنوع في عدد ونوعية الوحدات السكانية التي تقدمها .

ومن المهم هنا أن نشير إلي العدد الكبير من الدراسات المسحية التي أجريت للتعرف علي ما يفضله الأفراد من مسكن له خصائص معينة .

ومثال علي ذلك الدراسات التي تم إجراؤها عن طريق مركز بحوث الرأي العام ، وشركة (روانتري) للتأمين الإجتماعي .

وقد كانت هذه الدراسات تحت إشراف

(**كولنج وورث** (Culling Worth)

وقــد أوضحت هذه الدراسات أن هناك ميلاً متزايداً في الرغبة في العيش في مسكن أكثر من الميل إلي العيش في شقة بها عدة أفراد .

وهــناك مثال آخر لهذه الدراسات ، ونعني بها البحوث التي أجرتها وزارة الإســكان ، والحكــم المحلــي ، فــي مقاطعــة (كوفنتــري) (Coventry) ، والتي أشارت إلي أن بعض السكان يميلون إلي السكني في مساكن ملحق بها مكان للسيارات ، ليس بسبب وجود سيارات ، وإنما لإستخدام هذه الأماكن كإمتدادات أو ملاحق إضافية للوحدة السكنية .

وهناك دراسات أخري قد نوهت بأهمية مراعاة المضامين الإجتماعية المرتبطة بالمسألة السكانية .

أيــضاً فقــد كانــت هناك دراسات نوهت بأهمية مراعاة التخطيط الإجتماعي علي نطاق واسع .

لـــذلك كان يجب علي الحكومات عندما تتصدي للمشاكل السكانية أن تــضع نــصب أعينها أساسيات التخطيط الإجتماعي ، وأن تهتم بتوضيح الأغــراض والأهــداف الإجتماعـــية سواء فيما يرتبط ببرامجها الخاصة بالإسكان العام ، أو ما يرتبط بتعاونها مع القطاع الخاص .

أيـــضاً فإن هذا الهدف لا يتوقف عند حد السلطة العامة ، بل يعتبر فـــي حقيقة الأمر نطاقاً أساسياً يتحدد من خلاله كل ما يقوم به العاملون من أنشطة ، في ميدان التخطيط الفيزيقي ، وذلك إذا أردنا أن نضمن أن ينشأ الإسكان علي أساس إجتماعي سليم ، وبالصورة التي تقابل إحتياجات السكان .

وهكذا يمكن تحديد مهمة جديدة لعالم الإجتماع يستطيع من خلالها

– كـــباحث أو منظـــر إجتماعــــي – أن يكشف الجوانب الإجتماعية والنفسية فيما يختص بالمشكلة السكانية .

أيضاً فإن عالم الإجتماع يمكنه أن يقدم الكثير للمهندس المعماري في مجال التصميم .

وإذا كـــان المهندس المعماري يهتم بإقامة المشروعات الإسكانية في أماكن لم يتم بناؤها بعد ، فإن عالم الإجتماع يجد من صميم عمله توجيه المعماريين من خلال تفهمه الواعي لأنماط السلوك ودوافعه .

وبالرغم من أننا ندعو إلي مسايرة روح البحث العلمي المعاصر .

ومع إننا ندعو إلي مبدأ " عمل الفريق " مع ما يقوم عليه من عقلانية ، إلا إنـــه للأســـف لا تـــزال عمليات التخطيط الإجتماعي أموراً غير معـــروفة أو مدروسة من جانب العديد من الهيئات المنوط بها حل مشاكل الإسكان .

أيضاً فإن ما يجب علي علماء الإجتماع القيام به مازال قاصراً علي العمل الأكاديمي .

وقد أدي هذا إلي أن تكون مشاركة علماء الإجتماع في عمليات التصميم هي نوع من التطفل ليس أكثر .

أيضاً فإنه لو تم تحديد الأهداف الإجتماعية لمشروعات الإسكان ، فإن تحقيق مثل هذه الأهداف يعتبر أمراً عسيراً .

وبطبيعة الحال فإن هذا يؤدي إلي وجود إزدواجية بين الهدف والإنجاز ، سواء كان ذلك علي مستوي الإسكان العام أو الإسكان الخاص.

ومن الأدلة علي ذلك ما يحدث أحياناً ، عندما تؤدي الضغوط السياسية إلي أن يقوم الإسكان العام عدداً كبيراً من الوحدات السكنية في خلال فترة زمنية قصيرة .

وهذا الأمر يتعارض بطبيعة الحال مع مقتضيات السياسة الإجتماعية التي تحتاج إلي وقت أطول .

أيضاً فإنه عندما يتدخل القطاع الخاص في حل المشكلة فإنه يعرض وحدات سكنية ذات مستوي معين ، تاركاً للحكومة حل المشكلة بالنسبة للفقراء .

ومن الأمور البديهية أننا لا نتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتحقيق الأهداف الإجتماعية ، لذلك يجب علي السلطات أن تضع الحدود والأطر التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف .

كما يجب علي السلطات أيضاً أن تشجع القطاع الخاص علي أن يوسع دائرة إسهامه في تحقيق الأهداف الإجتماعية للإسكان .

وعمليـة تطبيق الأهداف الإجتماعية للإسكان تختلف بطبيعة الحال بإختلاف الحالة التي يتصدي لها الباحث .

أي إنهـا تختلف باختلاف ما إذا كانت موجودة في مدن جديدة ، أو مدن قائمة بالفعل .

وذلك لأنه في المدن القائمة بالفعل ، فقد صارت الأهداف الإجتماعية مهملـة إلـي حـد كبير ، نظراً لضرورة إعادة إسكان أعداد كبيرة من السكان في أماكن عالية القيمة (من ناحية ثمن الأرض) .

لـذلك فإنـه لا يوجد بديل عن التوسع الرأسي وليس الأفقي في بناء الوحدات السكنية .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الكثير من الوحدات السكنية التي تقدم علي هذا النحو كثيراً ما تكون بعيدة عن مكان العمل ، بالنسبة لمعظم السكان.

كمـا إن تلـك الـوحدات الـسكانية عادة ما تكون بعيدة عن مراكز الخدمات أيضاً .

فـإذا أضـفنا أن معظم السكان ليس لديهم الخبرة في إختيار الوحدة الـسكنية المناسبة ، فإن معني ذلك أن أهداف السياسة الإجتماعية ليست أكثـر مـن مجـرد عملية بيروقراطية بحتة ، تحكمها بعض الإعتبارات البعيدة عن المتطلبات النفسية والإجتماعية للسكان .

لذلك فإنه من اللازم عند محاولة حل مشكلة الإسكان في المدن القائمة بالفعـل ، أن يكون هناك تخطيطاً لتكامل الإسكان مع مختلف التسهيلات الإجتماعية والتعليمية والتسويقية والترويحية التي يحتاج إليها السكان .

وعلـي العكس من الوضع في المدن القائمة بالفعل ، فإن فرص حل مشكلة الإسكان تكون أوفر في المدن الجديدة .

وقـــد يرجع ذلك إلي أن المدن القائمة بالفعل عادة ما يكون بها أحياء متخلفة وأماكن خربة تعوق عملية بناء مساكن ملائمة في تلك المدن .

وكثيـــراً ما يكون هناك عدد من الوحدات السكنية القديمة في المدن الجديدة .

ولكن هذه الوحدات قد يكون لها فائدة .

إذ أن تلـــك الوحدات تقدم المنزل الرخيص لمن لا يستطيعون شراء منازل جديدة .

ومن المهم هنا أن نذكر أن رخص سعر الأرض في المدن الجديدة – بالمقارنة مع سعر الأرض في المدن القائمة بالفعل – يجعل هناك فرصة للأسرة لإقتناء منزل فسيح .

ومـــع ذلـــك فإن المساكن في المدن الجديدة لها مشاكلها الخاصة بها أيضاً .

وتحـــاول الـــسياسات السكانية بوجه خاص ، والسياسات الإجتماعية بوجه عام حل تلك المشاكل .

وقـــد تكون أهم المشاكل المتعلقة بما نحن بصدده ، هي التي ترتبط بنوعية العلاقة بين المجتمعات المحلية القائمة بالفعل وبين السكان الجدد .

وعلي سبيل المثال فإنه يجب أن يكون هناك تناسق بين السكان الذين عاشوا في الريف زمناً طويلاً ، وبين السكان النازحين من مدن أخري .

إذ أن لكـــل فئة من السكان ثقافتها الفرعية ، وطرق حياتها المختلفة عن طرق حياة الآخرين .

وهكذا فإن " التكيف " يعتبر أكبر مشكلة بالنسبة للقادمين الجدد .

وسبب ذلك أن هؤلاء السكان قد تم إنتزاعهم من ثقافاتهم القديمة .

أيضاً علي هؤلاء السكان أن يكيفوا أنفسهم علي نوعية ما يوجد بالمدينة من خدمات وتسهيلات .

وهناك دراسات عديدة تم إجراؤها علي المدن الجديدة .

وقد أثبتت تلك الدراسات ، أو بعضها علي الأقل ، عن أن كل هذه المتغيرات قد ترافقت مع النتائج السلبية التي نجمت عن صعوبات إنتقالية.

ومن أهم مشاكل الإسكان في المدن الجديدة القصور الواضح في كم وكيفية خدمات البنية الأساسية .

وقد يكون ذلك راجعاً إلي أن محاولة تطوير مركز المدينة الجديدة بنفس الصورة الموجودة بالمدن القائمة بالفعل هو أمر بالغ الصعوبة .

وهكذا فإنه إذا كان من المستلزم للتخطيط الإجتماعي أن يتم توجيهه للجهود التي تبذل في مجال الإسكان بصورة أكثر إيجابية ، فمن الواجب تطوير مداخل أخري للتصدي للمشكلة .

أي أنه بدلاً من أن توجه الجهود إلي عدد الوحدات السكنية فقط ، يجب أن يتم توجيهها أيضاً إلي توفير المسكن الذي يلبي الإحتياجات لفردية .

السياسة السكانية في العالم المتقدم :-

إن ظهور سياسات الإسكان يعتبر ظاهرة حديثة بعض الشيء ، في كل أنحاء العالم .

أيضاً فإن سياسات الإسكان تعتبر إعلاناً واضحاً عن بعض الأهداف الإجتماعية والإقتصادية ذات الصلة بالإسكان .

والصفة المميزة لهذه السياسات هي العمومية .

إذ أن السياسات قامت علي أساس إشباع المطالب الكمية الخاصة بالمساكن ، وإشباع الحاجة إلي تطوير نوعية الإسكان ، والبيئة المحيطة .

أيـــضاً فـــإن الـــسياسات السكانية كانت تهدف إلي ضمان أن يكون الإســـتثمار في ميدان الإسكان متوازناً مع الإستثمارات التي يتم توجيهها للقطاعات الإقتصادية الأخري .

أيـــضاً فـــإن السياسات السكانية كثيراً ما تضع في إعتبارها بعض الأهداف " الوقائية " .

حيث توجه أساساً لمنع بناء وحدات سكنية دون المستوي .

وقـــد يقـــول البعض أن تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يتم من خلال بعض الإجراءات الإدارية ، إلا إنه في الواقع – حتى في الدول المتقدمة – هناك إفتقار إلي القوانين الملائمة .

وهناك كثير من التشريعات التي تم سنها منذ زمن بعيد .

وهذه التشريعات قد صارت غير ملائمة حالياً .

أيضاً فإن قوانين الإسكان عادة ما تكون غامضة ، بحيث تفتح الباب إلي تفسيرات تعسفية كثيرة .

ومع أن قوانين الإسكان قد تفلح في منع بناء مساكن دون المستوي ، فإنهـــا تفشل بدرجة ملحوظة في تحقيق هدف السياسة السكانية من حيث ضرورة توفير مسكن ملائم لكل فرد .

التشريعات السكانية :-

تختص المشكلة السكانية بصفتين ، إحداهما إيجابية والأخري سلبية .

أي أن المشكلة تتضمن ركنين أساسيين ، أحدهما " تشييدي " والآخر " تقييدي " .

(١) **الركن التشييدي :-**

يهدف هذا النوع إلي زيادة العرض للمساكن المناسبة .

(٢) **الركن التقييدي :-**

يهـــدف هـــذا الـــنوع إلـــي الحيلولة دون إقامة وحدات سكنية دون المستوي.

وبالرغم من أن المساعدات الحكومية قد تأخذ مظاهر عدة ، وتختلف في أصلها وجوهرها من بلد لآخر ، إلا إن هذه المساعدات يمكن إدراجها تحت ثلاث فئات ، وهي :-

١. التدخل المباشر

٢. التدخل غير المباشر ، حيث يتم إعطاء قروض لكل من :

- السلطات المحلية
- الإتحادات غير التجارية
- أصحاب الأعمال
- الأفراد

٣. صيغة تعمل علي ضمان الإعفاءات الضريبية .

المساعدات الحكومية غير المباشرة :-

تظهـــر المساعدات الحكومية غير المباشرة في كمية التسهيلات التي تمنحها الحكومة لتشجيع إستثمار رؤوس الأموال في ميدان بناء المساكن .

أيضاً فإن هذه المساعدات تهدف لتخفيف الأعباء المالية التي يعاني مـــنها المـــستأجرين الفقراء وتشتمل المساعدات والتسهيلات التي تقدمها الحكـــومة علي منح القروض الحكومية ، ودعم إيجارات المنازل بالنسبة للفقراء .

السيطرة علي الإيجارات :-

أثـــناء الحرب العالمية الثانية قامت العديد من الدول بتبني إجراءات معينة للسيطرة علي الإيجارات .

ومــع ذلك فإن عدم مرونة هذه الإجراءات كانت عائقاً أمام توجيه الإستثمارات نحو مجال البناء .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول في مرحلة إقتصادية تتسم بالإزدهار .

لــذلك وضــعت تلــك الــدول فــي إعتبارها محاولة السيطرة علي الإيجارات ، بل وإلغاء بعضها أحياناً .

دعم الإيجارات :-

يمكــن القول بأن دعم الإيجارات يعتبر طريقة مثالية لتشجيع إنشاء الإسكان الخاص بالنسبة لذوي الدخل المنخفض .

ومن خلال هذا الأسلوب أو هذا النظام تقوم الحكومة بدفع الفرق بين الإيجــار الــذي يطلــبه الملاك والإيجار الذي يمكن لمحدودي الدخل أن يدفعوه .

وقد تم تنفيذ هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية .

حــيث تقــوم الحكومة الفدرالية بتسديد الفرق بين دخل الأسرة وبين القيمة الإيجارية .

الإعفاءات الضريبية :-

إن نظــام الإعفــاء الضريبي يساعد في تشجيع تحويل قدر كبير من الأموال للإستثمار في المضمار السكاني .

وعلــي ســبيل المــثال فإنــه في ألمانيا تم تخفيض الدخول الفردية الخاضــعة للضرائب ، بحيث توجه بعض الأموال إلي الإستثمار الفردي في المجال الإسكاني .

القروض التي تقدمها الحكومة :-

تعتبــر التسهيلات التي تقدمها الحكومات في ميدان القروض بالرهن نوعاً آخر من أنواع التدخل الحكومي الذي يهدف إلي حل المشكلة .

وفـــي الولايات المتحدة الأمريكية قام هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية بدور كبير في الإبقاء علي المستويات العالية لإسكان .

ومع ذلك فإن هذا النظام لا يمكن تطبيقه إلا في الدول الغنية ، حيث تتوافر الإعتمادات المالية التي يتم توجيهها نحو بناء مساكن جديدة .

متي تتدخل الحكومة بصورة مباشرة :-

إن الـــتدخل الحكومـــي سواء علي المستوي التقييدي (أي منع بناء وحدات سكنية دون المستوي) أو علي المستوي التشييدي (أي تقديم عدد مناسب من الوحدات السكنية للفقراء) يأخذ صوراً متعددة .

وسوف نعرض الآن لبعض صور هذا التدخل .

أ) الإسكان الحكومي :-

قد يكون أصعب أمر في المشكلة السكانية هو ما يتعلق بإسكان الطبقة العاملة ذات الدخول المنخفضة في مساكن لائقة.

ويـــرجع ذلـــك إلـــي أن إسكان هذه الفئة لا يمكن أن يتم من خلال المحاولات الخاصة للبناء ، لأن هذه المحاولات والمبادرات لا يمكنها أن تقدم الإيجار أو الثمن الذي يحقق لأصحابها ما يتوقون إليه من أرباح .

بعض أمثلة الإسكان الحكومي في الولايات المتحدة :-

كانـــت هناك بعض المحاولات الفاشلة ، في محاولة مساعدة الحكومة في الإسكان بالولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك فقد كانت هناك تجربة واحدة ناجحة .

وهذه التجربة هي تجربة " ميلووكي " .

إذ أنـــه فـــي عام ١٩١٩ صدر قانون يجيز للبلديات أن تشترك في تمويل تعاونيات الإسكان ، وذلك تحت عدة ظروف .

ولكـــن مدينة (ميلووكي) كانت هي المدينة الوحيدة التي طبقت هذا القانون وإستفادت منه .

أيـــضاً فقـــد كانـــت هناك محاولة أخري في منطقة (Cahoes) بنيويورك .

وكانت هذه التجربة علي نطاق ضيق .

وقد حاولت هذه التجربة إعطاء حلول أهلية ، لمواجهة صعوبة تنفيذ القانون .

ويمكـــن القـــول بأن هيئة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت حل مشكلة الإسكان عن طريق عدة طرق .

ومن أهم هذه الطرق :

١. وضع تسهيلات الإسكان المتاحة بعد البحث الدقيق ، لكي تكون بجوار المجتمعات المحلية .
٢. ربط الأماكن ذات الإحتياجات في الأيدي العاملة بالأماكن التي يمكنها إسكان اليد العاملة .
٣. تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال البناء .
٤. المعاونة في توزيع الأيدي العاملة بحيث يمكن تفادي إزدحام المدينة .
٥. إنشاء المنازل والشقق .

(ب) إزالة الأحياء المتخلفة :-

إن محاولـــة التقلـــيل من المنازل التي هي دون المستوي قـــد لاقت قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة .

وعلي سبيل المثال فسوف نعرض الآن للتجربة البريطانية التي كانت مبكرة بعض الشيء بالمقارنة بالدول الأخرى .

لقـــد عـــرف عـــن بريطانيا أنها قامت بمحاولة مبكرة لتحقيق أعلي مستوي للإسكان للطبقة العاملة .

وكانـــت الجهـــود البريطانية في هذا المجال أعلي منها في أي مكان آخر في العالم .

وقد كان هناك سببان وراء ذلك .

السبب الأول هو الإهتمام بالصحة العامة .

والسبب الثاني هو محاولة تحديث المجتمع .

ويقول (فايلر) (Viller) :-

" كـــم كنا أغبياء عندما لم ندرك حقيقة أننا نتحمل نفس النفقات ولكن نوجهها في إتجاهات مختلفة وغير سليمة .

فإنـــا ندفـــع ضـــرائب سنوية للمحافظة علي المستشفيات والسجون والإصـــلاحيات والبولـــيس ، وذلك الميكانيزم المعقد والمتشابك لحكومة الـــبلدية الحديـــثة ، وغيـــرها من مؤسسات يستلزم وجودها بقاء الأحياء المتخلفة ، التي نتردد كثيراً في محاولة هدمها .

إن هذه الأوضاع ليست من الرشادة الإقتصادية في شيء .

إذ عندما تزال الأحياء المتخلفة فإن معدلات الوفيات ، ونسبة المرض ، ونسبة الأخلاقيات غير السوية سوف تنخفض باستمرار .

ولهـــذا فـــإذا كان من الواجب أن تدفع نفقات باهظة يستأثر بها الحي المتخلف ، علي أي شكل من الأشكال ، فكم يكون من الأفضل أن نواجه المشكلة بطريقة لا ينتج عنها نتائج سلبية فحسب ، بل تسلم

أيضاً إلي أخري إيجابية " .

إنتهي كلام (فايلر)

ويمكـــن القـــول بـــأن هناك سببا ً ثالثا ً في إهتمام بريطانيا ببرامج الإسكان .

وهذا السبب هو سبب سياسي في المقام الأول .

فقـــد كـــان فـــي رأي الباحثـــين الإنجليز أن إستقرار الأمة وكفايتها الصناعية يعتمدان إلي حد كبير علي الحالة السكانية .

(جـ) **<u>المدن الجديدة والإسكان :-</u>**

مـــن الأشكال الشهيرة للتدخل الحكومي لحل مشكلة الإسكان تطوير المدن الجديدة وترحيل الناس إليها .

وهـــذا النوع من التدخل قد تم تطبيقه في كثير من دول العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة ، وإنجلترا وفرنسا .

وهـــناك محـــاولات فـــي بعض الدول النامية لتطبيق تلك النظم في بلادها.

(١) **<u>المدن الجديدة في إنجلترا :-</u>**

إن أفكار بعض الباحثين الإنجليز تشهد بأن إنجلترا كانت الرائدة في مجال تصميم المراكز الحضرية الحديثة .

وقـــد ساعد علي ذلك ما قام به المهندسون الإنجليز من بناء للطرق والتوسع في المنافع العامة ، مما أدي إلي أن تصبح مناطق التشييد الجديدة موضعا ً لجذب السكان الجدد .

وعلي الرغم من الجهود التي بذلت في بريطانيا في مجال الإسكان ، إلا إنها لم تسلم من بعض الإعتراضات .

وقد كان من هذه الإعتراضات أن ترحيل السكان من لندن وبرمنجهام وجلاسجو إلي مدن جديدة تقابله الكثير من المشاكل الإجتماعية .

بعض المدن الحديثة في بلدان أخري :-

أخـــذت سياســـات إصـــلاح الـــسكني مكانـــا ً لها في كل من كندا ويوغوسلافيا السابقة (صربيا) وتشيكو سلوفاكيا السابقة .

وقـــد طـــورت أيضا ً كل من فرنسا وألمانيا مناطق جديدة للإسكان الملائم لإحتياجات السكان .

الوضع في الولايات المتحدة :-

قـــام القطاع الخاص بالولايات المتحدة بدور ملحوظ في إنشاء المدن الجديدة .

أي أن الحكومة لم تتدخل في هذا الموضوع علي الإطلاق .

وهـــناك عـــدة أوجه للإختلاف فيما بين المدن الجديدة في الولايات المتحدة ومثيلاتها في بريطانيا .

ويكمـــن الإختلاف في أن المدن الجديدة في الولايات المتحدة تجاور مراكز المتروبوليتان ، كما أن هذه المدن تعتبر مراكزا ً لجذب الصناعة إليها .

الإسكان في مدن العالم الثالث :-

يقول التقرير الدوري للتنمية الصادر عن البنك الدولي سنة ١٩٧٩ ، أن هـــناك حوالـــي ٤١ دولة (١١ في آسيا ، و٢١ في إفريقيا ، و٩ في أمريكا الشمالية) تندرج تحت فئة الدول ذات الدخل المنخفض .

وأن ٥٥ دولة (٢٠ في أمريكا اللاتينية ، و١٧ في آسيا ، و١٤ في أفريقيا ، و٤ في غرب أوربا) تعد دولا ً متوسطة الدخل .

وقد أقرن التقرير مكانة كل دولة بمتوسط دخل الفرد فيها .

كما ربط أيضا ً مكانة الدولة بالعوامل الآتية :-

١. معدلات توقع الحياة

٢. نسب الأمية

٣. متوسط إستهلاك الفرد

٤. معدل إستهلاك الفرد

٥. معدل إستهلاك الطاقة

٦. نسب المواليد

٧. معدلات الإنجاب الكلية

وقـد أظهر ذلك أن هناك فروقاً جوهرية ليس فقط بين دول أمريكا وأوربا وبين الدول النامية ، بل وبين الدول النامية فيما بينها وبين بعضها البعض .

وربمـا كان من أهم ما نستنتجه من التقرير السابق الإشارة إليه أن هـناك فـروقاً أساسية في الوضع الحضري والقومي لكل دولة ، وهذه الفـروق لا ترجع إلي العوامل الإقتصادية فقط بل تتعداها بعلاقتها بمدي إكـتمال البناءات المكانية التي ترتبط بدورها بمرحلة تاريخية من مراحل عملية التحضر .

ولكـي نفهم خصائص عملية الإسكان في دول العالم الثالث يجب أن نعرف بعض الإتجاهات الرئيسية التي من أهمها :-

١. من المؤكد أن هناك عمليات نمو تجري الآن في دول العالم الثالث .

ولكن ذلك لن يغير من أنماط توزيع الدخل فيها .

كما أن مشاكل البطالة في تزايد في تلك الدول .

٢. ليس من المحتمل عمل إتفاقيات بين الأفراد والحكومات في دول العالم الثالث بسبب الديكتاتورية وعدم المساواة .

٣. فـــي دول العـــالم الثالث يعيش أكثر من نصف السكان في أماكن لا تليق بالسكني .

وعندما نحاول تقدير حجم المشكلة السكانية في العالم فسوف نجد أن أكثـــر من نصف سكان الحضر وأكثر من أربعة أخماس سكان المناطق الريفية يعيشون في مساكن غير صالحة لسكني الإنسان .

وهـــناك كثير من الدراسات التي أثبتت أن أنماط المستوطنات الحالية كانت محصلة لدخول الكثير من البلدان النامية في دائرة الإقتصاد الدولي.

ومـــن الجديـــر بالذكر هنا أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر بذلت جهـــود فـــي كل إنجلترا وفرنسا وألمانيا في مجالات إنشاء سكك حديدية جديدة ، ومجالات الشحن البحري والمواصلات .

أيضا فإن بعض المشروعات الصناعية كالتعدين قد جذبت الكثيرين للسكني في تلك المواقع .

الفصـــل الثـالـث
عمليات النقل في المدن

الفصل الثالث
عمليات النقل في المدن

تمهيد :-

إن مشكلة النقل في المدينة يمكن القول عنها بأنها تمثل المضمار الثاني في مشكلات النمو الحضري .

وسوف نركز علي هذه المشكلة في هذا الفصل من الكتاب .

تحليل سوسيو تاريخي لدور النقل في النمو الحضري :-

يقول (سكوت جرير) (Scott Greer) :-

" إن النقل هو دورة الأفراد والطاقة والمصانع والبضائع والخدمات ، يقوم بها فاعلون إجتماعيون لتحقيق أهداف إجتماعية " .

ويضيف (سكوت جرير) :-

" إن مثل هذه الدورة قديمة قدم الإنسانية ، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يربط بين نشاطات أعضائه دون حركة أو نقلة تستند في أبسط أشكالها علي الطبيعة الفسيولوجية للإنسان .

ولأن الأنشطة البشرية دائماً ما تكون منفصلة ومترابطة مكانياً ، فإن البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الأنساق الضخمة والميكانزم المعقد لوسائل النقل يكشف عن مدي أهمية ما يمكن أن نسميه بالتقسيم الأيكولوجي للعمل أو النشاط " .

إنتهي كلام (سكوت جرير)

وفي موضع آخر يقول (جرير) :-

" إن الأنشطة البشرية يتحقق تكاملها من خلال وسائل الإتصال التي تتمثل في تدفق الوسائل والمعلومات التي تسمح للأفراد بتنظيم السلوك في الزمان والمكان .

كما تتمثل في وسائل النقل التي هي عبارة عن دورة الناس والبضائع والخدمات علي نحو يسمح بتجسيد التعاون في حدود إختلافات المكان .

بمعني أن تمكن الناس المنفصلين مكانياً التعاون في حدود إختلافات المكان " .

وهناك شواهد تاريخية عديدة تدل علي كثير من الإزدهار بالنسبة للحضارات القديمة ، من خلال تطوير آليات النقل .

وهكذا تتضح الوظيفة الرئيسية للنقل .

علي أنها تناسق النشاط البشري في المكان من خلال تبادل المنتجات والأنشطة ، وتجميع وتوزيع الناس والطاقة والبضائع .

ولأن النقل يعتبر آلية رئيسية لتكامل نتائج التقسيم الأيكولوجي للعمل والنشاط فإنه بالتالي يمثل أحد القيود التي تؤثر تأثيراً بالغاً علي عملية التكامل هذه ونتائجها .

وأياً كان الأمر ، فقد أدت الثورة الصناعية والتكنولوجية إلي أن تصبح هذه الثورة بمثابة نقطة الإنطلاق للنمو الحضري في العصر الحديث .

وقد كانت هناك فترة تاريخية تقدر بنحو ٥٠٠٠ سنة ، منذ أن بدأ الإنسان في بناء المدن .

(أي مدن ما قبل الصناعة)

وقد ظهرت المدن الصناعية في أوربا سنة ١٥٠٠ تقريباً ومعظم سكان العالم قد سكنوا – ولو لبعض الوقت – في هذه المنازل بالمدن الجديدة .

وقد كان هناك أمر مهم يجب ذكره هنا .

وهذا الأمر هو أنه لكي تصبح المدن بعيدة عن أن تكون مجرد مراكز دينية أو إقتصادية أو إدارية فمن الواجب حدوث ثورة تكنولوجية

وأخري تنظيمية .

وهـــناك جـــدل وخلاف بين العلماء والمؤرخين حول كون التغيرات التكنولوجية قد سبقت تغيرات التنظيم الإجتماعي أم العكس .

ولكـــن من الثابت أن نمو كثير من المدن في كثير من بلدان العالم ، كان يرجع إلي ما تحدثه الثورة التكنولوجية من الإكتشافات العلمية يوماً بعد يوم .

ويمكن القول بأن أكتشاف الطاقة البخارية وإستخدامها كمصدر جديد للطاقة في مجالات الصناعة والنقل ، كان من أهم هذه الإكتشافات .

وقد صاحب هذه الإكتشافات تغيرات واضحة في المجال الإجتماعي .

لذلك سميت تلك الإكتشافات بإسم " الثورة التكنولوجية " .

وقد ساهمت " الثورة التكنولوجية " في بناء المدن الجديدة والكبيرة .

وقد كانت هناك علاقة بين النمو الحضري في معظم دول العالم وبين تطوير وسائل النقل .

ويرجع ذلك إلي أن المدن الجديدة تعتمد علي تطوير الأسواق .

لذلك كان من الضروري أن يتم تطوير النقل لخدمة تلك الأسواق .

وقـــد قامـــت الـــسكك الحديديـــة بالـــذات بدور هام في إقامة البناء الأيكولوجي الحضري .

وقـــد إرتبط النمو الحضري بتحولات جوهرية في الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة .

وقد ظهر هذا بوضوح في بناء المدينة الأيكولوجي .

وهكـــذا إتصبغت هذه المدن بمظاهر إختلفت تمام الإختلاف عن مدن العصور الوسطي .

ويعتبر التصنيع أهم عامل من عوامل النمو الحضري .

المشكلة وتعريفها :-

يمكـــن أن نـــستخلص مما سبق أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين تكوين شبكة النقل وبين البناء الأيكولوجي للمدينة .

وقـــد أظهـــرت بعض الدراسات أن بناء بعض المدن الجديدة إرتبط بتطوير وسائل النقل بصورة خاصة .

وبعد إستخدام البخار في إدارة القطارات بمدة كبيرة ، تم إكتشاف آلة الإحتراق الداخلي ، فدخلت السيارات في نطاق وسائل النقل .

وقد كان لهذا أثره الواضح علي بناء المدن الجديدة .

إذ أنه ساعد علي نقل مواد البناء بسرعة أكبر .

وقـــد أدي إزدحـــام المدن – خاصة المدن القديمة – إلي الحاجة إلي إنـــشاء كـــباري علوية عند التقاطعات وتخصيص مناطق للمشاة ومناطق أخري للسيارات .

المشكلة وتعدد أبعادها :-

مـــن المعـــروف أن مشكلة النقل هي ظاهرة معروفة في معظم دول العالم .

ولكن المشكلة الأهم هي " ساعة الذروة " .

والإزدحـــام فـــي ساعة الذروة يؤدي بالسيارات إلي التوقف ساعات طـــويلة فـــي الـــتقاطعات وبالقرب من المراكز التجارية ومقار الأعمال بالمدينة .

أيـــضاً فـــإن الحـــصول علي أماكن إنتظار للسيارات يعتبر مشكلة حقيقية.

إزدحام المرور :-

عـــند الكـــلام عن مشكلة النقل الحضري فإن إختناق المرور يفرض نفسه كمشكلة بالغة الصعوبة .

وقد جاء في التقرير الذي نشره (بوتشانان) (Buchanan) :-

" إن مشاكل النقل مشاكل مألوفة ، حتى أننا لسنا بحاجة إلي تأكيد ما يثيره إزدحام المرور من إحباط وضيق ، وضياع الوقود وضياع الوقت ، وتبديد جهد المسئولين عن تنظيم حركة المرور .

وفـــي الـــوقت الذي تستطيع فيه أثقل العربات وأكبرها حجماً قطع مـــسافة ميل واحد في الدقيقة ، فإننا نجد أن متوسط سرعة حركة المرور فـــي المـــدن الكبـــرى لا تزيد عن إحدي عشر ميلاً في الساعة الواحدة تقريباً .

فإلـــي أي مـــدي مـــن الـــتفاقم بلغته مشكلة الإختناق طبقاً للحدود القياسية ؟ " .

إنتهي كلام (بوتشانان)

ويقول (تومسون) :-

" فـــي كثيـــر مـــن مدن العالم يهبط زحام المرور في مراكز المدن بسرعة السيارات تدريجياً لتصبح نحو ١٦ كم في الساعة في المتوسط .

وذلـــك بغض النظر عن حجم المدينة ومدي كفاءة نظم النقل السائدة ومستويات ملكية السيارات الخاصة .

وعند هذا المستوي يتجه راكبو السيارات إما إلي تجنب مركز المدينة أو إلي إستخدام أساليب أخري في الإنتقال .

وهـــذا الوضع يعكس الحقيقة القائلة بأن النمو في الطلب علي مرونة المـــرور ، سواء كان للسيارات العامة أو الخاصة في الدول المتقدمة أو النامـــية يميل إلي أن يكون أسرع من التطور الذي يخلقه التطور العام أو التمويل اللازم لنظام محدد من الخدمات في المدينة .

وبمعنـــي آخـــر فـــإن الإســـتجابة السريعة في زيادة عدد السيارات وتـــزاحمها فـــي طرقات المدن وشوارعها تكون أكبر سرعة من محاولة تعديل وإعادة توزيع الخدمات فيها .

وبالتالـــي فهل يمكن أن توضع قيود علي ملكية السيارات الخاصة ، خـصوصاً وأن هــناك نمــواً عــشوائياً تنافــسياً في مجال صناعة السيارات؟ " .

إنتهي كلام (تومسون)

وتظهــر الإحــصائيات أن حوادث السيارات تجاوزت أربعة ملايين حادثة في عام ١٩٧٩ .

وقد أدي هذا إلي وفاة إكثر من ٥٠ ألف حادثة وفاة .

ويقول (جون كلاي بروك) في تقرير له :-

" تعــــد حـــوادث الــسيارات أكبر قاتل للأفراد في مدن الولايات المتحدة ، وخاصة في الفئة العمرية ما دون الخامسة والثلاثين .

كما إنه يعد سبباً رئيسياً للإصابة بالشلل النصفي والصرع .

وفي المتوسط تقع حادثة وفاة في الطريق الرئيسي كل ١٠ دقائق .

كما تحدث إصابة كل ٨ ثواني .

إن قــتل الأمــريكين فــي حوادث المرور بالطرق الرئيسية كل عام يقترب من مجموع القتلي في الحرب الفيتنامية (٥٢ ألف) .

وبحــساب الدولارات فإن تكاليف هذه المشكلة بالنسبة للدولة تبلغ ما يــزيد عــن ٥٠ بلــيون دولار سنوياً ، توزع ما بين التكاليف الطبية ، والتعويــضات ، والأجــور المفقودة ، والتعويض عن التلفيات والرعاية الإجتماعية .... إلخ

إن حوادث السيارات تأتي من منظور الصحة العامة في المقام الثاني من حيث خطورتها بعد أمراض السرطان " .

إنتهي كلام (جون كلاي بروك)

الإنتظار ومشاكله :-

إن مشكلة إنتظار السيارات تفوق في صعوبتها المشاكل التي سبق أن أشرنا إليها والخاصة بالنقل .

ورغـــم أن هذه المشكلة أقل خطورة من المشاكل الأخرى ، إلا إن ضررها يكون أكبر .

ونحـــن غالـــباً مـــا نجد أن إزدحام السيارات في الشوارع والطرق الضيقة كثيراً ما يعوق حركة المشاة ، ويسبب لهم الكثير من المضايقات.

ومـــن جهـــة أخـــري فـــإن مشكلة الإنتظار لها دور كبير في زيادة إختناقات المرور بالمدن ، وخاصة في مراكز تلك المدن .

مسألة عبور المشاة :-

في العادة يحب ساكن المدينة سيارته ويشغف بها .

لـــذلك فـــإن السير علي الأقدام قد قل في كل دول العالم خاصة في الدول المتقدمة .

وبالـــرغم من ذلك بقيت مشكلة عبور المشاة جزءاً أساسياً في نسق الدورة في المدينة الحديثة .

ومنذ أيام العربة التي تجرها الخيول لا تزال الشوارع تعتبر متنزهاً للمشاة .

ولأن عنـــصر المـــشاة مهم في داخل دورة نسق النقل بالمدينة ، تم تصميم خطط للنماذج الحديثة بالمدن .

وخيـــر مثال علي ذلك الخطة التي وضعت لمدينة (الجرين بيلت) (Green Belt).

ويقول (لوسون بيرادي) (L. Pirady) :-

" إن مـــن المحتم أن تقدر مساحة المنطقة التي تخصص للسير علي الأقدام وفقاً لكثافة السكان " .

ويضيف (بيرادي) :-

" إن حوالـــي نصف أو ثلث سكان المبني الواحد عادة ما يستخدمون هذه الممرات في وقت واحد .

لـــذلك فإنـــه إذا ما أمكن تبسيط إرتباك شوارع المنطقة التجارية في المديـــنة عن طريق إقامة متنزهات صغيرة للمشاة داخل مراكز التسويق يمكن لدورة المشاة أن تصبح أكثر ملاءمة ومتعة وأقل خطراً " .

إنتهي كلام (بيرادي) .

ويمكن القول بأن سكان المدينة ينقسمون إلي قسمين .

القسم الأول هو السائقون ، والقسم الثاني هو المشاة .

وعلي الرغم من أن سكان المدن يميلون إلي إقتناء السيارات بدرجة كبيرة، إلا إنه يمكن القول بأن كل سكان المدينة مشاة أيضاً .

إذ أن المشاة يعتبرون نسبة لا يستهان بها من مجموع سكان المدينة .

تكاليف النقل :-

يمثل إرتفاع وبهاظة نفقات النقل مشكلة عويصة .

والـــسبب في ذلك يرجع أساساً إلي إرتفاع ثمن الجازولين إرتفاعاً ســـريعاً وصل إلي ٥٠٠ % حتي في الدول التي لديها إحتياطي كبير من البترول .

ومـــن الـــواجب أن نعرف أن معظم خدمات النقل ، سواء أتت هذه الخـــدمات مـــن القطـــاع العام أو الخاص ، فإنها في نهاية الأمر أعمال تجارية .

ويقول (ممفورد) (Mumford) :-

" وحتى تتم المحافظة علي الأرباح ، أو حتي نقلل العجز في كثير من الحالات، كان من الضروري أن ترتفع المعدلات ، وأن تتناقص الخدمات، وأن تصبح المعدات عتيقة وبالية دون إستبدالها بغيرها ودون تحسين " .

إنتهي كلام (ممفورد)

التلوث البيئي :-

إن أكبر مشكلة تسبب تلوث الهواء في المدن هي مشكلة عادم السيارات .

وعادم السيارات في المدن يسبب تلوثاً أكبر من التلوث الذي تسببه المصانع ومخلفاتها .

ومن أهم الملوثات في عوادم السيارات :-

١. أول أكسيد الكربون

٢. أكسيدات النيتروجين

٣. الرصاص

٤. الهيدروكربونات المحترقة بصورة جزئية .

١ـ أول أكسيد الكربون :-

ينتج أول أكسيد الكربون نتيجة الإحتراق غير التام للوقود .

وهو غاز بالغ السمية .

ويندمج غاز أول أكسيد الكربون مع هيموجلوبين الدم مكوناً مركباً ساماً يمنع الدم من القيام بوظائفه في نقل الأكسجين إلي أعضاء الجسم المختلفة .

وبالرغم من أن نسبة أول أكسيد الكربون في شوارع المدن لا يصل إلـي حـد التسبب فـي الموت أو العجز ، إلا إنها تشكل مشكلة بالغة الخطورة علي المدي البعيد .

٢ـ الرصـاص :ـ

مـن المعلوم أن هناك نسبة من الرصاص يتم إضافتها إلي البترول لكي يكون إحتراق البترول أكثر سهولة .

والرصاص يضاف إلي البنزين في كافة دول العالم تقريباً .

لـذلك فقـد صار من المألوف أن نجد الرصاص المنبعث من عادم السيارات، مع غازات أخري ، يشكل تلوثياً للهواء في كافة دول العالم .

وقد أظهرت بعض الدراسات أن نسبة الرصاص الموجودة في الجليد المتـساقط علـي القطـب الشمالي حالياً تبلغ أربعة أضعاف نسبتها منذ أربعين سنة .

وسـكان المـدن هم أكثر عرضة لنسب غير طبيعية من الرصاص بسبب زيادة عدد السيارات في تلك الأماكن لذلك فإن نسبة الرصاص في هواء الكثير من المدن يفوق الحد المسموح به .

ولأن الـسموم الـناتجة عن الرصاص تتراكم في الجسم ، لذلك فإن الرصاص من أهم السموم التي تهدد صحة الإنسان .

كيف نواجه المشكلة :ـ

ممـا قد سبق وأن عرضناه يتضح لنا أن النقل الحضري ليس مشكلة واحدة، بل إنه عدة مشاكل في وقت واحد .

وهذه المشاكل معقدة ومتشبعة .

ذلـك أن الإزدحـام في شوارع المدينة يتعلق بطول وقت الرحلة ، ونفقاتها ، وزيادة نسبة إستهلاك الوقود .

أيـــضاً فـــإن هذا الإزدحام يزيد من معدلات الحوادث ، إلي جانب إثارته للضيق والملل .

وإلـــي جانـــب هـــذا فـــإن سوء حال النقل العام وزيادة الطلب علي الـــسيارات الخاصة يؤدي بدوره إلي مشكلات أخري كالإنتظار ومشكلة عبور المشاة.

وفـــي دراســـة قـــام بهـــا كل من (راسل أكوف)(R.Akoff)، و(فرانسيسكو ساجاستي) (F. Sagasti) يقولان :-

" إذا إستمر السكان في النمو كما هو متوقع ولم تستقطعهما السيارات في عام ١٩٨٠ ستكون ضعف ما تقطعه في عام ١٩٩٠ .

وأنـــه فـــي ســـنة ٢٠٠٠ ستكون بحاجة إلي أن تقطع ثلاثة أضعاف ونصف ما ستقطعه سنة ١٩٨٠ " .

ويضف الباحثان :-

" إن الإحـــتفاظ بمستوي الإزدحام في الطرق السريعة لها علي الأقل أربعـــة مسارات ، أما النفقات الإقتصادية أو المالية المطلوبة فهي باهظة للغاية .

فعلـــي مستوي تكلفة ١٠ مليون دولار لكل ميل واحد من هذه الطرق الـــسريعة ، فإن الناتج النهائي لنفقات ما تتطلبه عمليات إعداد هذه الطرق السريعة يبلغ علي أقل تقدير ٥٥٠ بليون دولار .

أي بمعـــدل ١٨,٣ بليون دولار سنوياً في الفترة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ٢٠٠٠ .

الأمر الذي يزيد حوالي عشر مرات المبالغ التي رصدت للإنفاق علي الطرق السريعة في الستينيات ١,٤ بليون دولار كل سنة " .

ويقول (ساجاستي) أيضاً :ـ

" أنــــه حتي إذا أمكن تدبير هذه الإعتمادات الباهظة وغير المعقولة ، فإن إنفاقها لن يقضي علي المشكلة بصفة نهائية .

بل إنه سيحل مشكلة محل أخري .

ففي معظم المدن الكبري تشغل الشوارع والطرق السريعة ، وأماكن الإنتظار ما يزيد عن ٤٠ % من مساحة الأرض المتاحة للمدينة ككل .

ففــي عـــام ١٩٥٦ علـــي سبيل المثال ، إحتل هذا النمط من أنماط إستخدام الأرض نسبة ٥٩% من مساحة المدينة في لوس أنجلوس و٥٠% في ديترويت ، و٤٨ % في مينابوليس .

وفـــي الــوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلي بناء الطرق السريعة علي حساب أنماط أخري من إستخدام الأرض ، تتناقص فيه مساحات الأرض التي تخصص لأغراض تخضع لرسوم الضرائب المحلية والبلدية .

ومـــن ثــم فمن المتوقع في نظر الباحثين أن يسرع تحويل مساحات أكبر من الأرض إلي إستخدامات النقل من الأزمات المالية التي تواجه بها المدن الكبري إلي حد إفلاس بلدياتها " .

إنتهي كلام (ساجا ستي) .

وقد يقول البعض أن إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التلفزيون والدوائر التليفزيونية المغلقة سوف يقلل من الطلب علي وسائل النقل .

ولكن هذا غير صحيح .

وذلـــك لسببان ، أولهما بهاظة تكاليف هذه الوسائل وثانيهما أنه مهما بلغت كفاءة هذه الوسائل فإنها لن تغني عن إستخدام وسائل النقل المعتادة.

ويقول (فيتش) (Fitch) :-

" ليس هناك من سبب للإعتقاد بأن تطور تكنولوجيا الإتصال الحديثة سوف يجعل من رحلات العمل اليومية مسألة غير ضرورية ، بل ستظل هذه الرحلة هي أساس مشكلات النقل الحضري " .

إنتهي كلام (فيتش)

ومن المهم هنا أن نذكر أن إستخدام التلفزيون لن يقلل من رحلات الإنتقال من وإلي العمل ، بل إنه سوف يزيد المشكلة تعقيداً .

ويقول (فيتش) (Fitch) في هذا الموضوع :-

" إن القول السابق ذكره ينسحب أيضاً علي إستخدام الوسائل التي تمكن من رؤية المواقع الأكثر بعداً ، وغرابة ، إذ لم تقلل من الحاجة إلي الإنتقال إلي هذه المواقع ، بل أثارت في نفوس الأفراد والجماعات والهيئات فضولاً – قد يكون بدافع إقتصادي – للإنفتاح علي هذه الأماكن.

زد علي ذلك أن إنتشار إستخدام التليفزيون المصور يحتاج إلي فترات طويلة قد تمتد إلي سنة ٢٠٠٠، ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلي الإعتقاد بأن التطورات الجديدة في تكنولوجيا الإتصال سوف تقلل بشكل ملحوظ من مشاكل النقل التي سوف تزداد تفاقماً في المدن الكبري في السنوات القليلة المتممة للقرن العشرين " .

إنتهي كلام (فيتش)

<u>متي تتدخل الحكومات بطريقة مباشرة :-</u>

ليس من الصحيح أن دراسة مشكلات النقل تقتصر علي ما يعرف بإسم " المسافة الإقتصادية " فقط ، بل إن هناك بعداً آخر يساعد في تحديد أسعار النقل وتسهيلاته .

وهذا البعد هو ما يعرف بإسم " السياسة الحكومية للنقل " .

وغالباً ما يتجاوز هذا البعد كل الإعتبارات الإقتصادية .

وعادة ما تعطي الحكومات إهتماماً متزايداً لتخطيط أساليب النقل .

ويـــرجع هذا إلي أسباب عديدة بعضها سياسية ، وبعضها إقتصادية وبعضها إجتماعية .

فمن جهة فإن النقل يعد مكوناً أساسياً من مكونات النسق الإقتصادي للدولـــة ، وذلك لأنه يمثل الناحية الأكثر أهمية في تكوين البنية الأساسية للمجتمع ، والتي يتم تحقيق النشاط الإقتصادي في حدودها وإطارها .

ومـــن جهـــة أخري فإن إستثمارات البنية الأساسية تحتاج عادة إلي كميات كبيرة من رأس المال .

وبغـــض النظر عن النواحي السياسية والإقتصادية ، فإنه من الممكن القـــول بـــأن خدمـــة النقل هي خدمة إجتماعية أكثر منها مسألة مرتبطة بالربح.

ولهـــذا فإنه عادة ما تقوم الحكومات بالتدخل للسيطرة علي سياسات النقل في البلاد .

ويصير تدخلها هذه هو واحد من أهم العوامل للبت في مسألة التنافس بين الأشكال المتنوعة لخدمات النقل .

ومـــن أمـــثلة ذلك التسهيلات التي تعطيها الحكومات لخطوط السكك الحديدية ، وخدمات النقل العام بالأتوبيسات إلي المناطق البعيدة .

<u>السياسات الخاصة بالنقل :-</u>

إن نماذج تخطيط النقل تعد مطلباً أساسياً .

ويرجع ذلك إلي أنها تقدم للمسئولين عن التخطيط تصوراً مستقبلياً عما يحتاجه السفر داخل المناطق الحضرية وبينها .

وربمـــا كان الهدف الرئيسي من هذه العملية يظهر في تمكين أجهزة التخطــيط من تصميم الخطط التي تحاول أن تحقق التوازن بين العرض والطلب فيما يرتبط بتسهيلات النقل .

ومـــع ذلـــك فإن السياسات التي يتم وضعها لأي مكان تعتمد إلي حد كبير علي الأهداف التي يتم تحديدها لها .

إذ أنـــه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، سببت الأهداف البـسيطة – مثل القضاء علي مشكلة إختناق المرور – إلي تصميم خطط ذات مدي ضيق ، ترمي إلي إنشاء المزيد من الطرق .

ويقول (ميتشل) (R.B.Michell) في هذا الصدد :-

" إن هناك عدداً من المباديء الهامة التي توجه خطط النقل .

ومن هذه المباديء :-

(١) لا يمكن أن يخطط لإنشاء طريق عام جديد High Way أو لتسهيلات جديدة للنقل العام بمعزل عن باقي النسق ، فإن كل تطوير أو تحسين يجب أن ينظر إليه علي إنه جزء من نسق كلي .

(٢) إن الطرق العامة وتسهيلات النقل العام لا يمكن أن يخطط لأي منهما بمعزل عن الآخر .

(٣) يجـــب أن يتـــسع مجـــال تخطـــيط النقل الحضري ليصبح ذا طابع متروبوليتي .

كما يجب أن تشمل الدراسات علي الإقليم الحضري برمته ، فكما أن المسافرين لا يبدون إهتماماً لحدود البلديات ، يجب علي سياسات وخطط الـــنقل أن تصاغ لتغطي المنطقة بأكملها ، دون التقيد بالحدود أو الحواجز الإدارية .

(٤) إن تخطـيط الـنقل الحـضري لا يمكن أن يتم بمعزل عن تخطيط إستخدام الأرض الحضرية .

فمـن ناحية نجد أن موقع وكثافة المناطق السكنية والتجارية ومواقع الـصناعات ، وأمـاكن التـرويج سوف تحدد مقدماً حجم وإتجاه السفر والإنتقال في المدينة .

ومن ناحية أخري فإن أي نسق جديد للنقل سوف يوجد أنماطاً جديدة من المستوطنات والنشاطات ويمارس تأثيرا فعالاً علي مواقع النشاطات الجديـدة ، وعلـي معـدلات التغير وإتجاهاته بالنسبة للنشاطات القائمة بالفعل".

إنتهي كلام (ميتشل) .

وفي هذا الصدد يقول أيضاً (بوشانان) (Buchanan) :-

"إن هـناك عدة مباديء يجب وضعها في الإعتبار عند إعداد خطط النقل .

ومن أهم هذه المباديء :-

١. التخطـيط الهـادف للنقل الحضري لا يمكن أن يتحقق إلا في السياق الأشمل لتخطيط إستخدامات الأرض الحضرية .
٢. إنه من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق بين خطط النماذج المختلفة للنقل ، كالتنسيق بين النقل العام والخاص ، وبين الركاب وشحن البضائع ، وبين النقل داخل المدن ، وبين بعضها البعض .
٣. إعتماداً علي كثافة المنطقة الحضرية هناك حداً مطلقاً لحجم حركة المرور التي يمكن للمدينة أن تستوعبها من الناحية الفيزيقية .

لذلك فإنه إلي المدي الذي تتجاوز فيه الحاجة أو الطلب علي إستخدام الـسيارات الخاصـة هذا الحد المطلق فإنه من المتعين عندئذ أن توضع بعض القيود علي حركة المرور .

٤. سـيظل النقل العام يلعب دوراً هاماً في تحقيق التوافق بين مطالب الحـركة ، والإنـتقال فـي المـنطقة الحضرية وبخاصة في المدن الكبري . "

إنتهي كلام (بوشانان)

ومن خلال النظرة الأيكولوجية للموضوع فإن تخطيط النقل الحضري يضع في إعتباره حقيقة أن نجاح وسائل النقل ومركباته يعتمد علي كثافة السكان ، وأماكن العمل وبعض الأمور الأخرى المتعلقة بالشكل والتطور الحضري .

<u>الإرتفاع بمستوي النقل العام :-</u>

أوصـي الكثيـر من الخبراء بضرورة إستحداث نسق متوازن للنقل الحضري تقوم فيه وسائل النقل العام بدورها ، جنباً إلي جنب الدور الذي تقوم به وسائل النقل الخاصة .

وفـي هذا الموضوع يقول الخبراء أنه ليس من المقبول تطوير شبكة باهظـة التكالـيف مـن الطرق السريعة والحرة (Free Ways) وأن نتجاوز عن إحتياجات النقل العام .

ويمكـن القـول بأن السيارة الخاصة في الوقت الحالي هي الوسيلة الرئيسية للنقل في المدن .

وفـي الـولايات المتحدة لا يتعدي مستخدمو وسائل النقل العام عشر السكان .

وبرغم أن الإنتقال بالسيارة ليس مهماً بدرجة كبيرة في معظم الدول بإسـتثناء الـولايات المتحدة ، إلا إن أهميته تزداد بزيادة دخل المواطن وقدرته علي شراء سيارة خاصة .

لـذلك فإن إستخدام وسائل النقل العام في الذهاب والعودة من العمل يزداد في الدول غير المتقدمة بصفة خاصة .

وقــد بــدأت عملية مكافحة مشكلة الإختناق بالعمل علي إنشاء طرق سريعة وأماكن لإنتظار السيارات .

وهكذا يبدو لنا بصورة واضحة أن مشكلة الإختناق لن يتم حلها عن طــريق إنــشاء الطــرق السريعة فقط ، بل يجب أيضاً جذب صاحبي السيارات الخاصة للركوب في وسائل النقل العام .

لكــن يجــب قبل أي شيء إمداد وسائل النقل العام بالتسهيلات التي تجعل منها منافساً قوياً للسيارات الخاصة .

إن كثرة الصعوبات التي تتعرض للإختيار بين إستخدام وسائل النقل العام أو الخاص تأتي من حقيقة أن السيارة تقدم العديد من المزايا لمالكها.

ومن هذه المزايا أن السيارة تعد وسيلة نقل مريحة بل وممتعة أيضاً .

ومن المهم هنا أن نذكر أن كثيراً من دول العالم حاولت حل مشكلة الإختناق عن طريق إنشاء مترو الأنفاق.

ومن هذه الدول :-

١. إنجلترا
٢. فرنسا
٣. الولايات المتحدة
٤. روسيا
٥. اليابان

وبطبيعة الحال فإن إنشاء شبكات مترو الأنفاق يحتاج إلي مبالغ كبيرة جداً من المال .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت السكك الحديدية تسد الحاجة ، ولكن مــع بدايــة الخمسينات من القرن الماضي قل الطلب عليها في الولايات المتحدة نظراً لتدهور مستواها ومستوي الخدمة بها .

وقـد أشـارت بعض الدراسات أنه من الممكن إستخدام بعض النظم لتطوير نسق النقل .

ومن هذه النظم :ـ

(١) **<u>أتوبيس تحت الطلب</u> :ـ**

أي أن المـواطن من الممكن أن يطلب مركز الخدمة تليفونياً ليطلب وسيلة النقل تلك .

(٢) **<u>هندسة المرور</u>:ـ**

من المعروف أن تخطيط الشوارع أمر مهم لإتساق المرور عليها .

وقد تم إستخدام عدة ضوابط لتسيير وسائل النقل في الشوارع بغرض الحد من مشكلة الإختناق .

وتعرف عملية إستخدام هذه الضوابط بإسم هندسة المرور (Traffic Engineering) .

<u>تطوير الشوارع والطرق :ـ</u>

مـع إرتفاع معدلات تزاحم المدن صارت الطرق القديمة غير كافية لخدمات النقل .

وبات واضحاً أن هذه الطرق يجب أن تجدد وتوسع .

ومـع ذلك فإنه في بعض الأحيان كان توسيع الطرق يزيد من تفاقم المشكلة .

وكان السبب وراء ذلك أن الطرق التي تم توسيعها جذبت العديد من السيارات للسير فيها بدرجة أكبر من سعة هذه الطرق .

وقـد صـارت حـوادث هذه الطرق محصلة لعدة أسباب من أهمها الزحام في التقاطعات .

ويقول (هارولد) (Garold) المهندس المنفذ للخطة الإقليمية في نيويورك :-

" إن هــناك ثــلاث وسائل تستطيع بها الطرق السريعة تجنب مركز الإزدحام وهي :-

١. أن تقوم علي أحد جوانب مركز الأعمال .
٢. أن تعبر منطقة الأعمال بخط مباشر نسبياً علي جسر بعيد عن أي حركة مرور عابرة .
٣. أن تقام أسفل الشارع العادي في نفق مفتوح تحت منطقة الأعمال .

وفي العادة تكون الطريقة الأولي الأكثر إستخداماً في كثير من مدن العالم .

وفي الطريقتين الثانية والثالثة لا يسمح لأي سيارة أو أحد من المشاة فرصة العبور من الطريق السريع .

وعلــي آيــة حال تحقق الطرق السريعة إلي حد كبير ما تفتقر إليه حركة المرور في المدن من سرعة وأمان .

خاصــة بعد أن تبين أن أكثر متاعب النقل الحضري صعوبة لاتتمثل في السرعة بقدر ما تكمن في نقصها " .

إنتهي كلام (هارولد)

كيف يمكن تنظيم عبور المشاة وحركة السيارات ؟ :-

من المعروف أن مناطق التسويق تحدث فيها أهم مظاهر الصراع بين المشاة والسيارات في معظم الأحيان .

لــذلك يحاول مخططو المدن إنشاء مراكز التسويق بعيداً عن حركة المرور .

ومـــن أســـهل الطرق لتنفيذ ذلك عملية الترشيد الزمني ، وذلك عن طريق إستخدام مساحة الطريق المخصصة في مناطق التسويق بين المشاة والسيارات عن طريق إصدار بعض التعليمات الإدارية التي تنظم ذلك .

ومـــثال ذلك أن يتم إقفال هذه الطرق في وجه حركة السيارات أثناء ساعات التسويق .

وقد إبتكر بعض الخبراء أسلوباً آخر لحل المشكلة .

وهـــذا الأســـلوب هو الإستبعاد التام والدائم للسيارات التي تسير في مناطق التسويق .

كيف نحل مشكلة الإنتظار :ـ

حاول الإنسان منذ زمن بعيد أن يزيد من سرعة وسائل النقل .

وقد كللت جهوده في هذا الميدان بالنجاح إلي حد بعيد .

ولكنه حالياً يواجه مشكلة صعبة .

وهي عدم توافر المكان من أجل إبطاء وسائل النقل وإيقافها .

ومن الجدير بالذكر هنا أن وسائل النقل المختلفة يجب أن يتوافر لها مكـــان سواء للإنتظار أو الوقوف خصوصاً عند بداية خطوط السير أو نهايتها .

وإختلاف بناء المدينة يؤدي إلي إختلاف الحاجة إلي مواقع أو أماكن للإنتظار .

وقـــد كانـــت هناك بعض الدراسات التي أشارت إلي أن هناك بعض الملامـــح العامة التي إذا حللت بطريقة سليمة فإنها تفيد في وضع بعض التوجيهات لحل المشكلة .

وتتعلق هذه المستويات العامة ببناء أرضية المكان .

ويمكـــن القول بأن الإعتقاد بأن حل المشكلة يكمن في تحسين خدمة النقل الجماهيري هو إقتراح مستبعد .

وذلك لأن السيارات مطلوبة بشدة من جانب معظم سكان المدن .

وفـــي معظم الأحيان يود راكب السيارة أن يوقف سيارته بالقرب من مقر عمله ، أو المكان الذي يقصده .

وقـــد دلـــت بعض الدراسات علي إنه يمكنه أن يفعل ذلك في مرات عديدة ، ولكن بطريقة غير مسموح بها قانونياً .

وهناك دراسات أخري أوضحت أن راكب السيارة الذي يقصد منطقة الأعمال المركزية أو الحي التجاري يرفض أن يسير علي قدمه أكثر من ١٠٠ قدم في معظم الأحيان .

ومـــع ذلـــك فـــإن الدراسات السابق الإشارة إليها تستحق المزيد من الإهتمام .

ويقول (أوستن ماكدونالد) (Austin Mcdonald) :-

"إن هناك عدة بدائل لحل تلك المشكلة .

ومن هذه البدائل :-

١. يستطيع صاحب السيارة أن يترك سيارته بالمنزل ويحاول إيجاد وسيلة أخري – قد تكون أقل متعة ورفاهية – للوصول إلي الجهة التي يقصدها .

ويحظي هذا الحل بقبول واسع الإنتشار ، كما يمتاز بأنه يقلل من عدد السيارات المنتظرة في الطرق الرئيسية .

إلا إن من مساوئه أن يجعل الأعداد الكبيرة من السيارات بلا فائدة أو وظيفة لأصحابها أغلب الأوقات .

٢. يـــستطيع صاحب السيارة في المدينة أن يجد مكاناً مناسباً للإنتظار بالقرب من المكان الذي يقصده .

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء أماكن للإنتظار خارج أو بالقرب من مناطق الإزدحام في المدينة .

٣. لا يــزال أمـــام صاحب السيارة في المدينة إختيار ثالث هو أن يقود سيارته إلي أن يبلغ نقطة بداية إزدحام المرور ليوقفها في مكان ما ، ليستخدم وسيلة أخري للنقل لإستكمال رحلته .

وينتج عن مثل هذا الإجراء الإقلال من نفقات ووقت وراحة صاحب السيارة ، وإنسياب حركة المرور ومنع الإختناق " .

ويضيف (أوستن ماكدونالد) :-

" إن الإقدام علي إستخدام هذه الطريقة علي نطاق واسع في المستقبل يــتوقف إلـــي درجة كبيرة علي طبيعة التسهيلات المتاحة التي لا تقتصر فحسب علي مجال تخطيط حركة المرور أو تنظيمها .

غيــر إنـــه من الملاحظ أن ما قدم لتشجيع أصحاب السيارات علي الإنتظار خارج منطقة الأعمال في أغلب مدن العالم يعتبر غير ذي قيمة ، وأنـــه لا بد من توفير هذه الخدمة ، ولذلك وجهت أغلب جهودها الإدارية والتنظيمـــية نحـــو موقف سلبي يتمثل في إجراءات عدم السماح أو علي الأقل عدم تشجيع أصحاب السيارات علي دخول هذه المنطقة " .

إنتهي كلام (ماكدونالد)

الفصل الرابع
تلوث البيئة

الفصل الرابع

تلوث البيئة

تمهيد :-

فــرض النمو الحضري بعض المشكلات الخطيرة فيما يتعلق بسلامة الإنسان وصحته .

وإذا كانــت الثورة التكنولوجية في مجال النقل مسببة لزيادة معدلات النمو الحضري ، فإنها قد تسببت في عدة مشاكل مثل :-

١. الإزدحام
٢. التلوث
٣. الحوادث
٤. التوتر

أولاً : ما هو التلوث :-

إن مصطلح التلوث (Polution) يمثل مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها أفراد المجتمع والملوثات هي العوامل التي تؤدي إلي إحداث التلوث .

ومن أمثلة هذه الملوثات المواد الكيمائية والإشعاع والضوضاء .. إلخ

أمــا مصطلح " عدم النظافة " أو " عدم النقاء " فإنه يدل علي حالات قام فيها الإنسان بتدنيس البيئة إلي الدرجة التي تهدد حياته .

وفي حقيقة الأمر فإن التهديد يشمل إلي جانب تهديد البشر تهديد كل الكائنات الأخري .

وهكـــذا يتــضح لنا أن التلوث هو من صنع الإنسان ، ولكن ذلك لا يعني أن أسباب التلوث هي دائماً من صنع الإنسان .

إذ أنه في أحيان كثيرة ينتج التلوث عن عوامل طبيعية ليس للإنسان دخل فيها .

ومـــن الــصعب تعريف التلوث إذ أن المادة الملوثة في مكان ما قد تكون نافعة في مكان آخر .

وعلـــي ســـبيل المثال فإن فضلات الحيوان – بالرغم من أنها مواد ملوثة – يمكن إستخدامها في تخصيب التربة .

ولكن زيادة تركيزها في مياه الصرف يمثل مشكلة بالغة الخطورة .

ثانياً : أسباب التلوث وأنماطه :-

ســـوف نقتــصر هـــنا علي التلوث الذي سببته يد الإنسان في البيئة الحضرية .

(١) **تلوث هواء المدن :-**

في الوقت الراهن يمكن إعتبار أن تلوث الهواء صار من أكبر أشكال التلوث البيئي وضوحاً .

ويحدث هذا بصفة خاصة في المدن الكبيرة .

ومع أن تلوث الهواء قديم قدم إستخدام الإنسان للنار ، إلا إن كميات الدخان والذرات الكربونية الغير محترقة إحتراقاً كاملاً ، لم تكن تشكل مشكلة إلي عهد قريب .

ومـــع بدايـــة إتجـــاه البشرية إلي السكني في المدن ، زادت المشكلة بصورة واضحة .

<u>مصادر تلوث الهواء وأنماطه :ـ</u>

من الممكن تصنيف الملوثات حسب الآتي :-

١. تركيبها الكيمائي

٢. مدي تأثيرها علي الصحة .... إلخ

وهناك سبعة أسباب لتلوث الهواء .

وهؤلاء الأسباب السبعة هي :

١. الجسيمات الدقيقة .

٢. أكسيد الكبريت .

٣. أكسيد البيتروجين .

٤. الهيدروكربونات .

٥. أول أكسيد الكربون .

٦. الملوثات الإشعاعية .

٧. المواد المسببة للضباب الأسود .

وفي حقيقة الأمر فإن الجسميات الدقيقة هي أخطر هذه الملوثات .

وهي تنتج عن الاحتراق الغير كامل للوقود في :-

١. المصانع

٢. محطات القوي

٣. المنازل

٤. محارق القمامة

٥. المخابز

وغير ذلك .

ويعد الكربون واحداً من أخطر الملوثات .

ويعتبـــر أول أكسيد الكربون هو الملوث الوحيد الذي لا ينتج إلا عن تدخل يد الإنسان وهو ينتج عن الإحتراق الغير كامل للوقود .

وهكذا فإنه بدلاً من تحول الوقود إلي غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينـــتج عن الإحتراق الكامل ، يتحول إلي غاز أول أكسيد الكربون بسبب عدم إكتمال عملية حرق الوقود .

ويعتبر عادم السيارات هو المصدر الرئيسي لغاز أول أكسيد الكربون ، حيث يسهم بنحو ٨٠% من الغاز .

أيضاً فإن غاز ثاني أكسيد الكربون يعتبر من الملوثات الهامة .

والإنسان ينتج كميات ضخمة من هذا الغاز .

وهو ينتج عن إحتراق الفحم والبترول والغاز الطبيعي .

ومن أهم مصادره محطات توليد الكهرباء وآلات الإحتراق الداخلي .

وفـــي الولايات المتحدة كانت كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة مـــن إحتراق لوقود سنة ١٩٧٠ أكبر بعشرين ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٩٠ .

وغاز ثاني أكسيد الكبريت يصيب رئة الإنسان بالأمراض إلي جانب كونه مسبباً للكثير من أمراض العيون .

وهو ينتج بصورة أساسية عن عمليات حرق البترول والفحم ، شأنه في ذلك شأن الملوثات الأخري .

وفي مدينة كارتارت بنيوجرسي أدي وجود مصنع للأدوات النحاسية إلي إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت بكميات كبيرة ، مما أدي بدوره إلي تسمم التربة والقضاء علي النباتات الخضراء .

وهـــناك نـــوع من الملوثات الهوائية يسمي بإسم " مسببات الضباب الأسود " .

وهـــذه الملوثات هي في العادة مجموعة من الهيدروكربونات ، وهي تنتج عن الإحتراق غير الكامل في محركات السيارات والمواقد والأفران.

وقــد تبـــين من خلال بعض الدراسات أن الإنسان مسئول عن إنتاج حوالي ٢٠% من هذه الملوثات .

كما ثبت أيضاً أن المراكز الصناعية الحضرية هي أهم مركز لإنتاج هذه الملوثات .

أيـــضاً فـــإن هناك دراسات أخري قد أوضحت أن عادم السيارات يحتوي علي أكثر من ٢٠٠ مركب من المركبات الهيدروكربونية الملوثة للهواء .

وقـــد ثبت أيضاً بالتجربة أن إحتراق طن واحد من الفحم يؤدي إلي إنتاج حوالي ١٠ كيلوجرامات من الهيدروكربونات .

ومن أشهر هذه الهيدروكربونات (البتروبنزين)

وينبعث هذا المركب غالباً من :-

1. **دخان السجائر**
2. **حرق الفحم**
3. عادم السيارات
4. صناعات المطاط

وقد ثبت من خلال بعض الدراسات أن الفرد في المدينة يستنشق كمية من (البتروبنزين) تعادل إستنشاقاً سبع سجائر يومياً .

كمـــا ثـــبت أيـــضاً أن الطفل في مدينة مثل برمنجهام يستنشق من (البتروبنزين) ما يعادل إستنشاق ٥٠ سيجارة يومياً .

لـــذلك يتبين لنا أن مشكلة تلوث الهواء هي مشكلة حضرية في المقام الأول .

كمـــا يتبـــين لـــنا أيضاً أن ملوثات الهواء تنتج بصورة أساسية عن عمليات حرق الوقود .

تلـــك العملية التي تتم بصورة عامة في الحضر وليس في الريف أو الصحراء .

وممــــا يـــزيد مـــن تفاقم المشكلة في المدن هو أن من غير الممكن التخلص من القمامة بطريقة سليمة إلا بحرقها .

وهـــذا يـــؤدي بـــدوره إلـــي إنـــبعاث الكثيـــر من ملوثات الهواء .

ويقول (جون ميدلتون) (G. Middelton) :-

" إنـــه في أي منطقة مزدحمة بالسكان ، من المؤكد أن الفرد يستنشق الرصـــاص وأكـــسيد النيتروجين ، وأول أكسيد الكربون ، ومواد أخري كالهيدروكربونات ، وأكاسيد الكبريت ، وعدة أنواع من الجسيمات الدقيقة وأكاسيد الحديد والألمونيوم .

وغيـــر ذلـــك من المركبات التي قد لا تكون كل منها علي حدة ذات خطـــر ، بـــل إن تفاعلها أو إختلاطها في نفس البيئة هو ما يجعلها ذات خطر بالغ وجسيم " .

إنتهي كلام (جون ميدلتون)

(٢) تلويث المياه :-

رغـــم الحاجـــة الملحـــة للإنسان للماء ، فإنه يتخلص من الكثير من فضلاته في البحيرات والأنهار والترع .

وقد بدأ إستخدام المسطحات المائية في التخلص من الفضلات الآدمية منذ فجر التاريخ .

ومـــع ذلـــك فإنه في السنوات الأخيرة زاد تلوث المسطحات المائية بصورة كبيرة .

ويـــرجع ذلـــك إلي التغيرات التي طرأت علي الصناعة والزراعة ، وزيادة عدد السكان .

والملوثات التي تلوث المجاري المائية هي :-

١. الفضلات الخام .
٢. المخصبات الكيمائية .
٣. السموم الناتجة عن بعض الصناعات .
٤. الغرين .
٥. أملاح المناجم .

أنماط التلوث المائي :-

مـــن المعروف أن المسطحات المائية تغطي ما يقرب من٧٠ % من سطح الكرة الأرضية .

وملوثات الماء – شأنها في ذلك شأن ملوثات الهواء – يقصد بها تلك المركبات التي تتسبب في إختلال التوازن الأيكولوجي للبيئة .

وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه المشكلة – مشكلة تلوث المياه – ضاربة في القدم .

ولكن المشكلة إزدادت تفاقماً في السنوات الأخيرة نظراً للآتي :-

١. إستخدام المبيدات الحشرية علي نطاق واسع .
٢. زيادة التركيز السكاني في المدن .
٣. نمو الصناعات .
٤. إنتشار المنظفات الكيمائية

ويمكن القول بأن هناك أربعة أشكال للتلوث المائي .

وهذه الأشكال هي :ـ

١. التلوث الطبيعي

٢. التلوث الحراري

٣. التلوث الصناعي

٤. التلوث الناتج عن عمليات الصرف الصحي

وبالنسبة للتلوث الطبيعي فإنه مشكلة قديمة جداً .

إذ أن المخلفات كانت تصل إلي الماء منذ أن وجدت الكائنات الحية في كل مكان من أماكن الكرة الأرضية .

ولم يقتصر هذا النوع من أنواع التلوث علي فضلات الكائنات الحية فقط ، بل إن المادة الميتة كانت دائماً تجد لها طريقاً إلي المجاري المائية .

وقد كان الإقبال المتزايد علي إستخدام المبيدات الحشرية سبباً في تفاقم مشكلة التلوث الطبيعي للماء .

ولم يقتصر الأمر عند حد إستخدام المبيدات الحشرية فقط ، بل تعداه إلي إستخدام الأسمدة والمخصبات الكيمائية التي تحتوي علي عنصري النيتروجين والفوسفور اللذين تسببا في تلوث عدد كبير من المجاري المائية .

أما التلوث الحراري فإنه يحدث عند إستخدام الماء لتبريد آلات الصناعة .

وهذا النوع من أنواع التلوث يسبب ضرراً كبيراً للثروة السمكية .

وقد كشفت بعض الدراسات أن الماء الساخن أو حتي الدافيء لا يمكنه الإحتفاظ بنفس القدر من الغازات الذائبة .

بمعنـــي أنـــه كلما كانت المياه ساخنة كلما قل مقدار الأكسجين الذي تحمله .

ولهذا أثر سلبي بطبيعة الحال علي الثروة السمكية .

ومـــن الجديـــر بالذكـــر هنا أن صناعة الطاقة الكهربائية تتسبب في حدوث حوالي ٨٥ % من حجم التلوث الحراري في دول العالم المختلفة .

أما التلوث بالقاذورات ومياه الصرف الصحي يكاد يكون أكثر أنواع التلوث المائي إنتشاراً .

حيث يمكن التعرف عليه بالعين المجردة أوبالرائحة .

وتحتوي مياه الصرف الصحي علي مخلفات قد تكون سائلة وقد تكون صـــلبة مـــن فـــضلات الإنـــسان ، كما تحتوي علي كل مايتم إلقاؤه في البالوعات من ملوثات غير آدمية في منشأها .

وفي حقيقة الأمر فإن مشكلة تلوث المياه في المسطحات المائية بمياه الـــصرف الصحي تنجم عن زيادة السكان ، شأنها في ذلك شأن مشكلات الإسكان والنقل .

أمـــا عـــن التلوث الصناعي فإنه من أخطر أنواع تلوث الماء ، في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة .

ومـــن المهم هنا أن نذكر أن مخلفات الصناعة ليست مادة واحدة بل هي مواد عديدة وقد يكون بعضها بالغ السمية .

ومن أهم الملوثات الصناعية ماينتج عن :-

١. عمليات التنظيف بالمنظفات الكيمائية .
٢. عمليات فصل المعادن .
٣. عمليات تكرير البترول .
٤. عمليات تشحيم الآلات .

ومن أشكال المواد الصلبة الملوثة للماء :ـ

١. لحاء الشجر
٢. نشارة الخشب
٣. عجائن الطعام

وتعتبر المواد المترسبة خطراً كبيراً شأنها في ذلك شأن المواد الطافية ، وأن كانت تختلف عنها في أنها تترسب علي قاع المجري المائي.

ومن أمثلة المواد المترسبة :ـ

١. برادات وخراطات المعادن .
٢. الغبار الزغبي .
٣. تراب الفحم .
٤. الهباء المتصاعد من المداخن .
٥. تراب الأسمنت .

والشكل الثالث للملوثات الصناعية هو الأملاح المعدنية التي تنتج من بعض الصناعات .

ويعتبر السيانيد هو أخطر الملوثات الصناعية ، بل إنه أخطر ملوث علي وجه الإطلاق .

ذلك لأن السيانيد لا يقتل النباتات والحيوانات فقط بل إنه قاتل للإنسان أيضاً .

ومن الملوثات الصناعية الأخري :ـ

١. حمض الفينيك .
٢. الزرنيخ .
٣. البريليوم ..
٤. الكروم .

وقد تؤدي هذه المواد إلي مشاكل صحية بالغة الخطورة .

إذ أن هـــناك علاقة بين هذه المواد وبين الإصابة بالسرطان وبعض الأمراض المستعصية الأخري .

وفـــي بعــض الأحيان تصرف بعض المصانع والمفاعلات مخلفاتها الإشعاعية في المجاري المائية .

والخطورة هنا بالغة ، ولا يفوقها خطورة إلا التلوث بالسيانيد .

(٣) التلوث بالمخلفات الصلبة :ـ

هناك مشكلة كبيرة تتواجد في المدن الكبري .

وهذه المشكلة هي مشكلة القمامة والنفايات وكيفية التخلص منها .

وقد كانت هناك تجربة بذلت في سبيل القضاء علي تلك المشكلة .

وكـــان مـــؤدي هذه التجربة هو تغليف المنتجات في أوعية ، بحيث يصير التخلص من تلك النفايات أمراً ميسوراً .

والأوعـــية التي تم إستخدامها في هذه التجربة كانت عبارة عن علب من الكرتون .

وقد ذكرت إحدي الدراسات التي تم إجراؤها في الولايات المتحدة أن متوسط ما يخلفه الفرد الواحد من سكان المدينة من نفايات يصل إلي أكثر من طن في العام الواحد .

(٤) التلوث الصوتي :ـ

زاد التلوث الصوتي حدة بعد إنتشار الصناعة علي نطاق واسع .

وقد بلغت نسبة التلوث الصوتي في الوقت الراهن حداً كبيراً يستلزم من المختصين مواجهته .

وقد ثبت من خلال إحدي الدراسات أن بعض الشباب أصيبوا بالصم الكامل نتيجة كثرة إستماعهم للموسيقي الصاخبة .

أيضاً فإن التوسع الصناعي قد يساعد علي تفاقم المشكلة بشكل كبير .

ومن الطبيعي أن الإزدحام يؤدي إلي الضوضاء .

لـــذلك فإن المشكلة تعتبر أكثر تعقيداً في المدن ذات الكثافة السكانية العالية .

كيف تواجه مشاكل التلوث ؟ :ـ

كمـــا سبق أن ذكرنا فإن تلوث البيئة مشكلة تحدث إذا تغيرت بعض العــوامل البيئـــية ، سواء كانت هذه العوامل ناتجة عن تدخل الإنسان أو غير ذلك .

وقـــد سبق أن ذكرنا أيضاً بعض ملامح خطورة التلوث علي صحة الإنسان .

والمشكلة التي نحن بصددها كائنة في الدول المتقدمة والدول المتخلفة علي حد سواء .

وإذا كانـــت بعـــض الملـــوثات قد تمت دراستها من حيث مصادرها وخطـــرها علـــي صحة الإنسان ، فإن بعض الملوثات الأخري لا تزال مجهولة المصدر ومجهولة التأثير علي صحة الإنسان .

لذلك يجب إجراء دراسات في هذا المضمار .

مقاومة تلوث الهواء :ـ

يمكـــن القول بأن سبل مكافحة التلوث الهوائي تنقسم إلي سبل وقائية وسبل علاجية .

ومن الإجراءات الوقائية :ـ

١. القوانين المانعة للتلوث .
٢. اللوائح المنظمة لذلك .

أمـــا بالنسبة للإجراءات العلاجية فمن ضمنها الإجراءات الفنية التي يؤمل منها الإقلال من التلوث إلي أدني حد ممكن .

وأيـــاً كـــان التقسيم فإن الإجراءات التي يتم إستخدامها في مكافحة التلوث تهدف إلي إما منع إطلاق الملوثات ، أو تقليلها والتحكم فيها وفي نسبتها .

ولأن عمليـــة حرق الوقود هي السبب الأكبر خطورة لتلوث الهواء ، لذلك توجه الجهود إلي الاهتمام بالتحكم في كمية ونوعية الملوثات .

وهكذا يمكن الاختيار بين خمسة بدائل وهذه البدائل هي :-

١. إختيار أنواع من الوقود ذات السمية المنخفضة .

٢. إزالة الملوثات .

٣. تشغيل المصانع بصورة تقلل من إنبعاث الملوثات .

٤. التخلص من الملوثات التي تنتج عن عملية احتراق الوقود .

٥. إستبدال ميكانيكية التصنيع بطرق أخري حديثة لا تسبب التلوث .

مقاومة تلوث الماء :-

إن إزدياد السكان وكثرة المجتمعات الحضرية الكثيفة ، وتغير الأنماط التنظيفـــية التي يستخدمها الإنسان والتوسع في الصناعة ، كان له تأثيراً بالغاً علي مشكلة تلوث الماء ، خاصة في السنوات الأخيرة .

ومن الطرق التي تستخدم للتخلص من مياه البالوعات ومياه الصرف الصحي :-

١. عملية الهضم بالباكتريا .

٢. فصل المياه من الحمأة .

٣. إلقاء الفضلات في حفر .

٤. إستخدام الفضلات في تخصيب التربة .

٥. التجفيف .

٦. الحرق .

٧. الأكسدة .

ومع ذلك فإن الوسيلة الأكثر شيوعاً في التخلص من مياه البالوعات **هي إلقاؤها في المجاري المائية .**

وإلقـــاء مياه البالوعات في مجاري المياه العذبة يتسبب في كثير من المشاكل المتعلقة بالصحة العامة ، ويسبب أمراضاً عديدة لعل من أهمها الإصابة بالتيفوئيد .

هذا إلي جانب الروائح الكريهة وتوالد الحشرات .

وقد تبنت كثير من الدول المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة علي سبيل المثال مايعرف بإسم " المعالجة الثالثة للمياه العادمة "

حيث يتم التخلص من الملوثات بدرجة أكبر من الطرق التقليدية .

الباب الثاني

الإجرام

الفصل الخامس

علاقة الجريمة المنظمة بالواقع الإجتماعي

الفصل الخامس
علاقة الجريمة المنظمة بالواقع الإجتماعي

تمهيد :-

يعتقد البعض بأن الجريمة المنظمة تنحصر في دول أوروبا والولايات المتحدة فقط .

ولكن هذا الظن غير صحيح .

إذ أن الجريمة المنظمة قد بدأت في الظهور في بلادنا العربية في السنوات الأخيرة .

وليس من الحكمة في شيء تجاهل منظمات الجريمة المنظمة حتي تسبب في شيء بشع يواجهنا في مجتمعاتنا .

ويجب وضع سياسة لمقاومة الجريمة المنظمة ، وذلك عن طريق الإستعادة من خبرات رجال القانون ، وعلماء الأنثروبولوجيا ، والإجرام والإجتماع والإقتصاد والسياسة والإدارة .

تعريف الجريمة المنظمة :-

هناك عدة مصطلحات يستخدمها المشتغلون بالقانون لوصف الجريمة المنظمة .

ومن هذه المصطلحات :-

١. الجريمة المنظمة Organized
٢. الجريمة الإحترافية profissional
٣. الجريمة المتقنة Sophisticated
٤. الجريمة المخططة Planed
٥. النقابات الإجرامية
٦. التنظيمات الإجرامية

والمصطلحات السابق ذكرها تتشابه في مدلولاتها إلي حد كبير .

ولكـــن فـــي الحقيقة فإن هناك إختلاف ولو ضئيل بين ل مصطلح وآخر .

ومـــثال ذلك الفرق بين الجريمة المنظمة (Organized Crime) وبين الجريمة الإحترافية (Professional Crime)

لذلك يجب دائماً البحث عن المصطلح الأمثل الذي يمثل الحالة .

وقد تكون مكانة المجرم المحترف عند زملائه أكبر منها عند مجرم الجريمة المنظمة .

ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا أن الجرائم التي يرتكبها المجرمون المحترفون تختلف عن الجرائم التي يرتكبها مجرمو الجريمة المنظمة .

والمجـــرم المحترف عادة ما يلجأ إلي السرقة ، في حين أن مجرم الجريمة المنظمة قد يرتكب جرائم أخري مثل الدعارة والإبتزاز .

وإذا كان لرجال الشرطة والقانون معرفة كبيرة بأساليب الإجرام ، فإن المجرم لديه معرفة كبيرة أيضاً بثغرات القانون .

وينطبق هذا القول علي رجال الجريمة المنظمة بصفة خاصة .

وعـــصابات الجريمة المنظمة عادة مايكون عدد افرادها كبيراً في حين أن العصابات المحترفة يكون عدد أفرادها قليلاً في الغالب .

ويقـــول البعض : " إن تعريف الجريمة المنظمة غامض ومختلف عليه من قبل فقهاء الجريمة " .

<u>نماذج عصابات الإجرام :-</u>

يقول (كرسي) (Cressy) :-

" إن كـــل الجماعـــات والعـــصابات والفـــرق والحلقات والنقابات والإتحادات والتحالفات التي تتخذ من الإجرام هدفاً لها ، تعتبر تنظيمات إجرامية وتصور صوراً ونماذج للجريمة المنظمة " .

إنتهي كلام (كرسي) .

وفي موضع آخر يقول (كرسي) (Creesy) :ـ

" إن هناك اربعة ملاحظات هامة .

أولهـــا : ألخط الفاصل بين التنظيمات الإجرامية غير الرسمية والرسمية غيـــر واضـــح ولا تـــوجد هناك وسيلة سريعة أومحكمة للتمييز بينهما.

ثانياً: لا ينبغي أن نسلم بأن كل تنظيم إجرامي غير رسمي سوف يرقي بالضرورة إلي مكانة التنظيم الرسمي .

ثالـــثاً : إن الـــسمات الثلاثة المميزة للتنظيمات الرسمية ، هي من قبيل الدرجـــة ، ولا ينبغي التسليم بأن التنظيم الرسمي البسيط سوف يرقي بالضرورة إلي شكل أكثر تعقيداً .

رابعـــاً : إن أبنـــية التنظيم الرسمي ليست في حاجة إلي أبنية هرمية في السلطة والقوة .

فالـــصورة غالـــباً ماتقتـــرب مـــن خريطة الطرق – وتمثل توزيع الأوضـــاع الوظيفـــية المدن علي هذه الخريطة – أكثر ماتتشابه مع رسم السلم الهرمي " .

إنتهي كلام (كرسي)

وفي موضع ثالث يقول (كرسي) (Creesy) :ـ

١. إننا لسنا بصدد جريمة منظمة بمعني سلوك يغلب عليه طابع التنظيم .

وإنمـــا نحـــن بصدد تنظيم قام من أجل أهداف إجرامية ، فهي ليست جـــريمة واحـــدة بمعني أنه يرتكبها شخص ، وتتكون من نشاط إجرامي واحـــد ، بل هي مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة ، ويقوم عليها إناس متعددون .

٢. وإن هـــذا التنظيم الإجرامي يظهر بين جماعات متباينة – بدءا من جماعـــات النواصـــي وتجمعـــات الجيرة – وعصابات الجانحين – وجماعـــات اللـــصوص – والنشالين – وحتي الإتحادات الفيدرالية .... إلخ .

٣. ويقوم هذا التنظيم الإجرامي علي علاقات بين أدوار متباينة وأوضاع مختلفة ، ترتب حقوقاً وإلتزامات متباينة .

وتجمع بينهم أساليب ومستويات ومواقف وإتجاهات وقواعد وإتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين نشاطات شاغلي الأوضاع ، وتدعم تقسيم العمل بينهم .

٤. إن هـــذا التنظـــيم الإجرامي قد أنشأ علي نحو هادف ، وله أغراضه المعلنة أو الغيرصريحة " .

إنتهي كلام (كرسي)

علاقة التنظيمات الإجرامية بالسياسة :-

قد يكون من المستغرب أن عصابات الجريمة المنظمة تفيد في بعض الأحيان النظام السياسي للدولة .

والمـــثال الشهير علي ذلك هو ما يحدث في الولايات المتحدة بشكل خاص أحياناً .

ويقول (تابور) (Tabor) :-

" إن هـــنا تآمـــراً علي الأقليات بالولايات المتحدة شارك فيه رجال الشرطة الذين أفسدهم المجرمون المنظمون ".

ويضيف (تابور) (Tabor) :-

" إن بيع الهـــيروين وتكوين جيش صغير من مدمني المخدرات داخل هـــذه المـــناطق للأقلـــيات يجعـــل الأشخاص الذين قد يعارضون النظام

الإجتماعـــي القـــائم مغيبـــين في الإدمان ، وفي حالة إستغراق في اللهو والخيال بعيداً عن الظروف غير الإنسانـــية السائدة في هذه المناطق " .

إنتهي كلام (تابور)

أما (بيترز (Piterse) **فيقول :ـ**

" إن الجـــريمة المـــنظمة تـــساعد الإدارة السياسية علي التحكم في مشكلات السكان ، من خلال عدد من الطرق .

اولهـــا : أن الجـــريمة المـــنظمة توفر بناءاً للفرص موازية ، ومجالات للعمـــل والإستخدام في نشاطات غير قانونية للأشخاص الذين قد يكونوا في حالة بطالة ، وغير مرضي عنهم سياسياً .

وثانـــياً : إن السلع والخدمات التي توفها الجريمة المنظمة للطبقات الدنيا في المجتمع تبدد طاقاتهم بعيداً عن مصادر ضجرهم وظلمهم .

وطالمـــا أن الجـــريمة المنظمة تحتكر السلع والخدمات الغير قانونية فإنها تساعد بالفعل ، وتحافظ علي النظام العام ،لأن الإحتكار يترتب عليه تحقـــيق أرباح ، وبالتالي شعور بالأمن ، فتقل الحاجة إلي العنف " .

إنتهي كلام (بيترز) .

<u>علاقة التنظيمات الإجرامية باقتصاد الدولة :ـ</u>

كـــان لعـــصابات الجـــريمة المنظمة دور في قمع القلاقل النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات من القرن الماضي .

وقـــد كان رجال الشرطة ورجال الأعمال يجندون أفراداً من المافيا لتهدئة القلاقل في أكثر ن موقع .

وإذا كـــان قـــد حـــدث هجوم بشع من رجال عصابات المافيا علي المنـــشقين داخـــل النقابات سنة ١٩٤٠ ، فإن ذلك قد تم بأمر الصفوة من رجال السياسة للحيلولة دون إنتشار الإشتراكية في الولايات المتحدة .

غسيل الأموال :-

يقـول بعض علماء لإقتصاد أن عملية غسيل الأموال القذرة هي من الأنشطة المساعدة علي تحقيق أهداف خاصة ، وذلك تحت غطاء أشكال قانونية سليمة في مظهرها .

وتقـوم المـنظمات الإجرامية بالتسلل إلي داخل المؤسسات التجارية لتوظيف أموالها وهي تجني أرباحاً طائلة من وراء هذا .

ويقول الباحث الامريكي (جيفري روبنسون) :-

" إن بـريطانيا قـد أصـبحت مركزاً لغسل الأموال القذرة ، التي أصبحت ثالث أكبر تجارة عالمية في الوقت الحاضر .

وإن عملـيات غـسل الأمـوال القذرة قد دخلت في تصميم النشاط الإقتـصادي فـي المملكـة المـتحدة ، وأن نسبة كبيرة من المشروعات والإنشاءات تدار أو تدخل فيها هذه الاموال بشكل أو بآخر .

وإن إنـتقال تجـارة غسيل الأموال عبر الأطلنطي بما يصاحبها من أعمال عنف قد أصبحت مسألة وقت فقط " .

إنتهي كلام (جيفي روبنسون)

علاقة المنظمات الإجرامية بالفساد في الدولة :-

إن فـساد الموظفـين العموميين يعتبر عنصراً هاماً لبقاء منظمات وعصابات الجريمة المنظمة .

وقـد كانـت تلك العصابات تعتمد علي الرشاوي وتزوير الأصوات الإنتخابية للتأثيرعلي رجال الشرطة ورجال القانون ورجال التشريع .

وتحـرص العـصابات الإجرامية في كثير من الأحيان علي وجود وضع وظيفي داخلها يطلق عليه إسم " الفاسد " (Corrupter) .

والشخص الذي يقوم بهذه الوظيفة يقوم بالرشوة والإبتزاز ، وغالباً ما يكون حلو الحديث في علاقته برجال الشرطة ، والموظفين العموميين.

الفصل السادس
الفساد في الدول المتقدمة

الفصل السادس

الفساد في الدول المتقدمة

الفساد في الولايات المتحدة :-

يقول (جاكوب كلافرن) (J . Klavern) :-

" إنـــه علي الرغم من التقدم التكـــنولوجي والحضاري الذي وصلت إليه الولايات المتحدة إلا إن معدلات الفـــساد لاتزال في تزايد مســـتمر ".

ويقول أيضاً :-

" إن الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية لا يسير بشكل عشوائي أو تلقائي ، ولكن يسير بشكل أكثر إنتظاماً وإتساقاً .

وهـــذه الحقائـــق مؤكدة ومعروفة لدي كافة الدارسين لتاريخ المجتمع الأمريكي " .

إنتهي كلام (جاكوب كلافرن) .

وبالرغم من تفشي الفساد في الولايات المتحدة إلا إنه ليس من السهل الحصول علي بيانات دقيقة لتحليل هذه الظاهرة .

ومـــن أشـــهر قـــضايا الفساد السياسي في الولايات المتحدة فضيحة ووترجيت التي تسببت في إستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤ .

الفساد في ألمانيا :-

بالـــرغم مـــن المستوي الراقي للتكنولوجيا في ألمانيا ، إلا إن هناك بعض التجاوزات ذات الصلة بالفساد .

وقـــد زادت معـــدلات الرشـــوة فـــي ألمانيا بشكل حاد في الخمسة والعشرين سنة الأخيرة .

وقـــد أدي ذلك إلي تغليظ العقوبة علي كل من يرتكب جريمة الرشوة في ألمانيا .

الفساد في إنجلترا :-

إن قـضية الفساد السياسي في إنجلترا قد شغلت الرأي العام منذ سنة ١٩٤٨ وحتي الآن .

إذ أنـه فـي شـتاء عام ١٩٤٨ ، وبعد ثلاث سنوات فقط من إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، كثرت الشائعات حول الفساد السياسي للحكومة .

وقد أدي هذا إلي إستدعاء رئيس الوزراء وقتئذ " آتلي " (Attleee) إلي المثول أمام المحكمة .

وتقول (كولين ليز) (K . Leys) :-

" إن دراسـة الفـساد بشكل علمي لم تظهر في إنجلترا إلا منذ عقود قليلة ماضية .

ويرجع ذلك إلي عدة صعوبات لعل من أهمها صعوبة الحصول علي المعلومات والحقائق المتصلة بالممارسات الفاسدة .

فحجم الإشاعات والإدعاءات كبير .

ولكن الحقائق والبيانات الإحصائية الكمية عن هذه الظاهرة تكاد تكون نادرة نظراً لسياج السرية الذي تحاط به هذه الممارسات .

وحتي إذا أمكن الحصول الحصول علي هذه البيانات ، فإنه ليس من السهل تداولها ، ونشرها علي أفراد المجتمع .

وحتي إذا أمكن قياس الآثار الإقتصادية المترتبة علي هذه الممارسات الفاسـدة فـإن نشرالنتائج يثير بعض المشاكل خاصة إذا إقترنت بأسماء بعـض أفـراد صـفوة القوة في المجتم الذين علي علاقة ببعض أشكال الفساد " .

إنتهي كلام (كولين ليز)

الفساد في دول العالم الثالث :-

ليس هناك من شك في أن كافة الدول النامية تعاني من ظاهرة تفشي الفساد .

وفـــي حقــيقة الأمر فإن الفساد والرشوة والتهرب الضريبي يستبعد جزءاً كبيراً من موارد الدولة .

وقد أشارت كل الدراسات التي بحثت في تفشي الفساد في دول العالم الثالث سواء في آسيا أو إفريقيا أو في أمريكا الجنوبية أن الفساد شائع في هذه المناطق بصورة ضخمة جداً .

ويقول (دافيد بايلي) عن الفساد في الهند :-

١) إن الفساد يعتبر جزءاً من الحياة اليومية .

٢) إن الفـــــساد لايقتـــصر علي أفراد بعينهم ، أو مؤســـسات دون أخـــري ، أو طبقة محددة ، ولكن يظهر بدرجات متفاوتة داخل البناء الإجتماعي لهذه المجتمعات .

والمعني المقصود هنا ليس فساد المجتمع ككل ، وإنما قد يكون هناك جماعة فاسدة تضم أفراداً ينتمون إلي مستويات وظيفية متباينة ، وبالتالي إنتماءات طبقية مختلفة .

٣) إن للفـــساد نسقاً ينمو بالتدريج وأصبح يحتل مكانة متقدمة علي سلم القيم في المجتمعات النامية .

٤) إن المحصلة النهائية للفساد في المجتمعات النامية هي إقتصادية .

بمعني أن كافة أشكال الفساد لها تأثير إقتصادي بالسلب أو بالإيجاب علي البناء الإجتماعي في تلك المجتمعات " .

إنتهي كلام (دافيد بايلي)

علاقة الفساد بالطبقة الإجتماعية :-

هناك عدة أسئلة تفرض نفسها عند التحدث عن علاقة الفساد بالطبقة الإجتماعية .

ومن هذه الأسئلة :-

١. هل الفساد لا يحدث إلا في طبقة إجتماعية معينة ؟

٢. هل ينتشر الفساد في فئات إجتماعية أكثر من غيرها ؟

ولا شك في أن الباحث الذي يقوم بدراسة الفساد في كافة أنحاء العالم يجد انه ظاهرة متفشية في كل الطبقات الإجتماعية بلا إستثناء .

وعلي سبيل المثال فإنه في المجتمع الهندي برغم تغلغل الفساد داخل البناء الإجتماعي ، إلا أن الخطورة تكمن في أنه يشمل الطبقات العليا في المجتمع بصورة خاصة .

أيـــضاً فإنه في المجتمع الإنجليزي برز الفساد في فئة الصفوة أكثر من إنتشاره في الطبقات الدنيا من المجتمع .

وإذا قارنـــنا بين الفساد في المجتمعات النامية ، وبينه في المجتمعات المـــتقدمة فسوف نجد أنه أكثر إنتشاراً في فئة الصفوة في الدول النامية اكثر منه في الدول المتقدمة .

الفساد وعلاقته بالقيم الإجتماعية :-

ليس هناك من شك في أن الفساد في المجتمع يأتي من لا شيء .

إذ إنـــه ينبع دائماً من خلال إطار من القي المسماة بالقيم " المنحرفة أو الفاسدة " .

ذلـــك أن الفساد شأنه شأن أي ظاهرة إجتماعية أخري لا يأتي نتيجة لظروف نفسية طارئة ، وإنما هو ظاهرة إجتماعية معقدة الجذور .

ويمكن القول باختصار أن الفساد هو ظاهرة إجتماعية منتشرة في كل بلدان العالم تقريباً .

العوامل المؤدية إلي إنتشار الفساد الإقتصادي في الدول النامية :ـ

لا شــك أن ظاهرة الفساد الإقتصادي هي مشكلة ذات أبعاد مختلفة ، ولا نتوقف علي عامل وحاد .

وفي هذا يقول (كولين ليز) (Collin Leys) :ـ

١- إن غالبــية المجــتمعات النامــية كانت مستعمرات أجنبية وهذه المجتمعات بدأت تحصل علي إستقلالها منذ عقود قليلة مضت .

حيث كانت تحكم من خلال قوي الإستعمار الأجنبية التي تختلف في كل شيء عن أفراد المجتمع ، فترسخ في نفوسهم عداءاً شديداً ، وخوفاً ، ورهبة ، في سلوك وتصرفات الحكومة الاجنبية .

ومــن ثــم أصبح أي سلوك مخالف للسلطة شيئاً محبباً إلي نفوس أفراد المجتمع .

وعــندما حــصلت تلك المجتمعات علي إستقلالها ، لم يستطع أفراد المجتمع تغيير مشاعرهم تجاه الحكومة الوطنية الجديدة بشكل سريع لأن فكــرة المــصلحة الوطنية لم تتبلور بشكل مقبول ، كما إنها كانت فكرة جديدة بالنسبة للمجتمعات .

ومن ثم فليس هناك ما يدعو للعجب أن يقف كثير من أفراد المجتمع من بعض الحكومات موقف العداء .

فهي تعتبر بالنسبة لهم أدوات للسلب والنهب ، وليست ادوات لتحقيق المصلحة العامة .

فــالفلاح الأمي في بعض المجتمعات النامية يري في الدولة وهيئاتها المختلفة مصدراً للتعليمات المعقدة غير المفهومة .

ومن ثم فإنها مصدر دائم للتهديد والعقاب .

ولـــذلك يتخذ أي إجراء لحماية نفسه من العقاب بتـــقديم الرشـــاوي مثلاً .

٢- يظهـــر الدافـــع إلـــي الفساد الإقتصادي وبشكل واضح في حالة التفاوت الطبقي الصارخ ، أو حالة اللامساواة والفقر المدقع .

فـــإذا نظـــرنا إلـــي الوضـــع الطبقـــي للموظف الحكومي في بعض المجـــتمعات النامية ، والضغوط المادية والنفسية التي يعاني منها هذا من ناحـــية ، والمستوي المعيشي ذي الثراء الفاحش الذي يعيشه أفراد الطبقة العلـــيا مـــن ناحـــية أخري ، وما يمكن أن يحققه هذا الموظف من دخل إضـــافي لتحـــسين مستوي معيشته عن طريق الرشوة ، وفي ظل العقاب المتواضع للغاية لمثل ذلك السلوك .

فلا غرابة أن يكون السلوك المتوقع لهذا الموظف هو سلوك الفساد ، لأن هذا الموظف لديه من المبررات الشخصية التي تدفعه إلي الإقدام علي هذا السلوك .

٣- إن غالبـــية أفراد بعض المجتمعات النامية ليسوا علي درجة من الوعي ، والثقافة اللازمة لفهم القواعد الرسمية أو طبيعة السلوك الواقعي الذي ينتهكونه حتي إذا كانوا علي علم واضح بها .

فقـــد يـــرجع الفـــــساد الإقتصادي إلي أنهم لا يقاومون إنتهاك هذه القواعد ، لذلك لا يتحمسون لمقاومة الفساد . "

إنتهي كلام (كولين ليز) .

ويمكن القول بأن أسباب الفساد الإقتصادي هي ثلاثة اسباب رئيسية .

وهذه الأسباب الثلاثة هي :-

(١) **الأسباب الإجتماعية للفساد :-**

تعانـــي الدول النامية في معظمها من أحوال معيشية متدنية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

وإنتـــشار الأمية والفقر والمرض وسوء حالة الرعاية الصحية تعتبر عوامل مهمة في ترسيخ الفساد في المجتمع .

(٢) **الأسباب السياسية للفساد :-**

إن الأسباب السياسية للفساد تعتبر أهم أسبابه قاطبة .

وفـــساد صـــفوة القـــوة السياسية في أي مجتمع أشد خطورة من أي أسباب أخري للفساد الإقتصادي في المجتمع .

وأسباب الفساد السياسي يمكن تلخيصها في الآتي :-

(أ)**غياب الديمقراطية :-**

ثبت من خلال بعض الدراسات أن الفساد يرتبط في كثير من الأحيان بالسياسات التي تنتهجها الدول ذات الحكومات الإستبدادية .

وبـــوجه عـــام يمكن القول بأنه كلما غابت الديموقراطية كلما زادت فرص الفساد في الظهور بصورة واضحة في المجتمع .

(ب) **الإنقسامات القبلية :-**

إن الـــصراعات القبلـــية والطائفية قد تركت آثارها علي بناء النسق الإقتصادي في بعض المجتمعات .

والخطـــورة فـــي هـــذا هي أن الإنتماءات القبلية تسود أحياناً علي الإنتماءات القومية في كثير من دول إفريقيا وآسيا .

(٣) **الأسباب الإقتصادية للفساد الإقتصادي :ـ**

تعتبـــر العوامل الإقتصادية من الأسباب المهمة في إنتشار الفساد في المجتمعات المختلفة .

ولعل من أهم تلك العوامل هو قلة دخل الفرد خاصة في الدول النامية

وقد أشارت بعض الدراسات إلي أن ما يحصل عليه الفرد في الدول النامـــية قـــد يـــصل إلي ٢٥ دولاراً في السنة في الوقت الذي يبلغ فيه مايحصل عليه الفرد في بريطانيا حوالي ٣٥ دولاراً في الأسبوع .

ومستوي دخل الفرد ليس مشكلة في كل دول العالم الثالث .

إذ أن بعـــض هـــذه الـــدول – خاصة الدول البترولية مثل السعوية والكويت – يصل فيها دخل الفرد إلي مستويات عالية .

ومع ذلك فإن الفساد السياسي والإقتصادي في بعض تلك الدول يجعل دخل الفرد منخفضاً بعض الشيء .

الباب الثالث
التطرف

الفصـــل الســـابـــع
تحليل ظاهرة التطرف في مصر

الفصل السابع

تحليل ظاهرة التطرف في مصر

مقدمة :ـ

سوف نتكلم في هذا الجزء من الكتاب عن كيفية تحول الأفكار الدينية إلي تنظيمات إجتماعية .

كما سوف نتكلم أيضاً عن الكيفية التي يتم بها إدارة شئون هذه التنظيمات ، وقيامها بوظائفها تجاه أفرادها وتجاه الآخرين .

ما هي طبيعة التنظيم الديني ؟ :ـ

يمكن القول بأن الجماعات الدينية عادة ماتكون نفسها حول المباديء الدينية .

وهي تتشابه في تنظيمها مع المنظمات الأخري في المجتمع ولكن أهدافها تختلف تمام الإختلاف عن توجهات المنظمات الأخري السابق الإشارة إليها .

ومن الجدير بالذكر أنه كلما زاد عدد أفراد الجماعات الدينية ، كلما قل إتفاق أولئك الأفراد علي طبيعة أهداف التنظيم .

ماهي طبيعة القيادات الدينية ؟ :ـ

في بعض الأحيان تتخذ السلطة الدينية شكلاً هرمياً .

وعادة ماتحتاج المنظمات الدينية إلي الخبرة والتدريب .

ولكي تنجح المنظمات الدينية فإن هذا يتوقف علي العلاقة بين القادة والأعضاء من جهة ، ودرجة تمتع القيادة بسلطة ملهمة من ناحية أخري .

والنمط السائد في أفراد قيادات التنظيمات الدينية هو السلطة الكاريزمية .

والمقصود بذلك هو أن قائد الجماعة الدينية يتميز بصفة خاصة لشخصيته وبفضلها فإنه يتميز عن زملائه من الأفراد العاديين .

ماهو التطرف :ـ

يمكـــن القـــول بأنه من الناحية القانونية هناك إختلافات بين الجريمة والتطرف .

إذ أن الجـــريمة هـــي خـــروج علي القانون ، وهي في عكس إتجاه القاعدة .

أما التطرف فإنه في إتجاه القاعدة الإجتماعية .

ومن الصعب تحديد أين يبدأ التطرف وأين ينتهي ؟

والمتطرف يبدأ في أول الأمر متخذاً أسلوباً سرياً .

وفـــي هـــذه المـــرحلة لا يمكـــن مؤخذاته ، لأنه يتحرك مع القاعدة الإجتماعية ، وليس ضدها .

هـــذا في الوقت الذي يمكن للحكومة أن تضع المجرم في السجن مع أول جريمة يرتكبها .

ويـــرجع ذلـــك إلـــي أن المجرم يعمل ضد إتجاه القاعدة الإجتماعية فيسهل إكتشافه بسهولة في كثير من الأحيان .

وبوجه عام فإن المتطرف الديني عادة مايبدأ بإلتزام التعاليم الإسلامية ودعوة الآخرين للإلتزام بها .

وهو أمر لايمكن مؤخذاته عليه ، بل إنه أمر مقبول ومطلوب .

ولكن المتطرف الديني يتجه بعد ذلك إلي العنف ضد أعضاء المجتمع ، الذي هو مجتمع كافر من وجهة نظره .

ولـــيس هـــناك من شك في أن المجتمع يجب أن يتدخل لردع أفراد التنظيمات الدينية الذين يتخذون من العنف سبيلاً لهم .

ما هي أسباب التطرف ؟ :ـ

إذا حاولنا معرفة الأسباب التي تؤدي إلي التطرف الديني فسوف نجد أن هذه الأسباب متعددة ومتشعبة .

فمن ضمن تلك الأسباب :-

١. ما يتعلق بالقيم الثقافية السائدة بالمجتمع .

٢. مايتعلق بالنظام السياسي .

٣. مايتعلق بالأوضاع الإجتماعية .

٤. مايتعلق بالفرد ذاته .

ويمكن القول بأنه من أهم هذه الأسباب :-

(أ) الفهم الخاطيء للدين .

(ب) إحباط الشباب نظراً لإفتقادهم إلي مثل عليا يؤمنون بها وتشكل سلوكياتهم .

(ج) الخطأ في تعميم الأحكام .

(د) إنتشار الأساليب القمعية التي يمارسها بعض أفراد الشرطة ضد الشباب بوجه عام وبين شباب الجماعات الدينية بوجه خاص .

(هـ) غياب الحوار بين شباب الجماعات الدينية وبين الشخصيات الدينية المعتدلة .

ماهي مظاهر التطرف ؟ :-

يعتبر " التعصب " هو أول شكل من أشكال التطرف .

وهذا التعصب يصل إلي درجة عدم إحترام رأي الآخرين الذين لا ينتمون للتنظيم الديني .

ومن مظاهر التطرف أيضاً التشدد في أداء الواجبات الدينية .

وقد يتخذ التطرف شكلاً ثالثاً وهو اللجوء إلي العنف .

ويبلغ التطرف قمته عندما يستحل المتطرف دماء الآخرين الذين هم خارج التنظيم .

ولا شك أن السياسات التي تم إتخاذها للحد من مشكلة الإرهاب والتطرف في مصر كانت ناجحة إلي حد كبير .

المراجـــــع

(١) **علم الإجتماع والمشكلات الاجتماعية**

أ. د /علي عبد الرازق جلبي

أ. د / السيد عبد العاطي السيد

أ. د / محمد علي محمد البدوي

(٢) **علم الاجتماع الديني**

أ. د / محمد أحمد بيومي

(٣) **رأي في الجماعات الإسلامية**

أ. د / مصطفي فرغلي

(٤) **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**

أ. د / سمير نعيم أحمد

(٥) **علم الإجتماع والأزمة**

أ. د / أحمد مجدي حجازي

(٦) **نحو سيكولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الإجتماعية**

أ. د / أحمد زايد

(٧) **البهائية سراب**

أ. د / عبد الله النوري

الفهرس

الجزء الثاني

مشاكل البطالة والإدمان

إعداد
أنوار حافظ عبد الحليم

مقدمة

إن مشكلة البطالة عبء ثقيل على الدولة كما تشير الإحصاءات أن دول كثيرة تعانى من مشكلة البطالة. وتؤثر البطالة على الحالة الإقتصادية والإجتماعية. وقد كانت البطالة هى السبب فى مشاكل كثيرة. الإنحراف والسرقة والسلب والنهب والإدمان والإغتصاب وسوء حال البلاد لكثرة الجرائم وعدم الإستقرار والطمأنينة والقلق النفسى والخلخلة التى تسود البلاد والسبب الرئيسى فى مشكلة البطالة هو عدد السكان الذى يزداد عام بعد عام. بشكل خطير.

واجب رجال الأعمال التوسع فى إنشاء مشاريع تحتوى جزء من هذا الكم الهائل من العاطلين. وإتاحة فرص عمل لهم. كما تقوم الغرفة التجارية بمساعدة الشباب لإتاحة تعليمهم اللغة الإنجليزية والترجمة والكمبيوتر وغيرها لشباب الخريجين. ومطلوب مساعدة الشباب فى توفير قروض وتسديد مريح. والمساعدة فى تسويق الإنتاج لكى تستمر عجلة الإنتاج.

إن الأعمال اليدوية التى إنقرضت ممكن إعادة تصنيعها من جديد مع مراعاة الأذواق. وتعالج معالجة حديثة وتدر عليهم دخل والقضاء على الوقت الممل والفراغ القاتل.

وإن نساء ستوجد حلول لهذه المشكلة مع الجهود المتضافرة والعزيمة المخلصة فى تخفيف تلك الأزمة الخطيرة.

وليس كل شىء على عاتق الدولة.

العمل عبادة: وكما قال الله فى كتابه الكريم. بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ صدق الله العظيم.

والإدمان مشكلة كبية من مشاكل المجتمع ويجب مقاومتها. وتحذير

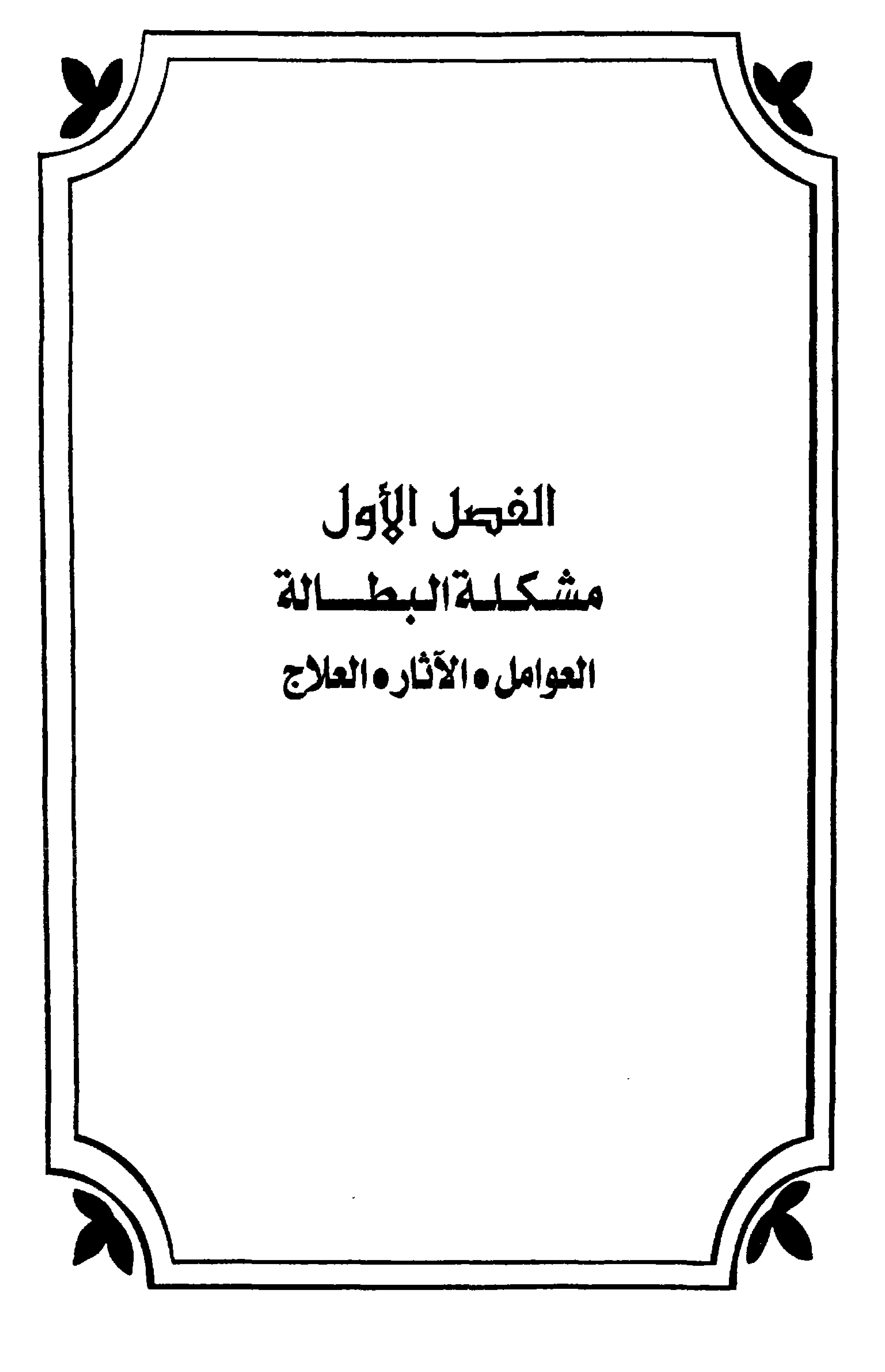
الشباب الإبتعاد عنها – وبسبب الإدمان يقع الشباب فى مشاكل عدة تتولد منها الحالة الصحية السيئة، وعدم القدرة على العمل بكفاءة وسوء الحالة الإقتصادية بسبب الإدمان وإهمال الأسرة والأولاد والبعد عن عبادة الله سبحانه وتعالى، لأن العقل السليم فى الجسم السليم، وللإدمان مخاطر حينما يتعاطى سائق السيارة المخدر أياً كان حشيش أو أفيون. أو البانجو فهو يفقد الوعى. ويصادم السيارات وتكثر الحوادث – والبعد عن المخدر عن طريق النصح والإرشاد فى المساجد ودور الإعلام وإنشاء المصحات لعلاج هؤلاء المتعاطين ومحاولة لحل مشاكلهم رغباتهم.

وتعمل وزارة الداخلية جاهدة على مقاومة وحرق وإبادة مزارع المخدرات. وعقاب من يتاجر أو يتعاطى المخدرات.

تعمل الدولة جاهدة عن طريق الأخصائى الإجتماعى على توعية الأفراد لرفع مستوى الأفراد من حيث الحالة الصحية والحالة الإقتصادية والحالة الإجتماعية. ومتى رفع شأن الأفراد رفع شأن الوطن ككل.

المؤلفة

أنوار حافظ عبد الحليم



الفصل الأول

مشكلة البطالة

العوامل • الآثار • العلاج

الفصل الأول

مشكلة البطالة

العوامل - الآثار - العلاج

إن إلتقاء الشريحة المثقفة وإرتباطها عضوياً بأهداف المجتمع لمن الأمور الحتمية التى تحتاجها المجتمعات النامية لتتحد كل الجهود وللتغلب على التحديات التى تفرضها التغيرات الإجتماعية حيث يمثل الشباب المصرى من سن ١٥ إلى ٢٥ سنة ١٩ ٪ من جملة عدد السكان.

وإذا التأثر المتراكم لإستمرار الزيادة السكانية يمثل كارثة بالنسبة للدول النامية ولاسيما بالنسبة للبطالة والتى تضاعفت ٧ مرات خلال ٢٥ سنة ووصلت إلى ١٤,٧ ٪ عام ١٩٨٦.

ورغم مخارج ظاهرة البطالة المتعددة فسيتم التركيز على ظاهرة البطالة من حيث علاقتها بمشكلة الزيادة السكانية ومحاور الأمية والتعليم وآثارها السيئة داخل المجتمع من تطرف وعنف حيث أن مستقبل التنمية والتصنيع فى مصر مرتبط بسلامة القوى البشرية والقدرة على توجهها بشكل سليم وإذا كانت هناك عوامل أخرى غير النمو السكانى تعمل على فقر وتخلف العالم الثالث إلا النمو السكانى المتزايد فى الدول النامية يؤدى إلى التقليل من عائد النمو الإقتصادى. فكلما تزايدت الأفواه تزايدت المشكلات.

وإن حشد عدد كبير من أفراد القوى العاملة قد لا يكون فى حد ذاته عاملاً كافياً لتحريك التنمية حيث أن أداء هؤلاء الأفراد للدور المتوقع منهم مرهون بقيام وتوفر المناخ الإقتصادى والسياسى الملائم.

وتعتبر ظاهرة البطالة عملة ذات وجوه مختلفة كلما نظرنا إليها من زاوية طالعتنا سلبيات متغيرة ومع أهمية الآثار الإقتصادية السياسية فإن

الآثار الإجتماعية الثقافية من وجهة نظر الإقتصاديين والسياسيين أنفسهم تؤثر على أمن المجتمع لأنها تهزه هزاً شديداً وتحدث به تشوهات خلقية مختلفة ومظاهر إنحرافية عديدة وتؤثر بالقطع على عجلة النمو والتقدم ومن تلك التشوهات الإجتماعية نذكر التطرف والتعصب والعنف والتى تنسب فى مجموعها لعوامل إقتصادية بحتة مثل عدم وجود فرص للعمل أو زيادة المتطلبات المادية وغموض المستقبل المهنى للشباب. وتحت وطأة البطالة بما تجره من مشاكل مركبة ينهار البناء القيمى للمجتمع وتتفكك الإنجازات الأمنية القومية وتتحول أعداد غفيرة إلى الرغبة فى التدمير وتكثر المخاطر والإعتداء على الممتلكات. حيث تزداد وطأة المشاكل التى تتعلق بمصير الشباب ويزداد الصراع ما بين القيم التى يفترض أن يؤمن بها الشباب.

وإذا كان عام ١٩٦٠ يمثل الحدود الدنيا للأعداد المطلقة للمتعطلين ١٧٥ ألف فرد فقد وصل عدد المتعطلين أقصى مستوياته عام ١٩٨٦ حين تجاوز رقم ٢ مليون فرد، وحين يشعر الشباب أنه متعطل ولا حول له ولا قوة وأنه لا يستطيع أن يلبى مطالبه الأساسية من مسكن وتكوين أسرة، حينئذ يرفض المشاركة ويستعذب الرفض ويتحول فى أحيان كثيرة إلى خارج على القانون. ويشيع القلق والتوتر داخل المجتمع.

وإذا كانت البطالة فى مصر ترتبط عضوياً :

أ - بالكثافة السكانية الرهيبة التى تلتهم كل زيادة فى الإنتاج.

ب- بضرورة تغيير وضع المرأة المصرية لتتحرر من أعباء الجهل والقيود الإجتماعية ويصبح الشعور لديها بالأمان لا يتركز فقط على زيادة عدد الأولاد.

جـ- كذلك يثير إرتفاع معدلات الأمية ملاحظات عديدة بالإضافة لنظام التعليم مع الإشارة لأهمية الإصلاح الإقتصادى ونقل التكنولوجية وفتح المجال للمشاركة الشعبية.

د - تؤدى البطالة إلى إنتشار الجريمة والإنحراف والتعصب والتطرف فما تزال الفجوة رهيبة بين دول تملك تكنولوچية متطورة وأخرى تحاول اللحاق بها، وتعتبر قضية نقل التكنولوچيا من دول متقدمة إلى دول نامية من أخطر القضايا التى تثار حول منازعات دولية. ولعل آخرها ما يشاع من محاولات لبعض دول المنطقة العربية وغيرها لجذب عدد من العلماء الروس العاطلين عن العمل.

مظاهر البطالة ليست مشكلة جانبية يمكن دراستها بعيداً عن المشاكل المختلفة داخل المجتمع بل هى نتيجة تدنى عوامل مختلفة وإن التباطؤ فى علاجها يؤدى إلى كوارث إجتماعية وأمنية متشعبة مما يحتم دراستها وسط منظومات المجتمع وأنساقه.

أهداف تطبيقية:

وتتم من خلال سؤال المتعطل لعدة أسئلة مثل :

أ - هل يتوقع العمل فى خلال شهور أم عدة سنوات؟

ب- هل يحتاج التعيين إلى البحث المتواصل أم الوساطة؟

جـ- مدى علاقة الزيادة السكانية بالبطالة؟

ولتحقيق هدف البحث من الضرورى التحقق من الفروض التالية :

١- هل يؤدى إرتفاع الكثافة السكانية إلى إنتشار البطالة.

٢- هل تنجح عمالة المرأة فى إنخفاض خصوبتها. ومن ثم إنخفاض ظاهرة البطالة.

٣- هل يحتاج نظام التعليم فى إصلاح يتمشى مع المتطلبات الإقتصادية بالإضافة إلى علاج مشكلة الأمية ونقل التكنولوچيا وتدريب الشباب على حرف جديدة.

٤- هل ترتفع الجريمة طردياً مع إنتشار البطالة مما يلزم فتح المجال للمشاركة الشعبية لتخطى تلك الأزمة.

البطالة:

تتمثل البطالة فى الفجوة بين النشاط الإقتصادى والعمالة وفى الوقت الذى يزداد عدد الذين يبحثون عن عمل. وتتقلص وظائف بعض الأعمال خاصة بالنسبة للرجال فى المؤسسات الصناعية. ويختلف الأمر بالنسبة للنساء حيث يزداد الطلب عليهن فى مجالات بعينها مثل الصحة. وفى مجال التربية والتعليم كذلك فى الخدمات الجماهيرية وغيرها.

وعرف المتعطل «بطالة سافرة» على أنه شخص ينتمى إلى القوة البشرية وراغب فى العمل ومستعد له لكنه لم يمارس نشاطاً إقتصادياً على الإطلاق خلال الأسبوع المرجعى ولتشديد الأحكام فى تعريف البطالة كان القيد الزمنى هو «إنعدام العمل خلال الأسبوع المرجعى».

وتعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظراً لحالة سوق العمل. وتحدد البطالة بنسبة المتعطلين إلى مجموع الأيدى العاملة.

المفهوم الإجرائي. الشباب حديثي التخرج:

يقصد فى البحث الحالى بالشباب حديثى التخرج من: إنتهى من مرحلة الدراسة الجامعية والمؤهلات المتوسطة صناعية أو تجارية وفات على تخرجه من سنة إلى ست سنوات وتم تحديد السن من ١٨ سنة إلى ٣٠ سنة بحيث يمكن أن تشمل العينة شريحة المتخرجين من المعاهد والجامعات.

وإذا كانت الدولة إعتمدت فى ميزانية ٨٨ / ٨٩ مبلغ ٥٥ مليون جنيه

لتشغيل الخريجين حملة المؤهلات الجامعية دفعة ٨٣ وحملة المؤهلات المتوسطة دفعة ١٩٨٢ فإن من مر على تخرجهم ست سنوات يصبحون فى حدود ذلك نسبياً حديثى التخرج.

وقد أدت أحداث ١٩٦٨ فى فرنسا إلى جذب الأنظار بشدة إلى تلك الفئة التى لم تكن يلتفت إليها قبل ذلك. وقد أدت ثورة المعلومات وتطور وسائل الإتصالات إلى سهولة إنتقال الأحداث وإمكانية تقليدها على غرار إنتقال المؤشرات المختلفة ومنها بعض الأغانى والموسيقى وأيضاً ألعاب رياضية وغير ذلك مما يستهوى الشباب وتؤثر فيه لذلك كان على الحكومات وحاملى مسئولية الدولة والعاملين فى مجال الشباب. أن ينتبهوا لدراسة بعض الظواهر المدمرة للمجتمع ومنها البطالة.

بعض العوامل المؤدية للبطالة

١- الزيادة السكانية:

إن مشكلة البطالة تعتمد على البناء المتكامل للمجتمع لذلك فالتفاعل معها يحتاج إلى تغيير البناء الإجتماعى الإقتصادى، ويعتبر التوظف من الحاجات الأساسية وإن أى محاولة للقضاء على مشكلة البطالة فى مصر يجب أن تأخذ فى الإعتبار الزيادة السكانية المستمرة حيث سبقتنا الدول المتقدمة فى الأفراد للنظريات السكانية حتى إنتهت إلى إقامة التوازن ما بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية فى الدولة. وإن المحاولات التى بذلها الإنسان لإيجاد مبادئ وأسس علمية لتحسين نسله وصفاته الوراثية والبيولوچية هى محاولات قديمة العهد غير أنها إكتسبت طابعاً علمياً جديداً بعد ظهور كتاب «تشارلز وارون الموسوم» «أصل الأنواع» عام ١٨٥٩

واستطاع «فرنسيس كالتن» تطبيق بعض الدراسات الداروينية حول تحسين النسل على الإنسان نفسه وهو يقول إن علم اليوجينا هو العلم الذى يدرس العوامل والمتغيرات التى تستطيع تحسين الصفات العنصرية للأجيال القادمة أو تخلفها مهما كانت هذه الصفات جسمانية أو عقلية وقد تطورت دراسة ذلك العلم بعد إعتماده على قوانين الدراسة للعوامل التى تؤثر على الزيجات البشرية وتحدد معدلات الولادة. كما لعب العالم الأخصائى الإجتماعى الإنجليزى «كارل بيرسن» الدور الكبير فى تطور علم اليوجينا بعد تأليف كتاب «قواعد العلم» فى عام ١٩١١.

وإن مشكلة البطالة تستند إلى عدة عوامل متنوعة كما أن خطورتها تزداد فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة حيث تستطيع التكنولوچية المتقدمة أن تزيد من معدل الرفاهية فى تلك الدول.

ورغم أثرها السلبى على معدل العمالة التى غالباً ما تصاب ببطالة مؤقتة أو دورية. أما فى مصر فتؤكد البيانات خطورة البطالة سواء من حيث زيادة حجمها أو زضرارها المركبة التى تتفاقم نتيجة تشعب مصادرها وضعف إمكانيات الأفراد بها وفقر خصائص السكان فيها إن ظاهرة البطالة فى مصر هى فى المحل الأول مشكلة قومية ولها مصادر متعددة كما أن سلبياتها متنوعة ومؤثرة على البناء الإجتماعى. ويمثل السكان العنصر الدينامى لأى شكل من أشكال البناء الإجتماعى وبدون وجود العنصر البشرى ينتفى وجود البناء الإجتماعى لأنه يرتبط بالسكان إرتباطاً شديد أولاً توجد ظاهرة سواء سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية إلا وكانت تخضع لظروف السياسات السكانية القائمة داخل ذلك المجتمع حيث يكون العنصر البشرى هو أساس أى تغير إجتماعى سواء داخل المجال الفكرى أو المادى فضلاً عن أن أى زيادة أو نقص فى السكان يؤثر على البناء الإقتصادى وقوة العمل كذلك على البناء الإجتماعى.

الإشكالية الإجتماعية :

وكثيراً ما تتناقض السياسات الإقتصادية فى مصر مع نسق القيم الدينية فيجد الأفراد أنفسهم حيارى تجاه السياسة والدين بل قد يشتد الخلاف الدينى فى موضوع بعينه فلا يعرف المرء أيهما يتبع، ومن تلك الزاوية بالذات تهدر جهود الدولة وتفشل محاولاتها المكثفة فى توجيه أبناء الوطن تجاه مشاريع معينة يشتد حولها الخلاف رغم أنها مصيرية، ومثال ذلك موضوع النسل حيث أن بعض الأئمة والشيوخ ما يزالون يسيطرون على العقول بعيداً عن روح المستقبل فى حين أن الإقتصاديين والأطباء والديموجرافيين والأخصائيين فى العالم الغربى هم الذين يقومون بعرض الحقائق وتوضيحها ومن ذلك ما جاء فى جريدة الأخبار تحت عنوان «وج» من مواطن يقول أن تحديد النسل من الأمور التى يشتد حولها الخلاف فى قريتنا فإمام المسجد الشرقى يقول بإباحته... إمام المسجد الغربى يعلن أنه حرام. فهل تعرضون هذه القضية على الشيخ متولى الشعراوى ويريد الشيخ بقوله: قد يرجع التحديد إلى المحافظة على صحة المرأة نفسها باعتدال جسمها مما يجعلها أقدر على إعفاف زوجها، أو عدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانة الأولاد أو ضيق المنزل أما إذا كان تحديد النسل بسبب الرزق فهذا هو الممنوع لأن الله هو الرزاق وأن الإنسان بذلك يدخل نفسه فيما ليس من مهمته وبجانب إختلاف إجتهاد إمام المسجد الشرقى عن إمام المسجد الغربى وبجانب إختلاف الشيخ عما تدعو إليه الدولة حيث أنه فى نفس الجريدة يتم الدعوة عبر مشاريع تنظيم الأسرة مثال «مشروع» «الدكتور» ويعرض التليفزيون المصرى إعلانات بآلاف الجنيهات للرغبة فى نشر قيمة التحديد.

يتضح مما سبق أن هناك إشكالية إجتماعية داخل المجتمع المصرى تعمل على إنفصام الشخصية المصرية فاجتهادات بعض الأئمة تخالف

أهداف الدولة وشعارها الذى يؤكد أن كل طفل جديد هو فم مفتوح مما يوجب على كل أسرة مصرية أن تقوم بالتحديد والأجدر أن يساير «الإجتهاد الإنسانى» روح الدين الذى يصلح لكل عصر وقد جاء فى كتابه العزيز «ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة» فنحن نحتاج إلى الدعوة للإرادة الحرة التى لا تكفى بمجرد الفهم العقلى بل إضافة الفاعلية المنتجة النشيطة.

وفى الدولة التى أخذت بالتصنيع أولى علماء الإجتماع والديموجرافى إهتماماً كبيراً بإنخفاض معدلات المواليد والخصوبة التى صاحبت التحول الديموجرافى، حيث تشير الدلائل إلى محاولات تنظيم الأسرة بتقليل حجمها بطريقة أو بأخرى. لأن أنماط الإنتاج الإقتصادى أصبحت من التعقيد بحيث تتطلب زيادة مستوى التعليم الذى يتطلبه الحراك الإجتماعى. ومن هنا يصبح العدد الكبير من الأطفال معوقاً لتحقيق هذا الهدف أكثر منه عاملاً مساعداً للأسرة خاصة أن قوانين العمل قللت من مساهمات الأطفال فى زيادة دخل الأسرة.

وقد اعتقد مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) بأن السكان يزدادون بموجب المتوالية الهندسية وتنفى نظريته. على أن الجنس البشرى يضاعف نفسه بنفسه، بينما زيادة المواد الغذائية تكون بموجب المتوالية العددية وقد شجعت نظريته على تشريع لائحة قانون الفقر فى إنجلترا.

وكذلك شجعت هذه النظرية المسؤلين فى المانيا على تشريع لائحة منع الزواج. كما ساعدت نظريته على نشر وترسيخ فكرة تحديد النسل التى مكنت المجتمعات من تحقيق التوازن بين عدد سكانها وكمية مواردها الطبيعية. كما أثرت أفكاره على الحركات الإشتراكية والإصلاح الإجتماعى فى تطوير علم تحسين النسل وعلم الديموجرافيا إن أول تعداد أجرى فى مصر يرجع تاريخه

إلى سنة ٣٣٤٠ ق.م. ويعود تاريخ أول عملية عد السكان فى مصر فى العصور الحديثة عام ١٨٠٠ حيث بلغ عدد السكان ٢,٥ مليون نسمة. ويعتبر تعداد ١٨٨٢ والذى بلغ فيه عدد السكان ٦,٧ مليون نسمة بداية التعدادات الدورية التى بدأت إعتباراً من عام ١٨٩٧ وقد بلغ عدد سكان مصر ٤٨,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ وبالنسبة لمعدل النمو فقد بلغ ١,٥ ٪ فى بداية ذلك القرن وبدأ فى الإرتفاع السريع منذ الخمسينات ليبلغ ٢,٥ ٪ وعاد الإرتفاع مرة أخرى ٢,٨ ٪ عام ١٩٨٦ وتؤكد البيانات أن معدل النمو السكانى الحالى يزيد من معدل البطالة مما يعوق جهود التنمية ويقضى على آمال الشعب فى الإرتفاع بمستوى المعيشة. ويتضح من الجدول رقم ١ عد سكان مصر فى الحضر والريف فى السنوات التعدادية من عام ١١٨٨٢ - ١٩٨٦، وهناك دائماً إختلاف بين عدد النساء والرجال وبين معدل الخصوبة فى الريف والحضر فقد وصل تعداد السكان عام ١٩٦٠ إلى ٢٥,٩٨ وقد تتضمن ١٣ مليون رجل مقابل ١٢,٩١٦ إمرأة وفى عام ١٩٧٦ تضمن التعداد ١٨,٦٤٧ رجل مقابل ١٧,٩٧٩ إمرأة، وقد تبين أن هناك زيادة فى عدد الرجال. ويرجع ذلك إلى الإهتمام بالذكور فى مراحل السنوات الأولى عن الإناث مما يؤدى إلى زيادة نسبته. وبالنسبة للمناطق الحضرية فقد وصل عدد السكان من ١١ مليون فى عام ١٩٦٠ إلى ١٦ مليون عام ١٩٧٦ بمقدار زيادة قدرها ٣,١ ٪ سنوياً أما فى الريف وصل التعداد ١٩ مليون عام ١٩٦٠ مقابل ٢١ مليون عام ١٩٧٦ بزيادة قدرها ١,٥ ٪ سنوياً وقد كان معدل نمو السكان بوجه عام ٢,١٢ ٪ ومع ذلك فقد أثبتت الدراسات أن معدل الخصوبة فى الريف أكثر منها فى الحضر.

وقد تفاقمت مشكلة البطالة فى مصر متفقة مع سلوك الظواهر الديموجرافية حيث فيبدو الزيادة السكانية خلال ربع القرن الأخير متعارضة

تماماً مع ما تعلنه سياسة الدولة من أهداف تتعلق بالمتغير السكانى والحد من نموه فمن ٢٦ مليوناً ١٩٦٠ (وبمعدل نمو ٢,٥ ٪ فى الستينات) بلغ سكان مصر عام ١٩٧٦ حوالى ٤٠,٥ مليون نسمة وفاق الـ ٥٠ مليوناً ١٩٨٦ بمعدل نمو متوسط حوالى ٢,٨ ٪ خلال العقدين الأخيرين وتشير التوقعات إلى رقم ٦٧ مليوناً مع نهاية القرن العشرين.

ويشير الرئيس الأمريكى السابق نيكسون فى كتابه «انتهزوا هذه الفرصة» أن العالم العربى ملىء بأكثر من لبنان بسبب ما يعانيه من مشاكل ديموجرافية وإقتصادية وسياسية وفى مقدمتها المشكلة السكانية بشكل خاص فى العالم الإسلامى ويشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط سيتضاعف عدد سكانها الحالى قبل حلول عام ٢٠١٠ وأن معدل النمو الإقتصادى لن تستطيع إستيعاب هذه الزيادة مما يهدد بتدهور حاد فى التنمية الإقتصادية.

التوعية السكانية:

قد بلغت نسبة الأطفال فى مصر وفقاً لتعداد ١٩٧٦ حوالى ٤٠ ٪ من إجمالى عدد السكان وهى نسبة مرتفعة إذا قورنت بالنسبة السائدة فى الدول المتقدمة وهى حوالى ٢٥ ٪ فى المتوسط وتشكل عبئاً ثقيلاً على مجتمع نام يواجه شتى مشاكل التخلف وعلى حين يوجد أربعة أطفال معالين لكل خمسة أفراد فى العمر من ١٥ - ٦٤ سنة فى الدول النامية. هناك طفلان معالان فقط لكل خمسة أفراد فى سن العمل فى الدول المتقدمة. وهناك ميدان ظهر فيه إهتمام الديموجرافيا وعلم الإجتماع معاً هو ميدان «التوعية السكانية» ولقد بدأ الإهتمام بهذا الموضوع لضرورة ثقافية وسيكولوچية فرضت نفسها على العلوم الإجتماعية. ومن أسباب الخلل الإقتصادى زيادة نسبة أفراد غير منتجين يعتمدون على إنتاج غيرهم ويتضح من نتائج التعداد معاودة إرتفاع

نسبة صغار السن والأطفال أقل من ٦ سنوات والأفراد من ٦ سنوات إلى أقل من ٦٢ سنة وفى حين إنخفضت نسبة هذه الفئات العمرية فى تعداد ١٩٧٩ عن سنة ١٩٦٠ لأنها عاودت الإرتفاع فى تعداد ١٩٨٦ وأن كانت نسبة الزيادة فى الفئة الأولى أكبر من نسبة الزيادة فى الفئة الثانية.

أن الفئة العمرية (الأفراد من ١٢ - ٦٤ سنة) والذين يعتبرون عصب الإنتاج فقد إنخفضت نسبتهم إلى ٦٣٪ من إجمالى عدد السكان فى تعداد ١٩٨٦ بعد أن كانت ٦٤,٧ فى تعداد ١٩٧٦ وقد بلغ عدد سكان مصر فى عام ١٩٧٦ حوالى ٤٠,٥ مليون وكاد يبلغ خمسين مليوناً عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يصل إلى حوالى ٦٦ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى ٨٣ مليوناً سنة ٢٠١٠ أما بالنسبة للقوى العاملة فيصل العدد المتوقع إلى ١٧ مليون وإلى ٢١ مليون فرد على التوالى وبالرغم من أن معدل الزيادة السكانية لا ينعكس مباشرة على قوة العمل ولكن بعد فجوة زمنية تقدر بحوالى ١٥ - ٢٥ سنة وهى المدة اللازمة لكى يصل المواليد لسوق العمل وحينئذ لا تقل المشاكل بل تزيد حيث أن تأثير التراكم لاستمرار الزيادة السكانية يمثل كارثة للدول النامية وخاصة بالنسبة لمشكلة البطالة.

ورغم أن نظرية «مالتس» قد أثبتت صحتها بعد كل هذه السنوات وأخذ بها الغرب واستطاع أن يقيم المعادلة الصعبة بين عدد السكان والموارد المتاحة إلا أن من الواضح أن مؤسسات تنظيم الأسرة فى مصر لم تستطع رغم الخبرة الطويلة فى هذا المجال أن تعمل على تخفيض نسبة السكان بشكل ملحوظ مما يؤكد أن مشكلة الزيادة السكانية لا يمكن أن ينظر لها من منظور واحد بل تحتاج إلى دراسة أنماط السكان ودورهم فى المجتمع وعلى سبيل المثال لقد أوضح «مالتس» فى الماضى أن التضخم السكانى الناجم عن زيادة المواليد له أثره فى حدوث كثير من الظواهر الإجتماعية للخروجة

بخلطة علمية يمكن من خلالها الوصول لنتائج وكما يؤكد «دوركايم» إن هناك تداخل بين حياة الفرد وحياة الجماعة ومن العسير فصلهما عن بعض ولذلك كان لزاماً تناول عناصر أخرى تساعد فى رصد مشكلة البطالة بشكل علمى وإذا كانت الدراسات والأبحاث قد ربطت بين مشكلة البطالة والزيادة السكانية المكثفة فإنه من الضرورى تناول العنصر النسائى وعلاقته بالإنتاج البشرى.

ثانياً: العمالة النسائية:

عرف الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء الحالة العملية لمن هم داخل قوة العمل وخارجهم على النحو التالى :

- **داخل قوة العمل:**

- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً.
- صاحب عمل ويستخدم.
- يعمل بأجر نقدى.
- يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدى.
- مشتغل متعطل.
- متعطل حديث.

- **خارج قوة العمل:**

- طالب متفرغ.
- متفرغة للمنزل.
- زاهد فى العمل.
- بالمعاش.
- من لا يعمل.
- عاجز عن العمل.

١- المرأة داخل قوة العمل :

وبناء على ذلك فقد كان توزيع المصريين ١٥ سنة فأكثر لعام ١٩٨٦ حسب الحالة العملية على النحو التالى: داخل قوة العمل إجمالى ١٢,٨ مليون منهم ١,٥ مليون إمرأة عاملة و ١١ مليون رجل عامل وبهذا تمثل العمالة النسائية ١٥ سنة فأكثر لعام ١٩٨٦ حوالى ٩ ٪ مقابل ٩١ ٪ للذكور، وفى محاول لإيجاد العلاقة بين البطالة والنوع فى جمهورية مصر العربية فقد تم تحويل البيانات العددية لقوة العمالة والبطالة حسب النوع بأقسام ومراكز المحافظات لسن ٦ سنوات وأكثر لتعداد ١٩٨٦ والصادرة من الجهاز المركزى (٥٠)، (٥١) إلى نسب مئوية وتم التعبير عن تلك النسب المئوية فى خريطة خاصة بالبحث الحالى توضح توزيعها على محافظات الجمهورية كما هو مبين.

ولقد نمى السكان فى العالم الغربى على نحو ثابت منذ الحرب العالمية الثانية وظهر أن الإفتراض القائل بأن النمو التكنولوجى هو وحده الذى يمكن أن يفسر التغيرات السكانية إفتراض مبالغ فيه فلا يكفى مثلاً أن نفسر التغيرات فى الخصوبة على أساس الطرق المبتكرة لضبط النسل رغم إسهام المعرفة وتوافر مثل هذه الطرق إلى درجة كبيرة فى تحديد حجم الأسرة.

ولكن هناك سلسلة من العوامل الأخرى من طبيعة إجتماعية وسيكولوجية. مثل تحرير المرأة واستيائها من العمل الزائد عن الحد وروح الحراك وتناقص أهمية الأسرة كوحدة إقتصادية.

٢- عمالة المرأة وحجم الأسرة :

وإن الربط بين الدخل والخصوبة يؤكد عليه «ديكسون» بشكل كبير ويطالب أن يحتل إهتمام صانعى القرار فى المجتمع وهذا الإقتراح يشبه

إقتراحات «عزيز البنداري» عام ١٩٧٥ وآخرون حين أكدوا على ضرورة إقامة مشروعات صناعية فى الريف من أجل الهبوط بمستوى خصوبة المرأة ويؤكد علماء الإجتماع أن معدلات الأجور بالنسبة للعمالة النسائية تلعب دوراً هاماً فى متغير الخصوبة حيث يضع أهدافاً بديلة للسيدات من الإنجاب بوفرة، فالمرأة وخاصة الريفية فى مصر لا حول لها ولا قوة إقتصادياً وإجتماعياً وتكون معتمدة على الأب أو الأخ أو الزوج مما يجعلها تؤدى جهداً محدوداً فى النشاط الإقتصادى وخاصة إذا كانت أمية ويصبح محور وظيفتها الأساسية الإنتاج البشرى وجدير بالذكر أن إحصائيات تعداد السكان لعام ١٩٨٦ تشير إلى أن هناك ٥٠,٩٪ من الذكور مقابل ٤٩,١٪ من الإناث حسب إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

إن المرأة العاملة عادة ما يكون عدد أولادها قليل وذلك حتى تستطيع أن توفق ما بين عملها ومسئولياتها الأسرية بجانب ظهور عنصر أمان جديد يحل محل كثرة الأطفال وهو الدخل المادى والإستقلال الإقتصادى.

وهناك تشريعات تقدمها الحكومة لتسهيل عمالة المرأة ويكون ذلك إما بهدف أيديولوچى لتحرير فئة النساء أو بهدف إقتصادى للمشاركة فى الإنتاج القومى، وتحتاج فى مصر لتشجيع عمالة المرأة بهدف ديموجرافى حتى نقلل من الإنفجار السكانى ونرفع من مستوى المرأة الإقتصادى وكذلك مستوى معيشة أسرتها ويمكن تحقيق ذلك من خلال الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة وهناك أهمية لإقامة مشروعات صناعية فى الريف من أجل الهبوط بمستوى خصوبة المرأة ودون أن يكون لذلك آثار سلبية من حيث تشغيل النساء دون الذكور وهذا الإقتراح يجد صدى كبير فى العالم النامى من أجل الهبوط بمعدلات المواليد ويتضح ذلك فى «باكستان» أيضاً فهناك زيادة فى القوة العاملة من النساء كما تقلدت المرأة وظائف مؤثرة.

٣- عمالة المرأة بين الإنكماش والتوسع :

وقد حدث تغيرات واضحة فى البيئة المصرية إبان السبعينات وأدى التوسع فى إنشاء المشروعات الصناعية لاستيعاب مزيد من القوى العاملة وبالتالى كان أمام النساء فرصاً كثيرة للعمل فى الصناعات التحويلية. وقد غزت المرأة مجال الصناعات التحويلية بشكل ملفت للنظر فبينما كانت نسبة المشتغلات فى هذا النشاط ٢,٣ ٪ فى عام ١٩٦١ من إجمالى المشتغلات فى ذلك العام نجد أن هذه النسبة قد بلغت ١١,٧ ٪ فى عام ١٩٧١.

وفى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦ نجد أن عدد النساء فى القوى العاملة قد ارتفع بزيادة مضطردة وبالمثل جملتهم إلى حملة القوى العاملة حيث ارتفاع من ٧,٩ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٨,٩ ٪ عام ١٩٧٦ على حين إنخفضت العمالة الفعلية للنساء فى تلك الفترة حيث إنخفضت من ٧,٧ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦,٨ ٪ عام ١٩٧٦ ومع ذلك إن الطلب على العمالة النسائية قد إنخفضت فى حين إرتفع العرض من العمالة النسائية.

ومما سبق يتبين أن النساء الراغبات فى العمل والقادرات عليه قد واجههم فى تلك الفترة مشكلة البطالة وتعود هذه البطالة إلى عدم قدرة البناء الإقتصادى على إستيعاب العمالة النسائية المتزايدة وليس إلى النسق الأسرى الإجتماعى أو القيمى للمجتمع.

وتوضح بيانات التعداد المختلفة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مستوى البطالة بين الجنسين فبينما يزداد معدل البطالة قليلاً عن ١٠ ٪ بين الذكور فى تعداد ١٩٨٦ يصل معدل البطالة بين الإناث إلى ٢٤ ٪ وتتسع الفجوة فى تعداد ١٩٧٦، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث فى عام ١٩٧٦ إلى ما يزيد عن ٥ أمثال معدل البطالة بين الذكور فى نفس العام.

وفى السنوات الأخيرة إتجه مؤشر الإقتصاد العالمى إلى السوق الحر حيث بلغ أقصى حد بانهيار النظام الإشتراكى للإتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وقد أدى ذلك إلى سقوط الهياكل الإقتصادية التابعة للنظم الإشتراكية وفى مقدمتها القطاع العام.

وقد أتضح من الدراسات أن المرأة أكثر إقبالاً من الذكور على العمل فى الحكومة والقطاع العام. وأقل إقبالاً على العمل فى القطاع الخاص ويرجع ذلك إلى: إرتباط النساء بالوظيفة المضمونة عن الأعمال التى تنطوى على المجازفة إن الحكومة والقطاع العام أكثر حرصاً على تطبيق القوانين بالمساواة بين الرجال والنساء فى مجال التوظيف والأجور وساعات العمل فى حين أن القطاع الخاص كثيراً ما يشترط فى إعلانه لوظائفه أن يكون التقدم من الذكور.

وفى مصر كما هو فى باقى الدول الإشتراكية كانت المعاناة من القطاع العام وسلبياته من أكثر الدوافع إلى الإتجاه لتشجيع القطاع الخاص وتصفية المؤسسات الإقتصادية الخاسرة من القطاع العام. كما نصت قوانين الإستثمار لخدمة المستثمر والقطاع الخاص كذلك تم إنشاء المدن الصناعية والتى إعتمدت فى عمالتها على التكنولوچيا المتقدمة مما يحتمل أن تنخفض فرص العمالة النسائية بسبب تعاظم دور القطاع الخاص وترتفع نسبة البطالة بين النساء.

وقد تؤدى تلك الآثار إلى تزايد القدرة التناسلية للمرأة وإرتفاع معدلات الإعالة وإرتفاع النفقات اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية. وهناك بعض الحكومات التى تبذل جهوداً جادة للحد من معدلات المواليد مثل حكومة الهند، الصين، باكستان، إندونيسيا، سيريلانكا، كوريا الجنوبية، الفلبين، تايوان، ماليزيا، سنغافورة، نيبال.

حيث تذهب أحد المدارس الفكرية إلى القول بأنه لو وجهت المساعدات الإقتصادية إلى الحد من النمو السكانى بصرف النظر عن الإنتاج. فالنقود يمكن أن يفوق تأثيرها مئات المرات تأثير نمو الإنتاج فى رفع مستوى دخل الأفراد.

ومن المعروف أن المرأة العاملة تتحلى بصفات سيكولوجية وإجتماعية مثل الإقدام والجسارة والقدرة على الحراك الإجتماعى والتكيف ولا يكون مصدر قوتها الوحيد هو الأولاد بل العمل والمجتمع، وكما قال عزيز حنا يخطئ. من ظن المرأة العاملة تساوى «إمرأة غير عاملة + عمل» كما أن المرأة غير العاملة تساوى «إمرأة عاملة - عمل» بل هو يرى أن المرأة العاملة هى إنسانة إيجابية من خلال عملها وإنتاجها.

وتشير بيانات ١٩٨٦ إلى العلاقة بين عمالة المرأة ومستوى تعليمها فتكون أقل من ٥ ٪ للأميات وإلى ٩٦ ٪ للجامعيات وينظر إلى الأفراد خارج قوة العمل على أساس أنهم أفراد معولين لأنهم مستهلكين ولا يساهمون فى الإنتاج حتى ولو كانوا مستقلين مالياً يحصلون على دخل على شكل معاشات أو إيجارات أو غير ذلك وتتميز مصر بنسبة مساهمة منخفضة للإناث فبينما يصل معدل النشاط المنقح للذكور ١٥ سنة فأكثر حوالى عام ١٩٨٦ فإنه لا يزيد عن ١٠ ٪ فقط للإناث وأن قلة مساهمة الإناث فى النشاط الإقتصادى أدى إلى زيادة عبء الإعالة وعبء الإعالة فى مصر ثقيل يبلغ ٢٨١ منهم ١٥٢ معال من صغار السن ومعظم المعالين من البالغين (١٥ - ٦٤) سنة من الإناث وهم حوالى ١١٥ معال وبمعنى آخر كل فرد منتج فى المجتمع يعول فى المتوسط ثلاثة أفراد بالإضافة إلى نفسه.

وبالنسبة لسمة الإرتفاع الكبير فى معدل البطالة للإناث فى مصر وتركزها فى فئة العمر ١٥ - ٢٤ سنة (٤٤ ٪ فى الحضر و ٢ - ١٧ ٪ فى

الريف) يمكن تعليلها بتحيز سوق العمل لصالح الذكور نظراً للمشكلات الخاصة بأجازات الوضع وتربية الأطفال فضلاً عن خلل الهيكل التعليمى للإناث حيث تصل نسبة غير المتعلمات إلى ٥٣,٤٪ أما حملة الشهادات العليا والمتوسطة ودون المتوسطة فأعلى بكثير من الرجال. بالإضافة إلى إرتفاع نسبة البطالة بين غير المتزوجات ٣٧٪ مقارنة بالنسبة للمتزوجات ٣,٦٪ الأمر الذى يعكس صعوبة حصول الوافدات لسوق العمل على فرصة عمل.

حيث تتركز البطالة فى فئة صغار السن (١٥ - ٢٤) سنة.

كما ترتفع نسبة البطالة بالنسبة للإناث.

وبالإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كان معدل البطالة القومى لجميع العاملين فى عام ١٩٨٢ حوالى ٩,٧٪ وكان بين الشباب من سن ١٦ إلى ١٩ سنة ٢٤,٤٪ للذكور مقابل ٢١,٨٪ للإناث ويرتفع ذلك المعدل للسود، ٢٤,٧٪ عنه للبيض حيث يصل إلى ١٨,٣٪ للبيض. وقد يتراوح فترة الرجوع للعمل مرة أخرى لمن هم فى سن ٢٥ سنة فما فوق لمدة لا تقل عن ثمانى أسابيع فى الولايات المتحدة الأمريكية أما من هم فى سن المراهقة فقد تتراوح فترة حصولهم على عمل مرة أخرى من ثلاث أسابيع بقليل ويصبح الأمر أيسر بالنسبة للإناث ومن المرجح أن الإناث يسجلون أنفسهن كراغبات فى العمل مرة أخرى فيرجعن أسرع من الذكور الذين يتخاذلون فى تسجيل أسمائهم ونفس الشىء بالنسبة لانجلترا حيث تعود المرأة إلى العمالة مرة أخرى أسرع من المرجل وتؤكد الدراسات أن عالم الأتوماتية والعقول الإلكترونية. رغم أنه قضى على الإختلاف فى قوة الأجساد بين الرجل والمرأة إلا أن سوق العمل فى ذلك المجال يجتذب فى البداية الرجال قبل النساء، كما أنه قد تبين أن النساء لا يقبلن على العمل فى مجالات يكون

التغير التكنولوجى فى بدايته وعامة تقبل المرأة على العمل فى المؤسسات التكنولوجية فى وظائف التشغيل وطبقاً لتوصيف العمل فإنه لابد أن يكون هناك ملاحظون ومشرفون. وعادة ما يكون هذا المشرف هو الرجل. ليس لقصور فى قدرات المرأة أو إمكانياتها ولكن غالباً للمسؤوليات التى تكبلها فلا تجعل هناك عدالة عندما تحكم على نشاطها مثل الرجل الذى يكون متفرغاً تماماً لوظيفته.

٤- قيم المجتمع وعمالة المرأة :

إلا إننا يجب نأخذ فى عين الإعتبار أن وضع المرأة العاملة المصرية مازال فى حالة إنتقال من تأخر وأمية إلى تعليم وعمل، وأن قيم المجتمع ونظرته مازالت تؤثر على طموح المرأة فى العمل. وتجعل الكثير من العاملات يكتفين بالحصول على وظيفة دون الرغبة والتفكير فى رفع معدلات إنتاجهن أو الوصول لمراكز عليا.

ومن المؤكد أن القيم داخل مجتمع من المجتمعات لا تقل قوة عن القوانين التشريعية حيث ما يزال فى المجتمع المصرى رجالاً ونساءاً لا يعيروا موضوع قيمة العمل أو رفع معدل الإنتاج أى إهتمام مما يجعل هناك مسئولية ملقاة على عاتق المثقفين من الذكور والإناث للإضطلاع بواجبهم نحو تعميق تلك المفاهيم التى لا شك أن الإهتمام بها سيحول مجتمعنا إلى مجتمع إنتاجى عامل قادر على إستيعاب عدد أكبر من الجنسين قادراً على قهر البطالة والإعالة والمشاركة فى صنع القرار - ويحدث التردى بالنسبة للتنمية حينما تتناقض السياسات والأهداف فتنادى الدولة بأهمية تنمية دور المرأة فى الوقت الذى تظهر فيه بعض الأصوات التى تطالب برجوعها إلى المنزل وكأنها لم تخلق إلا لتكون وعاءاً للإنجاب البشرى. رغم أننا فى حاجة لوقف نزيف الإنتاج نتيجة خصوبة المرأة فى مصر.

ورغم أن جميع الأنشطة المستقبلية لبرامج اليونسكو تتعلق بالرجال والنساء معاً بدون تمييز إلا أن الفقرة رقم ١١١٧ فى برنامج اليونسكو لعام ٩٢ / ٩٣ قد أشارت لضرورة تشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز تقدم النساء فى جميع مجالات التعليم والحاجة إلى برامج تعليمية تستند إلى أدوار النساء فى الإنتاج الإقتصادى وإعالة الأسر وجاء بالفقرة ١١١٩ أن اليونسكو سيشارك فى تحضير وتنفيذ خطة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن النساء. والفقر يزمع الإضطلاع بها فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وفى خطة الصندوق الدولى للتنمية الزراعية مؤتمر قمة المناقشة تدهور أوضاع المرأة الريفية لتشارك فيه دول وحكومات العالم خلال ٢٥ - ٢٦ فبراير عام ١٩٩٢ حيث تبين أن هناك ٥١٠ ملايين إمرأة أى ما يعادل عدد سكان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية معاً يعشن فى مستوى أقل من الحد الأدنى للفقر، وهذا العدد يمثل ٦٠٪ من عدد نساء العالم البالغ عددهن ٩٩٠ مليون إمرأة ومن المتوقع إزدياد عدد الفقراء من النساء إلى ٦٥، ٧٠٪ فى نهاية التسعينات وقد أوضحت الدراسات أن بعض الدول التى كانت تعانى من الزيادة السكانية قد إستطاعت عن طريق تشغيل النساء أن تنجح فى تثبيت معدلها مثل (ماليزيا، تايوان، سنغافورة) فى حين هناك دول إستطاعت أن تعمل على تخفيض معدل السكان بها مثل (الهند - كلومبيا - اورجواى - شيلى) وتصبح مصر من الدول القليلة غير القادرة على التحكم فى مؤشرات الخصوبة بها. ورغم ما حققته الثورة الطبية من إنجازات لتحرير نساء العالم من الحمل المتكرر وللتفرغ لبناء الشخصية بالعلم والعمل والقدرة على تكوين أسرة صغيرة مما يتيح الفرصة أمام المرأة لمزيد من الخبرات والتجارب إلا أن المؤسسات المعنية بتقسيم الأسرة فى مصر فشلت لإستثارة الشعور بالإستغلال للمرأة المصرية، مما يعنى أن نشر الطرق المبتكرة لوسائل ضبط النسل وحدها

ليست كافية لتجنب تلك الكارثة القومية وهى الزيادة السكانية التى تعمل على جلب مزيد من العاطلين ومن المشاكل الإجتماعية.

ومما يؤكد ضرورة إقامة مشروعات صناعية لعمالة المرأة خاصة فى المناطق الريفية حتى لا يكون الأولاد هم فقط مصدر الأمان لها ولكن مازالت هناك عناصر تؤثر على وعى المرأة المصرية بنفسها وتجعلها أسيرة فكر سلبى حيث تجهض لديها فكرة العمل والإنتاج حين يسميه البعض خروجاً على العرف والدين والتقاليد.

ويشير محمد الغزالى فى هذا الصدد بقوله، أن هناك من يتصرفون فى قضايا المرأة كلها على نحو يهز الكيان الروحى والإجتماعى والثقافى لأمة أكلها الجهل والإعوجاج لما حكمت على المرأة بالموت لأدبى والعلمى وتتميز المجتمعات هامشية غير مؤثرة فى مجريات الأمور العالمية. ويزخر العالم الثالث بأعداد هامشية غير منتجة وتلك الأعداد. لا تسهم فى العملية الإنتاجية بشكل مباشر. وتحول دون تكوين رصيد من رؤوس الأموال. ومن ناحية أخرى هى عالة على الخدمات المتهالكة أصلاً وعلى الميزانية المستهلكة دون عائد نافع.

ويتوقع علماء الديموجرافيا أنه كلما زادت مشاركة المرأة المتزوجة فى قوة العمل قل ميلها إلى الإنجاب وقد كشفت الدراسات التجريبية عن وجود علاقة عكسية بين التعليم وسلوك الإنجاب عند النساء حيث بلغ عدد الأطفال بالنسبة لكل مائة من الزوجات المصريات اللاتى تلقين تعليماً جامعياً ،٣٩٤ طفل، بينما ارتفع هذا العدد حتى بلغ ،٥٨٣ طفل، لمن تتلقين تعليماً ثانوياً ووصل إلى ،٧٠٣، بالنسبة لمن استكملن التعليم الإبتدائى أما غير المتعلمات. فقد بلغ عدد أطفالهن ،٧٠٨،. ويمكننا أن نقول أنه مقابل مائة طفل تلده إناث مصريات أميات يولد ٨٧ طفل من أمهات ملمات بالقراءة والكتابة.

و ٦٣ طفل من أمـهـات حصلن على التعليم الثانوى و ٥٣ من أمهات ذوات الدرجات العلمية.

وقد اتضح أنه بالرغم من إرتفاع معدل البطالة فى مصر بين خريجى المعاهد العليا والمتوسطة. فإن ٥ ٪ من القوى العاملة لا تعرف القراءة والكتابة «أمى» أما الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط «بدون شهادات» فتصل نسبتهم إلى ٢٠,٥ ٪ من الإجـمـالى ٧٠ ٪ من إجـمـالى القوى العـاملة هم أميـون فى غالبيتهم وأن نسبة منهم تعرف مجرد القراءة والكتابة. وهذا الوضع يؤدى دون شك إلى إنخفاض معدل القراءة والكتابة. وهذا يؤدى إلى إنخفاض معدل الأداء الإقتصادى وتدنى قدرات العاملين.

ويعتبر التعليم بكل مستوياته إستثمار للمستقبل ووجود بطالة معناه فاقد فى ذلك الإستثمار وخسارة إقتصادية وما يتبعها من مشاكل إجتماعية.

وفى عام ١٨٠٥ - ١٨٣٢ حدث تضخم كبير فى الدول الصناعية أدى إلى محاولة الإقتصاديين البحث عن علاج وكان فى مقدمة هؤلاء الإقتصاديين «آدم سميث» و «ريكاردو» وعلى الوجه الآخر ظهر «مالتس» فكرة المتوالية الهندسية للسكان ووفقاً لقانون «ساى» طالما توجد بطالة فالإقتصاد غير مستقر فالبطالة تعنى زيادة عرض العمل وإنخفاض الأجر الحقيقى وتحفيز المنتجين على توظيف العمال وبالتالى تقليل البطالة فكل زيادة فى التوظف تنطوى على زيادة فى العرض تخلق بدورها الطلب الخاص بها إذن فالسوق وحده هو خير مدير للنظام الإقتصادى.

وتعتبر جين هاليميند مارست «١٧٦٩ - ١٨٥٨» من أعظم الإقتصاديين فى القرن التاسع عشر خاصة فيما قدمته من حوارات بعنوان مناقشة فى الإقتصاد السياسى وفى الثراء والفقر أما «كينز» والذى إنطلق من تحت عباءة

النظام النيوكلاسيكى إلا أنه أكد أن ذلك النظام مفرط فى المثالية حيث إعترض على أن فكرة البطالة ستختفى إذا قبل العمال تخفيضاً فى الأجور بحيث يستوعب سوق العمل عدداً آخر من العمال وهو يؤكد على ضرورة تدعيم دور الدولة وليس معنى ذلك أنه ضد نظام دعه يعمل دعه يمر لكنه كان يجد أن إدارة النظام الإقتصادى يجب أن تختص به الدولة الديموقراطية التى تقيم بتلك القروض مزيد من المؤسسات فتمتص أيدى عاملة بالإضافة لتشجيع الإستثمارات الخاصة والعامة وكذلك ترغيب الأفراد على الإدخار فى البنوك كل ذلك عن طريق إستغلال حب الإنسان للمادة فيكون الإغراء لتلك المشاريع التى تزيد من الأرباح وبذلك يكون «كينز» قد حاول تغيير الفكر الإقتصادى للمجتمع دون المساس بالنظام الإجتماعى.

الوظيفة الإقتصادية :

قضى الإنتاج الصناعى على وظيفة الأسرة الإقتصادية فى المجتمعات الحضرية. وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة إستهلاكية. بدرجة كبيرة وذلك بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلى وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبياً منها، مما أجبر أفراد الأسرة على السعى للعمل خارج محيط الأسرة وأدى ذلك إلى نشأة روابط علاقات إقتصادية خارجية، وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواء فى العمل الزراعى أو الحرفى، إنتشر الأفراد وراء العمل فى أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق إستقلاله الإقتصادى وتيسرت أمامه مرونة الحركة وفرص العمل، ونمت الروح الفردية – ولم تعد الأسرة هى المكان الوحيد الذى يشبع الحاجات المادية لأفرادها ونتيجة الزيادة المستمرة فى نفقات المعيشة ورغبة الأسرة فى رفع مستوى معيشتها. فنزلت المرأة إلى ميدان العمل وشاركت

فى إعالة الأسرة ومساعدة زوجها فى تحمل مسئوليات المعيشة، وبالتالى لم تعد عبئاً على زوجها. فحققت لنفسها كياناً إقتصادياً مستقلاً. ومن ثم بدأت الأسرة الديمقراطية فى الظهور حيث يقف كل من الزوج والزوجة على قدم المساواة كما أن نتيجة الحياة الحضرية ظهور كثير من السلع والخدمات وأصبحت من الحاجات الضرورية فى حياة الأسرة وأخذت هذه الحاجات فى التطور المستمر وبالتالى فإن دخل الأسرة مهما نال من تحسين أو زيادة لا يمكن أن يفى بهذه المطالب المتجددة، وهكذا جنحت الأسرة الحضرية نحو الإستهلاك المتزايد وأصبحت ظاهرة الإستهلاك من الظواهر التى تكدر الأسرة دائماً بالإستدانة أو إستنفاذ أغراضها أولاً بأول.

وعموماً نستطيع أن نقول. أن الغالبية العظمى من الأسر المصرية فى الوقت الحالى تقوم بصنع الكثير من متطلباتها فى المنزل وخاصة فى فئات العمال والفلاحين - أما الفئة الحضرية فهى أكثر الفئات تغيراً ومسايرة للتغيرات التى تعرض لها المجتمع.

وإذا إنتقلنا إلى العصور الحديثة فسنجد أن أول تقدير لسكان مصر يعد كل شيء من الإعتبار والتنظيم، هو تقدير الحملة الفرنسية الذى قام به أحد علمائها وهو «المسيو جومار»: فقد إختار مديرية المنيا كنموذج إحصائى لعدد السكان فى القطر كله، وقام بإحصاء سكانها. سائلاً محققاً بنفسه فوصل إلى رقم الكثافة للسكان قدره بـ ٢١٥ شخصاً فى الميل المربع، ثم ضرب ذلك الرقم فى مساحة القطر المصرى فوصل إلى أن عدد السكان جمياً فى الحضر والريف هو ٢٥١٠٠٠٠ نسمة وقد حلول محمد على للوصول إلى عدد السكان - وبالأساس الإحصائى. التقريبى السالف الذكر نفسه - فوصل إلى أن عدد سكان مصر فى منتصف القرن الماضى هو ٤٤٧٦٠٠٠ نسمة. وهو تقدير إتفق الكثير من علمائنا الإحصائيين على أنه أقل من الواجب. لأن

الشعب فى ذلك الوقت كان يعرف أن هدف التعداد بالنسبة لمحمد على هو تجنيد الشبان وتسخيرهم لخدمته ولذلك تهرب الكثير من رجل التعداد.

تعداد السكان سنة ١٩٠٧ - وفيه وصل عدد السكان إلى ١١,٢٨٧ من المليون وقد تم فى ظروف أكثر إستقراراً وأمناً. كما تم قبيل البدء فى إنشاء خزان أسوان الذى تمت بسببه زيادة المساحة المزروعة تعداد سنة ١٩١٧: وصل فيه السكان إلى ١٢,٧٥١ ولم تكن الظروف السياسية مواتية حيث تم فى أثناء الحرب العالمية الأولى، مما يوحى لغير المتعلمين من أبناء مصر بأن الحكومة تبغى من ورائه تسخير العمال فى العمل الحربى. ولذلك يرجح أن يكون أقل من الواجب فعلاً.

تعداد سنة ١٩٢٧، وهو ١٤,٢١٨ من المليون والزيادة هنا متصلة عى الرغم من وجود. وباء الأنفلنزا ى تلك الفترة وإنتشاره على نطاق واسع يوحى بآثاره على معدلات الوفيات، ومن ثم الإقلال من الزيادة الطبيعية الصافية لعدد السكان.

تعداد سنة ١٩٣٧، وصل فيه السكان إلى ما يقرب من ١٦ مليون نسمة. بزيادة مئوية سنوية تقرب من ١,١٤ ٪.

تعداد سنة ١٩٤٧، ووصل فيه السكان إلى ١٩,٠٢٢ وقد يكون فى هذا التعداد الكثير من المبالغة، والسبب راجع إلى أن وقت التعداد هو الوقت الذى قامت فيه الدولة بعمل بطاقات التموين. ولهذا رغب الناس فى مطابقة أقوالهم وبياناتهم الخاصة بالتعداد لبياناتهم المبالغ فيها إبان عمل البطاقات التى تتضمن شيئاً من المبالغة.

تعداد سنة ١٩٦٠، ويعتبر بحق أفضل التعدادات من حيث الدقة والإستعداد. وفيه وصل عدد السكان إلى ٢٦,٠٨٥ من مليون نسمة ويلاحظ

أن نسبة الزيادة السنوية قد إرتفعت - ولأول مرة - فى تاريخ البلاد إلى ٢,٣٨ ٪ والسبب فى ذلك راجع إلى قوانين التحول الإشتراكى التى سنتها حكومة الثورة. والتى عملت على فتح مجال العمل واسعاً عريضاً أمام جماهير العمال.

تعداد سنة ١٩٦٦، وهو إمتداد لتعداد سنة ١٩٦٠، وفيه وصل العدد إلى ٣٠,٠٨٥ من المليون بزيادة قدرها ٢,٥٤ ٪ فى السنة عن التعداد السابق.

تعداد سنة ١٩٨٠، وهو ٤٢ مليوناً وهو مجرد تقدير إلا أنه تقدير صحيح. وتعداد سنة ١٩٨٦ بلغ ٥٠ مليون وينتظر أن يصل عدد السكان عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليون.

هذه خلاصة واضحة لتطور نمو السكان فى مصر فى القرن الحالى ومنها يتبين أن عدد سكان مصر فى أوائل القرن العشرين كانوا قرابة تسعة ملايين وكسور. ثم زادوا إلى أن وصلوا اليوم إلى أكثر من إثنين وأربعين مليوناً. وهى زيادة لابد أن يقنع الباحث بخطر ترك الحبل على الغارب فى مسألة السكان ذلك أن الزيادة - التى وصلت إلى حد قريب من الإنفجار - لابد أن يكون لها بعض الأعباء الإقتصادية والإجتماعية على إقتصادنا القومى فى مجموعة. وعلى طريقة حياتنا بل على مستقبلنا كأمة تتطلع إلى العيش مع المقتضيات والمفاهيم الحضرية للقرن الواحد والعشرين.

الإستهلاك الناتج عن الزيادة السكانية :

إذا كانت هناك مجموعة من العوامل التى تؤدى الزيادة السكانية فى الريف المصرى، والتى ترتبط بالقيم السائدة فيه. حيث تتمثل فى الزواج المبكر والعزوة واعتبار قوة إقتصادية لزيادة الدخل. وإنخفاض المستوى التعليمى والثقافى. وعدم تحديد حجم الأسرة. وإنخفاض معدل الوفيات

فيجب النظر إلى الأبعاد التى يمكن من خلالها خفض النمو السكانى والتى أهمها:

١- رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى للأسرة فوق حد معين. مما يجعل الأفراد أكثر إحساساً بكيانهم. وأكثر إدراكاً للظروف المحيطة بهم مما يجعلهم يتطلعون إلى مزيداً من الرفاهية والكفاية. وقد يؤدى ذلك إلى خفض معدلات الزيادة السكانية للرغبة فى المحافظة على مستوياتهم الإجتماعية والإقتصادية.

٢- زيادة فرص التعليم لأثره على إدراك الأفراد لمشكلاتهم. وتطلعاتهم.

٣- التوسع فى تصديع الريف، وإدخال الصناعات الملائمة للبيئة الريفية، لرفع مستوى الحياة الإقتصادى والإجتماعى للأسرة الريفية.

٤- تخفيض معدل وفيات الأطفال من خلال الرعاية الصحية التى توجه للأمهات والأطفال حتى يطمئن الأبوين على إستمرار حياة أطفالهم وبالتالى إكتساب إتجاهات جديدة نحو خفض الإنجاب حتى يطمئن الأبوين على إستمرار حياة أطفالهم. وبالتالى إكتساب إتجاهات جديدة نحو خفض الإنجاب.

دور الخدمة الاجتماعية في الحد من المشكلة السكانية :

تعتبر الخدمة الإجتماعية مهنة تساعد على تغيير الإتجاهات للأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق أهداف التنمية وهى تستند إلى الحقيقة العلمية فى هذا الشأن، وهى قابلية الناس للتغيير إذا ما أتيحت لهم فرصة المساعدة المهنية لتحقيق التغيير.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نلخص أهمية الإتجاه التنموى فى ممارسة الخدمة الإجتماعية على النحو التالى :

١- خلق رأى عام مستنير لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.

٢- تحديد معوقات التنمية وتحديد مساراتها وإتجاهاتها.

٣- إستثارة الجماهير للتأثير فى وضع السياسة الإجتماعية.

٤- ضمان عدالة توزيع الناتج القومى تحقيقاً للعدالة الإجتماعية.

٥- تقليل الفاقد الإجتماعى والإقتصادى والحفاظ على الموارد والإمكانيات القومية.

٦- توفير تنشئة إجتماعية لمساعدة النشئ على إكتساب القيم.
والإتجاهات العصرية وترسيخ عملية تحديث المجتمع.

والجدير بالذكر أن المشكلة السكانية تحتاج لمواجهتها كافة التخصصات للإسهام بفاعلية في مواجهتها والحد من آثارها المدمرة والتى تحول دون نجاح برامج التنمية الشاملة.

ويمكن للخدمة الإجتماعية أن تسهم بدور فعال فى مواجهة المشكلة السكانية بجانب التخصصات الأخرى على النحو التالى :

١- تكثيف البرامج الخاصة بتنظيم الأسرة وإقناع الزوجات والأزواج بمدى فائدتها على الأسرة وعلى المجتمع.

٢- توفير فرص العمل للمرأة الحضرية مع توفير القسط المناسب من الخدمات التى تشجعها على العمل وتوفير دور الحضانة لأبنائها للإطمئنان عليهم.

الأسباب الكامنة وراء الزيادة السكانية

ترجع الزيادة السكانية فى المجتمع الريفى إلى مجموعة من الأبابب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التى تتفاعل مع بعضها وتؤثر بشكل فعال على إرتفاع معدل المواليد فى القرية المصرية ومن أهمها :

١- عادات الزواج فى الريف وما يرتبط بها من قيم متأصلة فى المجتمع الريفى مثل الزواج المبكر وما يرتبط به من طول فترة الإخصاب للمرأة. والرغبة فى زيادة أبناء الأسرة «العزوة» وما يرتبط بها من مكانة إجتماعية داخل القرية من جانب، واعتبارهم قوة إقتصادية من جانب آخر وتفضيل الذكور.

٢- فبرغم التطورات التى حدثت فى المجتمع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن كان متوسط دخل الفرد عام ١٩٥٠/ ٦٧ دولاراً فى عام ١٩٦٠/ ١١٨ دولاراً ثم قفز إلى ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٧٤، وبالرغم من هذه الزيادة النسبية يمكن القول أن متوسط دخل الفرد فى مصر لا يزال يتم عن حالة الفقر العام. ولقد دلت الأبحاث الإحصائية والإجتماعية أن هناك علاقة أكيدة بين الفقر عموماً وبين إرتفاع معدل المواليد حيث أن الأسرة الفقيرة لا ترى فى كثرة الأطفال مزيداً من الخسارة بل قد تأمل أن يعود عليها ببعض المكاسب.

٣- قضاء الرجال وقت الفراغ بالمنزل: تربط بعض الدراسات الإجتماعية بين ظاهرة الإنجاب وقضاء الرجال وقت فراغهم فى المنزل ومعنى ذلك أن الرجال لا يجدون ما يملأ فراغهم ولو فى الهوايات المنزلية. ولقد تكررت هذه الملاحظة. حتى أصبحت عاملاً يستحق الإهتمام. وهنا تبدو أهمية البرامج التنموية المتمثلة فى نشر الصناعات ودور الأندية والساحات الشعبية فى شغل أوقات الفراغ.

٤- إنخفاض المستوي التعليمي في الريف :

هناك علاقة وثيقة بين المستوى التعليمى والثقافى للأسرة وبين حجم الأسرة. فقد ثبت إحصائياً أن عدد المواليد ينخفض كلما إرتفع تعليم المرأة والرجل. والدليل على ذلك أن المرأة الأمية التى لا تعرف القراءة والكتابة تنجب خلال ثلاثون عاماً من زواجها ثمانية أبناء، بينما المرأة المتعلمة لا تنجب أكثر من أربعة، وأوضح تعداد ١٩٦٦ / ١٩٧٦ فى مصر أن متوسط عدد المواليد الأحياء أثناء فترة الخصوبة ،١٥ - ٤٩، سنة ينخفض من ٧,٥ مولود للمرأة الأمية التى تعلمت حتى المرحلة الإبتدائية، ثم إلى ٥,٢٥ لمن أتمت تعليمها الإعدادى ثم ٤,٥ لمن تعلمت حتى المرحلة الثانوية إلى ٣,٦ لخريجات الجامعة.

أثر التضخم السكاني على التنمية

إن التضخم السكانى يؤثر تأثيراً مباشراً على برامج التنمية الإقتصادية ويصيبها بالعجز والقصور، أو على الأقل يخفف من أثرها فى رفع مستوى المعيشة.

إنخفاض مستوى المعيشة :

أدت الزيادة السكانية إلى إنخفاض قيمة متوسط دخل الفرد، مهما حاولت الدولة رفع الحد الأدنى للأجور، لأن الزيادة فى الدخل القومى يقابلها زيادة فى السكان فضلاً عن إرتفاع الأسعار وقلة الإنتاجية.

عدم إستقرار الأسرة :

ويرجع عدم إستقرار الأسرة إلى إنتشار المشاكل الصحية والإجتماعية

والإقتصادية بسبب كثرة الإنجاب، وإنخفاض مستوى المعيشة لها، مما كان له أكبر الأثر فى إنتشار التشرد والجريمة، ومن أهم الضغوط التى تسببها الزيادة السكانية على الأسرة :

١- عدم القدرة على تربية الأبناء بما يتفق وطبيعة الأسرة والمجتمع وبذلك يظهر الإهمال النفسى والإجتماعى. وضعف مستوى الضبط الإجتماعى وتكون النتيجة الإنحراف والتشرد والجريمة التى يقع فيها الأبناء.

٢- عدم القدرة على تلبية إحتياجات الأبناء الضرورية أو الأساسية لتكوين النشئ الصحيح. ومن ثم تظهر العديد من الأمراض النفسية والبدنية والإجتماعية.

٣- زيادة المطالب والإحتياجات تجعل الزوجين دائماً فى خلافات دائمة الأمر الذى يؤثر بصورة أو بأخرى على العلاقة الأسرية ويهدد كيان الأسرة.

٤- ويرى الدكتور فتحى سرور أن هناك إرتباط بين المشكلة السكانية وبين المناخ الفكرى الصحى السائد فى المجتمع بل أن هناك إرتباط وثيق بين الزيادة السكانية والتعليم.

٥- إنتشار البطالة :

أدت الزيادة السكانية إلى إنتشار البطالة فى المجتمع المصرى بأشكالها المختلفة. ومن بطالة كاملة إلى بطالة موسمية إلى بطالة مقنعة. الأمر الذى أدى إلى تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن الكبرى آملين فى فرص عمل أوسع. غير أن فرص العمل فى المدن لم تعد أوسع منها فى الريف وبالتالى تفشت البطالة فى المدن والريف وتعتبر الأيدى العاملة فى مصر خاصة فى مجال الزراعة تبحث عن عمل فى نفس الوقت تزداد فيه البطالة المقنعة فى المدن الكبرى وكافة المؤسسات الحكومية.

الإنعكاسات النفسية :

يتعلق الأمر بأن الفرد العاطل لا يشعر بالإنتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذى قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع، فاقداً الإنتماء له، عرضة لأى إستدراج قد يصنع منه عنصراً من عناصر الهدم مع أن التعليم يعد الفرد للبناء لا الهدم، هذا إلى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة وعدم تحمل المسئولية، ومن الممكن أن ينعكس ذلك فى قيام الفرد بأعمال غير متوقعة وقد يقبل الفرد عملاً - بدافع الحاجة - لا يتناسب مع خصائصه وإعداده فيقع فى مشكلة البطالة المقنعة تلك الحال التى يبدو فيها غريباً لا يؤدى فيها عملاً ذا قيمة. ويؤدى ذلك إلى الإحباط وعدم الثقة بالنفس ويتملكه شعور بتفاهة ما يقوم به من عمل لأن هذا العمل لا يتناسب مع قدراته وإعداده وأن أى فرد آخر يمكن أن يقوم به من عمل ووان كان إعداده لا يتناسب مع هذا العمل، وأن هذا الشعور قد يتولد عنه إحساس بالنقص وما يتبع ذلك من إنعكاسات نفسية خطيرة، وتزداد مشكلة فقدان الشعور بالإنتماء وعدم الرضا خطورة عندما. ما يجد الفرد نفسه أمام فئة من الأفراد يحصلون على أعمال هو أحق بها، فيزداد سخطه ويضعف إنتماؤه للمجتمع، وقد أشار «محمود عبد الفضيل» إلى ذلك بقوله: عندما يجد هؤلاء الذين لا يعملون زملاء لهم يعملون لا لسبب إلا أنهم يمثلون ما أطلق عليه البعض رأس المال الرمزى الممثل فى رأسمال إجتماعى أو ثقافى أو صلات والتى تتيح للفرد أن يحصل على وظيفة معينة لا يستطيع غيره الوصول إليها فإن ذلك تكون إنعكاساته على إنتماءات الفرد، وولائه.

الإنعكاسات الإجتماعية

١- لعل من أهم الإنعكاسات والنتائج الإجتماعية لمشكلة البطالة تأخير سن الزواج مما يؤثر على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية ولهذا آثاره الخطيرة على الفرد وعلى المجتمع، إلى جانب إرتفاع معدل الجريمة بين العاطلين والشعور بالإغتراب والإحباط والتعرض لكثير من الإضطرابات النفسية.

٢- إرتفاع معدل الجريمة قد يكون نتيجة لدوافع نفسية مرضية فالواقع المؤلم لهؤلاء الشباب المتمثل فى عدم وجود أمل فى فرصة للعمل لسد حاجاتهم والإنفاق على مطالب الحياة المختلفة وإستنفاذ طاقاتهم تدفع الشباب إلى إرتكاب الجرائم والإنحراف إن البطالة من أخطر المشكلات الإجتماعية وإهمالها يؤدى إلى أوخم العواقب، إنها الباب الموصل إلى كل الشرور، فهى التى تهيء للشباب فرصة التفكير فى مزاولة الإجرام على إختلاف صوره، وقد رأى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله مثل هذا الرأى فقال: إذا جلس الرجل ولم يحترف دعته نفسه إلى أن يأخذ ما فى أيدى الناس وهناك فئة ممن هم فى سن العمل ويرغبون فيه، ولكنهم لا ينجحون فى الإرتباط بأى عمل فليس بينهم وبين متطلبات العمل إلا صلات واهية. لم لم يسبق لهم العمل المستمر فهم بذلك على هامش العملية الإنتاجية والإجتماعية. ولقد أطلق «إسماعيل صبرى عبد الله» على هذه الفئة «المهمشون» ويذكر «أن الإحساس باستحالة الدخول إلى سوق العمل يؤدى إلى تدهور معنويات الكثيرين منهم وضعف بنيتهم وسوء مظهرهم... وكلها أمور تقصيهم أكثر فأكثر عن تلك السوق، ومن البديهى أن يشيع فى أوساط المهمشين فقدان كل شعور بالإنتماء وعادات السكر أو تعاطى المخدرات وأخيراً الإنحدار إلى الجريمة.

٢- بالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة قد تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة بحثاً عن عمل فيتركون أسرهم - ولهذا إنعكاساته الإجتماعية الخطيرة على تلك الأسر - ويذهبون للعمل فى بلاد ينظر الكثير من أفرادها إليهم على إعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. ولهذا إنعكاساته النفسية أيضاً بالإضافة إلى ما يتعرض له هؤلاء من تهديد بالإستغناء عنهم بسبب أو بدون سبب.

الإنعكاسات السياسية

للبطالة بعض الإنعكاسات والنتائج السياسية، حيث أن هناك علاقة بين نسبة البطالة. والإضطرابات السياسية فى كثير من البلدان فالمتعطلون من أكثر فئات الشعب إثارة للشغب والفوضى والإضطرابات والمصادمات السياسية إلى جانب أن البطالة تؤدى إلى السخط الشعبى العام.

وأن التوترات والمخاطر السياسية والإجتماعية التى تنجم عن حالة اليأس والضياع التى يعيشها الشباب خاصة المتعلم متعددة ففئة الشباب تمثل أكبر العناصر ثورية بحكم تكوينها ويشير «مونكادا» إلى أنه فى بعض الأحيان حينما تنتشر البطالة يكون الطلاب أنفسهم طليعة القائمين بحركات الإحتجاج - عندما يضطر الفتيان إلى مقارنة أحلامهم عن المستقبل بالواقع الحالى الذى يعيشون.

ومن هذا فإن مشكلة البطالة قد تصبح تهديداً للإستقرار السياسى والسلام الإجتماعى. ولهذا إنعكاساته أيضاً على التنمية التى ينشدها أى مجتمع.

الإنعكاسات الإقتصادية

١- من الناحية الإقتصادية. فإن المشكلة إنعكاساتها. فالفرد العاطل بعد تكملة دراسته وعدم وجود عمل يتناسب مع دراسته ومع المؤهل الذى استغرق وقتاً طويلاً حتى ناله، يكون فى حالتين: إما أن يبقى فى حالة بطالة. وإما أن يقبل العمل فى أى مجال. وكلا الأمرين خسارة تؤدى إلى عدم إستفادة المجتمع والفرد مما حدث من تعليم وإعداد، وفى كلا الحالتين هناك فاقد لأن ما صرف على الفرد لم يكن له عائد مباشر على المجتمع وعلى الفرد.

٢- وتؤدى البطالة أيضاً إلى قصور مهارات الخريج الذى أعد فعلاً لمزاولة عمل ما، فالمهارات تقل شيئاً فشيئاً نتيجة لعدم الإستعمال وتؤدى البطالة إلى مزيد من البطالة وذلك للركود الإقتصادى المصاحب لها وترك البعض العمل.

٣- وفى ظل البطالة يقبل بعض الخريجين خاصة الجامعيين العمل فى بعض الحرف التى لا تتطلب مستويات تعليمية عالية وهذه تسبب إزدياد البطالة لدى فئة غير المتعلمين.

ومع إستمرار الوضع تكون هناك خطورة تكمن فى أن الفرد يعد فترة طويلة من عمره في البحث عن عمل. وفى هذه الفترة قد يطول الإنتظار لأكثر من ست سنوات حتى يتمكن من الحصول على عمل حكومى - غالباً غير ملائم - وقد تزداد هذه المدة إذا ما استمرت الإستثمارات على معدلها الحالى. وهذه السنوات من المفروض أنها سنوات إنتاج، ومن أهم الفترات حيوية فى حياة الإنسان، ومع هذا تضيع فى البحث عن عمل وإنتظاره.

وعلى وجه العموم فإن لمشكلة البطالة إنعكاسات إقتصادية كثيرة

وخطيرة ويكفى القول بأن هذه الظاهرة - خاصة المقنعة منها - أصبحت سمة من سمات الدول المتخلفة إقتصادياً. فهى إحدى سمات التخلف وترتبط بإنخفاض مستوى دخل الفرد فى المجتمع وبالتالى إنخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التى تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة. وتشير بعض الدراسات إلى إنعكاسات البطالة المقنعة على العمل وتؤثر سلبياً فى الإنتاجية مثل التسيب - عدم الإنضباط فى العمل - التحدث أثناء العمل - قراءة المجلات والجرائد - هبوط مستوى الأداء وبطئه... إلى جانب إرتفاع معدل الغياب من قوة العل خاصة بين النساء المتزوجات... وإنخفاض الإنتاجية لكثرة التغيب والتأخير.

وهناك جانب آخر يتمثل فى أن البطالة المقنعة تؤدى إلى تزايد البطالة الرصيحة حين تصل المؤسسات إلى درجة التشبع، وتترتب على ذلك إنخفاض الإنتاجية. وتأثير ذلك على الجهاز الإعارى والحكومى وفعاليته والقدرة على إصلاحه. إعادة تنظيمه، إصلاح أوضاع العاملين فيه ولجوء بعض هؤلاء العاملين إلى الخارج للعمل فيفقد الجهاز الإدارى كفاءته.

إنعكاسات البطالة على التعليم

من الجدير بالذكر أن الفرد يمكث فترة طويلة بدون عمل، أو يقوم بعمل لا يتلاءم معه، أو عما يمكن أن يقوم به غيره - ممن لم يتعلم مثله - بفقد ثقته بالتعليم ويؤدى ذلك إلى إهتزاز قيمة التعليم فى المجتمع.

إن وجود هذه الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين نالوا حظاً من التعليم بينما هم لا يجدون عملاً وإذا عملوا ففى غير تخصصاتهم وإهتمامهم ينعكس إنعكاس مباشراً على الحافز نحو التعليم. ونحو العمل الجاد داخل معاهد التعليم المختلفة.

أسـباب البطـالة

إن التشخيص الدقيق لظاهرة معينة قد يؤدى إلى إتباع أساليب ملاءمة لمواجهتها والتعامل معها، ومعرفة أسباب أية مشكلة مجتمعية يساعد عى حلها، ولاشك أن لمشكلة البطالة العديد من الأسباب.، منها ما هو متعلق بالناحية الإقتصادية. ومنها ما هو متعلق بطبيعة أفراد المجتمع أنفسهم وببعض النواحى الإجتماعية كذلك منها ما يتعلق بالنواح السياسية. ويرجعها بعض الدارسين إلى المؤسسات التعليمية والتربوية، والمشكلة معقدة ومن الصعب إرجاعها إلى ناحية واحدة فقط. وقد تفاقمت فى مصر شأنها فى ذلك شأن العديد من دول العالم إلا أن ما يضاعف من خطورتها وتعقدها فى المجتمع المصرى هو الطبيعة الدائمة والمزمنة للمشكلة. على نقيض الحال فى الدول المتقدمة التى تعانى من البطالة المؤقتة أو الدورية.

والواضح أن مشكلة البطالة تنتج عادة من إختلال فى سوق العمل لإعتبارات تتعلق بجانب العرض وجانب الطلب، وقد تكون العوامل السكانية بأبعادها المختلفة السبب فى ذلك سواء من ناحية الزيادة السريعة فى النمو، أو من ناحية توزيع السكان، أو من ناحية الهجرة الداخلية والخارجية. وقد تكون هناك من العوامل الأخرى ما يسهم فى وجود تلك المشكلة وإستمرارها. ولعل من أسباب البطالة ما يورده بعض الباحثين من آراء وتثير الكثير من التساؤلات. فهناك من يشير بأصابع الإتهام إلى التعليم والتوسع فيه وما يتعلق به من مجانية ومن الجدير بالذكر أن معظم التفسيرات المتاحة لأسباب البطالة نشأت لتناولها فى البلدان المتقدمة أو أنها تأثرت إلى حد كبير بالإطار النظرى والمفاهيم السائدة من البلدان الصناعية المتقدمة ولاشك فى أن الظروف المجتمعة مختلفة وإن كان بعض هذه التفسيرات قد يلقى الضوء على الكثير من جوانب المشكلة، إن تعدد التفسيرات أمر طبيعى، لأن هذه

المشكلة معقدة لا يصلح لمثلها تغليب تفسير واحد فقط على بقية الأسباب، بعض أسباب مشكلة البطالة تأخذ الصبغة الإقتصادية التى تفسرها على أساس بطء النمو الإقتصادى وبعضها يأخذ صبغة غير إقتصادية تؤدى إلى تفاقم تلك المشكلة حتى وإ كان السبب شيئاً مرغوباً. فالمشكلة السكانية على سبيل المثال قد يكون سبباً فى مشكلة البطالة مع أن الإنسان ثروة لا تضاهى فكيف يصبح مشكلة؟ إن ذلك قد يكون مرجعه إلى سوء تخطيط أو إلى غياب سياسة سكانية واضحة المعالم، أو سوء توزيع السكان، أو قد يكون ذلك راجعاً إلى طبيعة السكان ونوعيتهم، ومن هذا المنطلق تكون المشكلة السكانية سبباً فى ظهور مشكلة البطالة أما التعليم فقد كان من بين الأسباب التى تناولتها الدراسات وربطتها بمشكلة البطالة خاصة بين المتعلمين، وارتبط بذلك تناول مجانية التعليم كسبب حيث أرجع بعض الباحثين البطالة المقنعة إلى التعليم. ولكن المجانية كانت لها مبرراتها الإجتماعية والإنسانية وقد كانت أمراً لا مفر منه خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار مدى كما يمكن أن يكون عليه الوضع الآن فى مجتمع نصفه من الأميين، إن الإحتمال الذى يمكن أن يكون قد نتج هو أن تكون البطالة بين غير المتعلمين، بدلاً من كونها بين المتعلمين بنسبة كبيرة إن من يحاول إرجاع البطالة إلى التعليم ينبغى ألا يغفل وأن يعى تماماً أن التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تحتمله قدراته الذهنية بغض النظر عن وضعه الإجتماعى والإقتصادى، وتوجب الآن أن نتناول لدراسة بعض الأسباب التى نراها وراء البطالة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلى :

١- غياب التنسيق بين التعليم واحتياجات المجتمع :

أهمية التعليم لا تحتاج إلى بيان سواء أعد الفرد لعمل أم لم يعد، فالتعليم غاية فى حد ذاته، والذى يعلم أفضل من الذى لا يعلم فهما لا يستويان بأى حال. إلا أن ربط التعليم بقضية البطالة وكونه ذا علاقة ينطلق من أن هناك

إمكانية أن نعلم ونصل إلى مرحلة المجتمع المتعلم. وفى نفس الوقت، يربط ذلك بحاجات المجتمع واحتياجاته والمتتبع فى السنوات الأخيرة لما «انتهج» من سياسات خاصة تلك التى تسمى بسياسات القبول فى المراحل التعليمية يلاحظ ظاهرة جديرة بالإهتمام يصل منها إلى قناعة بأن ذلك قد يؤدى إلى تزايد نسبة البطالة بصورة مستمرة سواء ما كان منها مقنعاً أو سافراً. ولقد كان لهذا أثره من ناحية كم الخريجين الذين لا يحتاجهم سوق العمل مكان ما اكتسبه هؤلاء من مهارات لا يرقى إلى متطلبات سوق العمل أيضاً ومع هذا فإن الأعداد فى ازدياد واستمرار ذلك معناه زيادة البطالة كل عام. وغياب التنسيق لم يؤدى إلى فائض فى العمالة وفى الخريجين فحسب ولكنه أدى إلى قلة تود هؤلاء بالمهارات اللازمة لسوق العمل ويكمن العيب فى أن دراسات هؤلاء معظمها نظرية غير مرتبطة بالواقع العملى فى المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة، إن التعليم الفنى لم يخطط له، لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف ومن ثم لم يرتبط باحتياجات سوق العمل ولا بحاجات المجتمع.

ويشير «محمد نبيل نوفل» إلى أن البطالة - خاصة بين المتعلمين - قد ترجع إلى (نوعية التعليم فى الدول المختلفة فهو بصفة عامة أقرب إلى الطابع النظرى حتى فى التعليم الفنى والمهنى، وأبعد عن واقع المجتمع وحياته وعمله. وأن التعليم يجعل المتعلم فى كثير من الحالات عالة على المجتمع والإنتاج وليس عنصراً فعالاً أو مساعداً فى عملية الإنتاج) ولسوء التوزيع بين أنواع التعليم المختلفة علاقة بمشكلة البطالة حيث يوجد خلل فى أنواع التعليم الفنى فيستحوذ التعليم التجارى على نسبة كبيرة من الطلاب الملتحقين بالتعليم الفنى... وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض كلفة الطالب الواحد مقارنة بزميله فى التعليم الصناعى أو الزراعى.

إن سوء التخطيط التعليمى يؤدى إلى البطالة بنوعيها، فالتعليم لا يساير إحتياجات البلاد مما ينتج عنه أعداد كبيرة من المتعلمين الذين يطلبون العمل وهم غير معدين لذلك وليس أدل على سوء التخطيط التعليمى ما يتعلق بخريجى دبلوم التجارة فعظم هؤلاء من الشعبة العامة وهذه الشعبة بها فائض لا يحتاج إليه سوق العمل بوصفهم من فئة الكتبة والمجتمع ليس فى حاجة إلى كل هذه الأعداد لا فى الشق الحكومى ولا فى القطاع الخاص. أما الشعب التى يتطلبها سوق العمل كشعبة الإختزال، أو فن البيع أو التلكس أو القانون للعمل بوزارة العدل فلا توجد بها الأعداد الكافية.

وكل هذا إلى جانب أسباب أخرى أدى إلى تكدس الخريجين أمام وزارة القوى العاملة معظمهم لم يتم تدريبه التدريب الكافى والملائم لإحتياجات سوق العمل. ولم يكتسب القدر الملائم من المهارات لا من ناحية برنامج الدراسة أو التدريب والتجهيزات ولا من ناحية المدارس بوجه عام وما بها من معلمين. هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء خاصة خريجو المدارس الثانوية الصناعية. ومراكز التدريب المهنى.

كما أوضحت إحدى الدراسات – لا يفضلون العمل فى الورش ويفضلون الوظائف الحكومية... والأعمال الإشرفية الحرفية ولا يقبلون على الأعمال التنفيذية وذلك لإكتساب وضع المهندس ومقاومة لوضع العامل. أما ما يتعلق بالتعليم الزراعى. فليس هناك تنسيق بين وزارة التربية ووزارة الزراعة والحال ليس أفضل من التعليم الصناعى من ناحية البرامج أو من ناحية التدريب والكوادر الموجودة للعمل فيه. بالإضافة إلى غلبة التعليم النظرى على حساب العملى وغياب التنسيق مع الإحتياجات الإقليمية. وهذا قصور النظام التعليمى من ناحية الكم وعلى أية حال. فإن أصابع الإتهام تشير إلى النظام التعليمى. وذلك من جانب قصور فى إعداد الخريج الملائم من ناحية

التدريب والمهارات أو بعبارة أخرى من ناحية الكيف أما من ناحية الكم والتنسيق بين أعداد المقبولين وحاجات المجتمع فالأمر خارج نطاق النظام التعليمى فسياسة القبول لا تتحكم فيها الوزارة وتمليها إعتبارات سياسية. كما أن الوزارة لها نظرتها التربوية الخاصة باستيعاب الطلاب ومن المهم أن يجد كل طالب مكاناً سواء استعدت الوزارة لذلك ورصدت له الإمكانيات أو لم تستعد أو كان فى نطاق إمكانتها أو خارج نطاقها أما ما يتعلق بالمرحلة الثانوية العامة. تلك المرحلة التى تقود إلى التعليم الجامعى والعالى لنسبة كبيرة من خريجيها - فإن الدراسات تشير إلى جمود خطة الدراسة والمواد المقررة بها - والتخصصات كذلك وعدم مواكبتها لتغيرات المجتمع واحتياجاته.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالى، فبداية نجد أن الدولة قد التزمت بإيجاد فرص عمل لكل خريج وذلك يعود إلى قرار تعيين الخريجين الذى صدر فى عام ١٩٦٢، وهذا الأمر قد يكون مرده إلى أن الدولة قد احتكرت معظم الأنشطة الإقتصادية للتنمية. ولكن ما يحدث أن فرص العمل التى أتاحتها الدولة للخريجين خاصة الجامعيين لم تكن كافية. بل لم تكن فرص عمل حقيقية. وقد شجعت سياسة التوظيف الإقبال على إستكمال الدراسة حتى نهاية المرحلة الجامعية خاصة وأنها لم تكن مكلفة فى ذلك الوقت. ولعل سياسة التوظيف قد أسهمت فى مشكلة البطالة خاصة المقنعة نتيجة لعدة عوامل منها :

١-إن النظام التعليمى ذاته لم يتطور ليقابل حاجات الدولة من ناحية الكيف والمضمون فكانت هناك فجوة بين التقدم التكنولوجى السريع وما يدرس فى الجامعات ومعاهد التعليم العالى هذا إلى جانب إحتلال الأولويات فى البرامج المختلفة.

٢- أن الدولة بدأت في التوسع في الجامعات الإقليمية. وهذا الأمر كان من الممكن أن يكون محموداً من جميع جوانبه، ولكن ما حدث أن هذه الجامعات كانت صورة طبق الأصل من الجامعات الأم فبدأت بفروع في بعض المحافظات ما لبثت أن استغلت بعد ذلك بأقسامها وكلياتها التي لا تختلف شيئاً عن أقسام في كليات أخرى.

٣- أنه في بداية السبعينات تركت الدولة مشروعات التنمية لمبادرات الأفراد العشوائية فظهرت كثير من الأنشطة الإقتصادية في عصرها سمى بالإنفتاح - الذى اعتبر من النوع الطفيلي لإتجاهه إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة أحجم هؤلاء عن جلب العمالة الماهرة المدربة، ومن هنا كانت فرص العمل المتاحة لبعض الخريجين في وظائف لم يعد ما لها أساساً حيث دفعوا إليها نتيجة للحاجة.

٤- إن الدولة من باب إستيعاب المقبولين مع إختصار النفقات توسعت في قبول أعداد هائلة من اللاب في الكليات النظرية التي لا حاجة لسوق العمل إليها وترتب على هذا أن بدت هذه الظاهرة أكثر تعقيداً وأفرزت بعض المشكلات الإجتماعية الأخرى.

٥- ثم أن نظام القبول في الجامعات يعتمد أساساً على مجموع الدرجات في الثانوية العامة فالطالب يوجه إلى الكلية التي يسمح مجموعه بدخولها بغض النظر عن إمكاناته وقدراته الشخصية وحجم الطالب في المستقبل على التخصص الذى وجه إليه مما قد يتسبب في إستمرار مشكلة البطالة - وهذا بالإضافة إلى أن أعداد الطلاب التي تحددها الكليات وتوافق عليها مجالس الجامعات لا تطبق، فهناك قنوات أخرى لزيادة العبء كالوافدين من الدول العربية ونسبة تدخل القرارات السياسية مما يسبب وجود مشكلة البطالة خاصة بين المتعلمين، وبوجه عام فإن ضعف

التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف من أهم العوامل التى سببت وجود مشكلة البطالة بين المتعلمين.

ولقد عبر عن ذلك وزير التعليم الأسبق فى رده على تساؤل حول إنقطاع الصلة بين التعليم والعمل والدور المفقود لمؤسسات التعليم فيما يحدث من صياغة لسياسات التعليم بقوله أنه بالنسبة للعلاقة بين التعليم وسياسة العمل للأسف لا توجد علاقة واضحة حتى الآن فى مصر ولا يمكن أن تنبئ باحتياجات سوق العمل فى الوقت الراهن، وعندما يجتمع المجلس الأعلى للجامعات لرسم سياسة القبول فإنه يحددها بناء على توقعات نظرية أو بالتخمين فليس لدينا تحديد واضح لإحتياجات سوق العمل فى التخصصات العلمية. ومن العوامل التى أضعفت تلك العلاقة ما يتعلق بغياب الآداء والتوصيف الدقيق للمهن مما يترتب عليه عدم معرفة حجم الخلل فى العمالة الحالية من جهة. وعدم دقة تقدير الإحتياجات المستقبلية من جهة أخرى.

٢- التوسع في التعليم مع قصور إمكاناته :

تسعى الدول والشعوب إلى تحقيقه، ولكن على الجانب الآخر يعتبر من العوامل المؤدية إلى مشكلة البطالة سواء بطالة المتعلمين أو غير المتعلمين وذلك لضعف كفاءته وكونه غير كاف، ولهذا فإننا نجد بعض الدراسات التى تشير بأصابع الإتهام إلى النظام التعليمى كأحد أسباب البطالة. والمتتبع لتطور التعليم فى الستينات وما بعدها لا يخطئ توجهاته الأساسية وكيف تمحورت حول التوسع فى التعليم الإبتدائى للوصول إلى الإستيعاب الكامل للملزمين – تأكيد مجانية التعليم من المدرسة الإبتدائية إلى الجامعة – التوسع فى التعليم الفنى – التوسع فى الجامعات الإقليمية، الإلتزام بإيجاد فرص عمل لكل شاب.

أن التعليم إستثمار يعود على الفرد ويجاوز التأثير على المجتمع ولكن التوسع فى التعليم دون تخطيط سوف يترتب عليه عمالة زائدة وسيجعل عدداً كبيراً من الخريجين مرغمين على قبول وظائف لا تتطلب مستوى ما وصلوا إليه من تعليم، إلى جانب وظائف لم يعدوا لها أصلاً فتظهر البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة. ومع أن التوسع فى التعليم ولو بطريقة غير مدروسة وغير مخططة له مبرراته فى رفع المستوى الثقافى للشعب بوجه عام. فإن ذلك لابد أن يؤدى إلى مشكلة البطالة فى حالة عدم إستيعاب سوق العمل للخريجين، أو إستيعابهم فى غير تخصصاتهم مما قد يعتبر تهديداً لما يسمى بالسلام الإجتماعى، هذا بالإضافة إلى أن التوسع يحتاج إلى إستثمارات فى ميدان التعليم حتى لا تتأثر نوعية الخدمة التعليمية التى تقدمها مؤسسات التعليم.

إن ما سبق لا يعفى التعليم والتوسع فيه من بعض السلبيات التى تكون قد أسهمت فى المشكلة، ولكن لو أخذنا فى الإعتبار أهميته فى تفادى مشكلات أكثر خطورة كالأمية لتضاءلت حيثيات إتهامه؛ فالتعليم من صنع المجتمع والشخص يتجه إلى التعليم كى يحمى نفسه من البطالة، ومن ثم لا مبرر لتحميل التعليم كل أوزار المشكلة، فقد كان من حقه أن يطوره، وتعالج جوانب الخلل فيه، وإذا كان التعليم يقوم بمهمة إعداد القوى العاملة، إلا أن الخلل موجود سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف. وينبغى أن نشير هنا إلى أن بعض الدول قد إستجابت للبطالة المعلمة بالتوسع فى التعليم أكثر وأكثر، وفى نفس الوقت تحاول تغيير النظام التعليمى وتطويره حتى تكون مخرجاته أكثر كفاءة لتقابل الأدوار الوظيفية.

ويستخلص من النظرة الكلية للأزمة الملامح التالية :

١- هناك توسع فى التعليم وزيادة شديدة فى التطلع إليه والإقبال عليه وهناك ضغط على مؤسساته.

٢- وهناك جمود فى نظام التعليم وعدم تطويره تطويراً حقيقياً يتلاءم مع متغيرات المجتمع والمتغيرات العالمية.

٣- هناك نقص فى الموارد لمقابلة هذا التوسع مما حدا بمؤسسات التعليم أن تقبل كما دون أن تقيم للكيف وزناً.

٤- مع إنتشار التعليم والتوسع فيه أصبح قبول الفرد لعمل ما مختلف عن ذى قبل ومن هنا كان التعليم فى الريف يمثل قوة طرد السكان.

٥- هناك بطء فى النمو الإقتصادى وقلة فى عرض فرص عمل جديدة.

٦- هناك مشكلة البطالة فلا يجد الخريجون الوظائف، ولا هم على مستواها وما يحدث بها من تغيرات.

لا يمكن إذن أن يُحمل التعليم مسئولية البطالة وحده، وإنما جزء منها ليس فيما يتعلق بالأعداد ولكن، فيما يتعلق بالكيف. إن كل شيء يتغير ومن ثم لابد للتعليم أن يستجيب ويتغير.

الهجرة الداخلية والخارجية

لعبت الهجرة دوراً أساسياً - سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية حيال مشكلة البطالة سلباً وإيجاباً. والمقصود هنا بالهجرة الداخلية الإنتقال المكثف من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث تنتقل القوى العاملة إلى هذه المناطق حيث العمل. وتؤدى الهجرة إلى زيادة معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعى للسكان. فى مناطق الجذب فالمناطق الحضرية أكثر جاذبية من المناطق الريفية وبسبب تيارات الهجرة برزت مشكلة البطالة ثم

تأزمت خصوصاً أن معدلات خلق فرص العمل فى الحضر لم تستطيع أن تستوعب تلك التيارات ولعل هذه الهجرة تكون نتيجة لتحيز السياسة الإقتصادية للدولة وما يترتب عليه من توزيع للإستثمارات بين الريف والحضر بطريقة غير عادلة هذا إلى جانب توفر المرافق والخدمات فى المناطق الحضرية بصورة أفضل منها فى الريفية، وقد أدت الهجرة الداخلية إلى إرتفاع نسبة البطالة فى الحضر حيث يعانى أصلاً من وجود بطالة.

ولما كانت الهجرة غير مخططة، فإن التغيرات فى المعدلات المتعلقة بها كانت غير محسوبة وغير متوقعة. مما أدى إلى صعوبة السيطرة على تلك المشكلة وزيادة الخلل الموجود أصلاً فى سوق العمل، ولقد وصلت المدن والمناطق الحضرية بوجه عام إلى درجة التشبع السكانى وأصبحت الإقامة فيها شبه مستحيلة، وتكونت بها مساكن فى تجمعات عشوائية وتفشت فيها ظاهرة البطالة، وأصبحت هى فى حد ذاتها مشكلة أثرت على نسبة البطالة فى الريف، من ناحية أخرى لم تعد تستوعب القادمين إليها. وقد أصبحت المناطق الريفية بفعل بعض المتغيرات طاردة للسكان مُقلة فى الإنتاج مصدرة البطالة إلى الحضر. أما الهجرة الخارجية فقد كانت لها إنعكاساتها أيضاً على مشكلة البطالة فى مصر ففى بداية السبعينات وبعد حرب رمضان المبارك المجيدة ومع إرتفاع أسعار البترول إرتفعت الهجرة المؤقتة إلى دول الخليج العربية وأخذت شكلاً جاداً نتيجة العديد من الإعتبارات فذهبت نسبة كبيرة من القوى العاملة المصرية المدربة، والعادية إلى تلك الدول للعمل بها، ولقد كانت المخرجات التعليمية لنظام التعليم المصرى كافية إلى حد ما لسد إحتياجات سوق العمل المصرى، إلى جانب الوفاء ببعض إحتياجات الدول العربية الأخرى من عمالة فنية، فلعب ذلك دوراً فى أن تحصل مصر على نصيب كبير من سوق العمل فى تلك الدول. ومن ثم الحصول على مردود

إقتصادى مثلاً فى تحويلات المصريين فى الخارج فى تلك الفترة ولكن الأمر لم يستمر هكذا، فمع بداية الثمانينات وإنخفاض أسعار البترول ومن ثم عوائد دول الخليج وعدم قدرة تلك الدول على تمويل مشروعاتها الأساسية كما كان يحدث من قبل، إلى جانب أن معظم البنية الأساسية قد تمت فى تلك الدول أو فى كثير منها، بدأت تلك الدول تلجأ إلى العمالة الرخيصة من جنوب شرق آسيا وهى عمالة لها مميزاتها، وترتب على ذلك أن بدأت بعض الدول فى الإستغناء عن كثير من العاملين المصريين مما كان له الأثر الكبير فى إزدياد مشكلة البطالة فى مصر منذ تلك الفترة والملاحظ أيضاً أن الدول التى كانت تمثل مصدر جذب للعمالة المصرية تسعى فى السنوات الأخيرة إلى جعل الوظائف وطنية وصحب ذلك نهضة تعليمية فى قطاع الذكور والإناث. ومن جراء ذلك أصبحت الوظائف الإشرافية فى أيدى الوطنيين فى هذه البلاد... وما أصبح موجوداً يمثل عمالة غير ماهرة وأصبح الوضع أنه لا مجال للعمالة حديثة التخرج. وبدأ شرط الخبرة، ومن هنا فإن ما هو مطلوب من العمالة المصرية هو من الموجود أصلاً فى العمل ولديه خبرة، ولا مكان لحديث التخرج وراغب السفر من أجل العمل ولقد كان لعودة العمالة من بعض الدول آثارها كذلك. فبعض العائدين كانوا من العاملين فى الحكومة فرجعوا إلى وظائفهم السابقة التى شغلت بغيرهم ولم تعد فى حاجة إليهم مما زاد من حجم البطالة المقنعة، وبعض هؤلاء لم يكن لهم عمل فى مصر، وبعودتهم يزداد حجم البطالة السافرة. ولعل هذا راجع إلى تقلص حجم فرص العمل فى كثير من الدول العربية، بالإضافة إلى العودة بطريقة غير منظمة، كذلك نجد أن بعض العائدين قد إكتسبوا أنماطاً إستهلاكية ترفيهية فترفعت عن العمل الزراعى واستقرت فى المدن فساهمت فى تفاقم مشكلة البطالة، وينبغى الإشارة إلى أنه كما أن الهجرة تؤثر على توفير فرص العمل

وتوزيعها، فإنها قد تكون سبباً فى ترك المكان وذلك لعدم وجود فرص العمل.

سياسة التوظيف الحكومي

بدأت الدولة فى تعيين الخريجين منذ بداية الستينات، وإذا كان هذا قد حدث من منطلق أن العمل حق لكل مواطن وأن الدولة مسئولة عن التعليم وتحسين نوعيته، كما أنها مسئولة عن إيجاد فرص العمل، إلا أن توظيف الخريجين لم يكن توظيفاً منطقياً ومما يدل على ذلك إرتفاع نسبة العاملين فى قطاع الخدمات إلى إجمالى القوة العاملة دون أن يكون ذلك هادفاً إلى تحسين نوعية الخدمات، فهناك زيادة فى الموظفين العاديين وربما يكون الهدف من وراء ذلك هو إرضاء الناس لأن أيسر الطرق لإرضائهم تعيين أولادهم فى قطاع الخدمات مع الأخذ فى الإعتبار ضآلة المرتبات، والتوظيف ليس توزيعاً لأعداد من الأفراد على وزارات ومؤسسات الحكومة فقط ولكنه عملية هامة فى أى مؤسسة من المؤسسات وفى أى قطاع يتطلب حصر أسواق العمل الفعلية والمصادر الكاملة أو المحتملة لسد الطلب من الحالات الوظيفية فى المؤسسة ومن ثم يتطلب الوصول إلى تلك المصادر الفعلية وبدء عملية التحفيز باستعمال الأساليب العملية، ويتطلب إختيار أفضل العناصر المتقدمة للعمل وتعيينها على الوظائف التى تتناسب مع مؤهلاتها العلمية ومهارتها وخبراتها ومتابعة سلوكها فى العمل وتقويم أدائها.

إن توظيف الخريجين دون أن تكون له سياسة محددة مبنية على واقع إجتماعى مدروس أدى إلى ظهور مشكلة البطالة المقنعة بما لها من إنعكاسات، وأدى إلى تشبع المؤسسات المختلفة بالعاملين، وعدم قدرتها على إستقبال المزيد فكانت البطالة السافرة، ومن هنا يمكن القول بأن قرارات التوظيف التى كانت تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة أدت إلى تفاقم المشكلة

لأنها لم تكن قدرات مدروسة أو أن إنعكاساتها لم تؤخذ فى الإعتبار التحديث التكنولوجى: يؤدى التحديث التكنولوجى إلى الإستغناء عن عدد كبير من العاملين، وإذا كانت القوانين فى الحكومة والقطاع العام لا تسمح بذلك فإن القطاع الخاص أو العمل الحر لا تحكمه هذه اللوائح، وبعد أن كان العمل يؤدى بمجموعة من العمال أصبح نفس العمل يؤدى بعامل واحد فقط يقف أمام آلة تقوم بكل شيء ومن هنا فإن التقدم التكنولوجى قد يكون سبباً فى وجود ظاهرة البطالة، على سبيل المثال فى القطاع الزراعى أدى وجود الحصادات والدراسات والآلات الزراعية إلى ظهور البطالة بين العمالة الزراعية، ولقد لعب العامل التكنولوجى دوراً من خلال شركات الإستثمار الجديدة حيث أن إستخدام الأساليب التكنولوجية المكثفة فى شركات الإستثمار - التى حصلت على مزايا وإعفاءات - جعلها لا تمتص القدر الكافى من العمالة فى سوق العمل.

ومن الجدير بالذكر أن التكنولوجيا المستخدمة فى معظمها مستوردة مصنوعة بعمالة أجنبية ومحاولات استتيانها يكتنفها الكثير من تلك الصناعات التى تخلق فرص عمل حقيقية، هذا إلى جانب أن التقدم التكنولوجى قد أثر على بعض الأعمال وعلى طبيعتها، فبعد أن كان التركيز على الجانب اليدوى والمعمارى. أصبحج الأمر متعلقاً بتشغيل آلة والتعامل معها وفهمها وإصلاحها وصيانتها فدخل بُعد جديد إلى ميدان العمل مركزاً على الكيف لا على الكم.

جمود سوق العمل

وعدم تشجيع القطاع الخاص

يتمثل هذا فى سيطرة القطاع الحكومى على سوق العمل ومشاركة القطاع الخاص بنسبة ضئيلة فى الإقتصاد المصرى، وإحجام المستثمرين نتيجة للتعقيدات الإدارية التى تجابههم فليس هناك مستثمر يريد أن يقضى معظم وقته فى دهاليز الحكومة لاستجداء موظفيها على أوراق لا حصر لها، ولا يستطيع أن يمارس مشروعاته بدونها.

سيادة بعض القيم الإجتماعية

يزيد من مشكلة البطالة المتعلمين سيادة بعض القيم الإجتماعية التى تحط من شأن العمل اليدوى وتحترم العمل المكتبى، مما قد يجعل المتعلمين يرفضون العمل اليدوى ويلهثون وراء الآمال المكتبية التى تعانى من فائض،. فالمتعلمون ذوو الياقات البيضاء يرفضون لبس الياقات الزرقاء وإذا اضطر المتعلم إلى ممارسة السباكة أو الحدادة مثلاً يظل ساخطاً على حاله وعلى حال المجتمع الذى خفض من قدره أو مكانته الإجتماعية، إن معارضة الإشتغال بالعمل اليدوى قد تكون نتيجة لبعض المفاهيم المتعلقة به، والتى تبدو واضحة فى نظرة المجتمع إليه وسيادة بعض القيم الإجتماعية وإستمرارها هى مسئولية نظام التعليم كما أن تعديلها من مسئوليته كذلك.

إن الكثير من المتعلمين لا يعتبرون القيام بعمل يدوى أمراً وارداً وإذا فعلوا ذلك فلمدة مؤقتة حتى يأتى العمل الحكومى، والسبب المكانة الإجتماعية والنظرة إلى العمل اليدوى، وقد تكون هذه النظرة تحت ظروف الحاجة قد تغيرت ولكنها على أية حال مازالت موجودة والعقلية الموروثة تجعل العمل اليدوى شيئاً مرذولاً.

بطء النمو الإقتصادي

والتخطيط غير المتوازن للإستثمار

تنتج مشكلة البطالة فى قصور النمو الإقتصادى عن ملاحقة النمو السكانى وما يترتب عليه من زيادة القوى العاملة إلى جانب ضعف المدخرات المحلية وعجزها عن توفير الإستثمارات لخلق فرص العمل فمن الطبيعى مع بقاء معدلات نمو التعليم. ومعدلات النمو السكانى على مستواها وفى حالة بطء النمو الإقتصادى أن تظهر مشكلة البطالة وتتراكم عبر السنين. أن مشكلة البطاقة هى فى الواقع نقص فى فرص العمل المتاحة مقارنة بالفرص المطلوبة. ولاشك أن معدل نمو الإقتصاد وحجم الإستثمار ومواصفاته تؤثر على فرص العمل المتاحة.

اندثار بعض الحرف والصناعات

هناك بعض الحرف والصناعات التقليدية التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى، تمثل مصدراً للرزق لدرجة أنها جذبت بعض الأسر بكاملها، وقد كانت تلك الحرف تُورث بدأ بعض هذه الحرف يندثر بالتردى. وكان إنتشار التعليم أحد أسباب إندثارها. وتعتبر هذه الحرف وما يرتبط بها من تعليم أقرب ما يكون إلى نظام التلمذة الصناعية وبعد التقدم التكنولوجى وإنتشار التعليم والإنفتاح الذى حدث فى السبعينات والذى صحبه تدفق للصناعات المستوردة دخل المستورد مكان ما يصنع محلياً، إختفت بعض هذه الحرف بعد أن كانت تمتص نسبة سوق العمل، فأسهم فى إختفاؤها فى رفع نسبة البطالة.

التسيب في تطبيق قوانين العمل

يعتبر عدم الإلتزام بتطبيق قوانين العمل الخاصة بمنع عمل الأطفال أحد الأسباب وراء إنتشار ظاهرة البطالة، فعندما يلجأ أصحاب الأعمال إلى تشغيل صبية لضعف أجورهم، وسهولة قياداتهم والتهرب من قوانين التأمينات الإجتماعية، فإن ذلك معناه تقلص العمل أمام الشباب والإستغناء عنهم بأطفال لم يصلوا إلى سن العمل بعد، بل أنه من المفروض أن يكونوا فى مرحلة تعليمية، وعندما يحدث ذلك تتفاقم مشكلة البطالة، ويشير أيضاً إلى عدم قدرة النظام التعليمى على الإحتفاظ بالأفراد فى سن التعليم، مما قد تكون له إنعكاسات على فرص العمل المتاحة فى المجتمع.

التعليم ومشكلة البطالة

إذا كانت البداية فى حل مشكلة البطالة تكمن فى قدرة النظام الإقتصادى فى الدولة على إستيعاب الخريجين، وخلق فرص عمل فى قطاعات الإقتصاد المختلفة فإن إعداد هؤلاء الخريجين لإحتياجات سوق العمل ناحية. وتوعية الأفراد وتعديل إتجاهاتهم وصقل ميولهم من ناحية أخرى. إن تحديث الدولة يرتبط بما لديها من القول العاملة. وعملية تكوين رأس المال البشرى تعنى إعداد الأفراد ذوى المهارات والقدرات والتعليم والخبرة اللازمة بالأعداد المطلوبة والتوعية الملائمة لزيادة معدل التنمية الإقتصادية والإجتماعية وامتصاص الأفراد ليلتحقوا بالمؤسسات المختلفة الإنتاجية والخدمية. وتقع على عاتق مؤسسات التعليم الكثير من المهام المتمثلة فى ضرورة تأهيل القوى العاملة فى الإتجاه المطلوب والعمل على تدريبها ومراجعة ذلك من حين لآخر. وإعطاء الأهمية للتدريب التحويلى

فى المستويات المختلفة والتطوير المستمر للتعليم لملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى حتى يمكن تأهيل الخريجين لملائمة متطلبات القدرة التكنولوجية المتميزة، إن على التعليم الزراعى أن يراعى أن تشغيل القوى البشرية قد تحرك من التشغيل الأكثر مشقة إلى التشغيل الأكثر مهارة. وهذا لا يكون إلا من خلال مؤسسات التعليم.

ولقد كان للتعليم علاقة بإعداد القوى العاملة كماً وكيفاً، ومازال الأمر كذلك. فالأفراد ينظرون إليه كوسيلة للحصول على عمل أو وظيفة جيدة وبمجرد أن يحصل فرد على شهادة فإنه يلجأ إلى البحث عن وظيفة.

الحلول المتبعة على مشكلة البطالة

١- التخطيط لإعداد القوى العاملة :

يعتبر التخطيط للقوى العاملة أحد مداخل التخطيط التعليمى. وما يمكن أن يقوم به التخطيط التعليمى هنا هو مقدرته على تحويل الحاجة من القوى العاملة إلى متطلبات تعليمية. وفى تحديد لهذه المتطلبات تراعى الإختلافات بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وبين المناطق المختلفة، أن من الأهمية بمكان فى ميدان التخطيط التعليمى جعل البرامج المختلفة أكثر إستجابة لأهداف الدولة الإقتصادية عن طريق البرامج التدريبية المتنوعة لمقابلة متطلبات القوى العاملة، أن التنبؤ بالقوى العاملة يمكن أن يكون متعلقاً بالمتطلبات التعليمية.

أن التعليم لابد أن يلعب دوراً متزايداً، وعليه أن يغير بعضاً من مبادئه التى كان يركز عليها، ما عليه أن يستجيب لحركة المجتمع فى المناطق الحضرية والريفية، وإذا كان مدخل القوى العاملة قد تعرض لنقد من عدة

جوانب منها أنه يضيق أهداف التعليم لتصبح بأهداف إقتصادية وفقط وليس بأهداف مجتمعة أوسع، فإنه يجب أن تؤخذ فى الإعتبار أن أى نظام تعليمى يجب أن يمد المجتمع أيضاً بالعمالة الماهرة والمدربة والمطلوبة، وأن تخطيط برامج التعليم يجب أن يكون مرتبطاً بذلك، إلى جانب كونه قيمة فى حد ذاته وله أهداف أخرى غير الأهداف الإقتصادية وأن العلاقة يجب أن تكون موجودة وواضحة بين فرص العمالة المطلوبة ونمط الإعداد المهنى حسب قطاعات الإقتصاد، هذا إلى جانب التدريب فى الخدمة وقبلها حتى يمكن أن يزود الفرد بالمهارات الضرورية لمقابلة مهنة معينة وأنه يكون على مستوى تلك المهنة وما تحدث لها من متغيرات وكى يكون التخطيط التعليمى فى الإتجاه السليم لابد أن ينطلق من إفتراض أن لدينا تنبؤات بالعمالة فى سنة معينة لكل قطاع من القطاعات الإقتصادية. ولكل منطقة من المناطق. هذا بالإضافة إلى معلومات عن نسبة العمالة فى كل قطاع إقتصادى، أن من الأهمية البدء بالمواصفات التى يجب أن تكون فى كل مهنة من المهارات وقدرات وأن تتم ترجمتها إلى مراجع ومناهج دراسية.

إن نقطة البداية يجب أن تكون فى سوق العمل. وهذا الأمر مهم للإنتاجية، إلى جانب كونه متعلقاً برضا الفرد عن العمل وثقته بنفسه. فإذا ما شعر أنه مزود بالمهارات اللازمة لأداء وظيفته شعر بالأمن الوظيفى.

وبالرغم من هذه الصعوبات بالرضا إلى جانب تخطيط القوى العاملة إلى تمويل مالى، وإلى تجهيزات وبناء قوى بشرية قادرة على القيام بالتدريب. إلى جانب الحاجة إلى تخطيط المناهج الدراسية والبرامج التدريبية، إلا أن هذه أمور فنية يجب أن تراعى، إلى جانب بعض الأمور المحددة لتخطيط التعليم مثل :

* إعتبار العمل حق من حقوق الإنسان لتوفير الكرامة.

* القوانين المنظمة للعمل، وخاصة تلك التى تحدد الحد الأقصى لساعات العمل – المشروعات الجديدة أو التوسع القائم فيها.

* يتيح أعمالاً جديدة ذات مهارات معينة.

* التقدم التكنولوجى فى النشاط الإقتصادى والإجتماعى ودور المتخصصين والفنيين فى هذا المجال والحاجة إلى مهارات بدرجات متفاوتة. ويجمع التخطيط التعليمى بين مواصفات الوظيفية أو المهنية التى يعد الفرد لها ومواصفاته من ناحية الكفاءة العلمية «التعليم» والكفاءة العلمية «التدريب» والكفاءة الفنية «الخبرة» هذا إلى جانب الكفاءة السلوكية بمعنى الصفات التى يجب أن تتوافر فى الفرد حتى يكون على مستوى الواجبات الوظيفية، من هذا المنطلق يمكن تخطيط دور المؤسسات التعليمية من ناحية ما تقدمه من خدمات كماً وكيفاً وتنمية القوى البشرية التى تعتبر أحد المقومات الأساسية لعلاج مشكلة البطالة كما يصفها «منصور أحمد» بأنها تحريك وصقل وصياغة القدرات والكفاءات فى جوانبها العملية والفنية والسلوكية ولا يمكن أن تحدث هذه التنمية إلا بالتعيم الذى لا يمكن أن يقوم بدوره إلا إذا خطط له بطريقة علمية. والهدف هو إمداد الإنسان بالمعلومات والمعارف والنظريات والمبادئ والقيم التى تزيد من طاقته على العمل وتعده له وبالتدريب كذلك كى يصل بأدائه إلى الأفضل ويحسنه بصقل مقدرته وإستغلال طاقته وزيادة خبرته ومعايشة المواقف المختلفة الفعلية للعمل.

ويتضمن تخطيط العمل، تطوير نظمه بما يفى باحتياجات التنمية الواقعية والسؤال الذى يطرح نفسه هذا فيما يتعلق بنظام التعليم ونوعه هو أى نوع من التعليم يلزم لمهنة معينة ولوظيفة إجتماعية معينة؟ ويترجم هذا إلى

برامج فى داخل المدرسة وخارجها بدلاً من أن نسأل أى وظيفة إجتماعية تصلح لهذا الخريج؟ أن نقطة البداية يجب أن تكون متمثلة فى السؤال ماذا يريد المجتمع من هذا الخريج وما هى وظيفته؟ فمن المنطقى أن يرتبط التعليم بمهمة إجتماعية محددة من خلالها تتحدد آفاقه كماً ونوعاً. ويقوم التعليم بوظيفة إجتماعية إقتصادية عندما يربط بين التعليم وإحتياجات المجتمع من القوى العاملة مع عدم إغفال الأهداف الأخرى التى يسعى إلى تحقيقها، فلو قبلت أعداد كبيرة فى مؤسسات التعليم من الطلاب وهى غير مستعدة لذلك فإنها ترهقها ولا تقوم بالإعداد الجيد لها لأن ذلك فوق طاقتها مما يؤثر على الخدمة التعليمية بتلك المؤسسات كما أنها ترهق الدولة على الجانب الآخر بالإلتزام بتشغيل ما يفوق طاقاتها من خريجين فى تخصصات ربما تكون غير مطلوبة أو أنهم ليسوا على المستوى المطلوب.

من هذا المنطلق يعد ربط سياسة التعليم وتخطيطه بحاجات المجتمع أمراً ضرورياً، إلا أن هناك بعض المحددات التى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار عند تخطيط التعليم يتناولها «محمود سعد» كما يلى:

١- تصميم نماذج تعليمية فنية مختلفة بعد مراحل التعليم الإعدادية. واثانوية ومنحها كل فرص النجاح الممكنة لاستقطاب العدد الكافى والتوعية الجيدة من الطلاب.

٢- تقنية التعليم الثانوى العام بإدخال عدد من الحرف والصناعات إليه.

٣- إعادة النظر فى صياغة مناهج التعليم فى الجامعة.

والتخطيط التعليمى لابد أن يركز الإنتباه على إنشاء الجامعات الإقليمية بحيث لا تكون صورة طبق الأصل من الجامعات الأخرى الموجودة - إن التخطيط التعليمى وما يرتبط به من تنبؤات بالقوى العاملة كأساس له يعتمد

على رؤية فلسفية لدور التعليم فى المجتمع الحديث تلك الرؤية التى تنطلق من أن قوة العمل يمكن أن تقسم إلى مجموعات من الأفراد يمارسون مجموعة من الوظائف، وكل مجموعة من الوظائف تحتاج إلى مجموعة من المهارات المختلفة والمعارف المطلوبة لأدائها. وإن نسبة كبيرة من المهارات والمعرفة يمكن إكتسابها خلال النظام التعليمى، الذى تُعد إحدى مهامه الأساسية توفير وتأمين تلك المعارف والمهارات.

إن التخطيط التعليمى وما يرتبط به من تنبؤات بالقوى العاملة كأساس له يعتمد على رؤية فلسفية لدور التعليم فى المجتمع الحديث، تلك الرؤية التى تنطلق من قوة العمل يمكن أن تقسم إلى مجموعات من الأفراد يمارسون مجموعة من الوظائف، وكل مجموعة من الوظائف تحتاج إلى مجموعة من المهارات المختلفة والمعارف المطلوبة لأدائها وإن نسبة كبيرة من المهارات والمعرفة يمكن إكتسابها خلال النظام التعليمى، الذى تُعد إحدى مهامه الأساسية توفير وتأمين تلك المعارف والمهارات.

والتخطيط التعليمى سواء ركز على الجانب الكمى، أو على الجانب النوعى، أو كليهما لابد أن يكون فى تناغم مع السياسة التعليمية ولابد أن يراعى أيضاً إهتمامات الأفراد وحقهم فى التعليم والإختيار. ومن هنا فإن سوق العمل ليس هو المحرك الوحيد للتخطيط التعليمى إن هناك إعتبارات أخرى تتعلق بالسياسة التعليمية والدستور وكذلك الأفراد أنفسهم، فمهما قيل من وضع على تخصصات معينة فإن حق الفرد فى أن يختار دراسته التى تناسبه لابد أن يكون مكفولاً على أن يتحمل تبعة لذلك. ولعل فى تجربة جمهورية المانيا الإتحادية ما قد يكون مفيداً، ففى بداية الستينات إزداد عدد الطلاب ومن ثم الخريجين – وفى بداية السبعينات ظهرت فى مجال العمل مشكلات حادة، أعداد من الخريجين فى تخصصات كثيرة تفوق فرص العمل المتاحة أمامهم بالنظر، ولم يتجه الرأى العام إلى وضع قيود على

القبول فى بعض التخصصات - تحسباً لحاجة إلى الخريجين فى بعض مجالات العمل المهنى - لما ينطوى عليه ذلك من مخالفة لأحكام الدستور بل على العكس إتجه الرأى إلى قرار حق الفرد فى أن يتعلم وأن يختار بنفسه دراسته ومهنته، وأن عليه أن يتحمل ما قد يترتب على ذلك من مخاطر وهذا الرأى له ما يبرره شريطة أن تفتح إستثمارات وإن تخلق فرص عمل جديدة منطلقة من سياسة إقتصادية قائمة على اتنمية المستمرة، إن التعليم بمؤسساته هو السبيل لتنمية المهارات المهنية والمعرفية التى تقابل إحتياجات المجتمع من العمالة، إلى جانب وظائفه الأخرى المتعلقة بنقل الثقافة والقيم، وإعداد الفرد لأدوار إجتماعية متوقعة والمحافظة على النظام الإجتماعى، ولا يمكنه القيام بوظائفه دون تخطيط كما أن القوى العاملة كماً وكيفاً تُعد أساس الإنتاج والتقدم وأساس الإستقرار والأمن وتخطيطها يعنى السعى لإعداد المواطنين للعمل من جهة وتوفير العمل من جهة أخرى.

التربية المهنية :

تعتبر التربية المهنية عنصراً هاماً لتنمية الموارد البشرية فى المجتمع، وليس الأمر مقصوراً على التعليم الفنى بأنواعه فحسب ولكنه متعلق بكل نظم التعليم ومؤسساته، فبالرغم من أن أهداف التربية عامة تشمل جوانب الفرد المختلفة، فإن إعطاء الإهتمام الأكبر للتربية المهنية يجب أن يحظى بالعناية. ذلك لسرعة التغير فى الوظائف والمهن، ووجود فجوة بين ما يعطى فى المدارس وبين عالم الأعمال.

ويوجه «على شلتوت» النظر إلى أهمية التكامل بين المواد الأكاديمية والمواد المهنية وإلى التوجيه العلمى السليم للطلاب فى المدرسة وتوعيتهم، وتوجيههم إلى عالم الأعمال، ومساعدتهم على إختيار الأعمال والوظائف التى تتناسب كما تجعل الطلاب على معرفة بسوق العمل.

والتربية المهنية يمكن أن تكون فى المراحل التعليمية الثلاث إبتدائى، إعدادى، ثانوى. كل له دور يجب أن يقوم به ويختلف حسب طبيعة المرحلة وطبيعة الفرد فيها. فتكون التربية المهنية فى المرحلة الإبتدائية مركزة على المعرفة الواسعة للوظائف والأعمال.. مع صور الصفات والمهارات التى يحتاج إليها الفرد للنجاح فى هذه المهن. أما المرحلة المتوسطة (الإعدادية) فتكون عبارة عن دراسة إستكشافية أعمق متعلقة بالمعرفة المهنية واستكشاف المهنة، أما الثانوية يجب أن يتم فيها إعداد عملى للمهن والأعمال المختلفة - حيث يمكن التعرف على الإهتمامات والميول الفعلية والإستكشاف العميق لمهنة واحدة والتركيز عليها ومزاولتها عملياً - وللتربية المهنية أدوار متعددة، حيث إنه من المفترض أنها تساعد فى عملية إمداد المجتمع بالقوى العاملة المدربة على المدى البعيد. كما أنها تساعد على إشباع حاجات الطلاب وتعديل إتجاهاتهم وصقل ميولهم. هذا إلى جانب وسيلة لتقليل الإختناقات فى سوق العمل ويتوقع أن تسهم فى مقابلة حاجة المجتمع للتغلب على حلقة الفقر كما أنها وسيلة لمساعدة الطلاب على إكتشاف العلاقة بين طموحاتهم المهنية ومحتوى المقررات الأكاديمية. ومدى أنساق تلك الطموحات مع ميولهم واستعداداتهم.

دور التعليم من خلال مفهوم التربية المستمرة

إن سرعة التقدم التكنولوچى تلقى بالمسئولية على التعليم ومؤسساته وغنى عن القول أن خريج الجامعة والمعاهد الأعداد المتوسطة الفنية وغيرها مطالب بما لم تؤهلهم به المؤسسة التعليمية التى تخرج منها، ومطالب بأن يضع نفسه فى حالة تعلم مستمر ليوفق بين قدراته وما يستجد فى المجتمع من عالم الأشياء أو حتى فى عالم الأفكار حتى يكون أكثر فعالية فى أداء دوره.

وللتعليم دور فيما يتعلق بتحقيق مفهوم التربية المستمرة، وهذا الدور يكون بداية فى فترة التعليم ذاتها، حيث تقوم المؤسسات التعليمية بتزويد الفرد بطرائق البحث عن المعرفة والكيفية التى يستطيع بها الفرد التعلم الذاتى فلا يكون الإعتماد كلياً على المدارس، ولكن بالإعتماد على الذات فى الحصول على المعلومات وفى التنمية الفكرية للفرد، إن وظيفة مؤسسات التعليم تكمن فى تعليم المتعلم كيف يتعلم؟ هنا سيكون على مستوى العصر المتغير. وستكون لديه فرصة للحراك الوظيفى وسيكون على مستوى وظيفته مما قد يسهم فى معالجة مشكلة البطالة.

ويعتبر التدريب أحد أساليب التربية المستمرة وهو مهم لإمتصاص الأفراد المنتمين إلى البطالة سواء كانت صريحة أو مقنعة، إذا كان الهدف من إعداد القوى العاملة هو الحصول على أفراد مؤهلين، يستطيعون القيام بأعمال توكل إليهم، فإن التدريب مهم لتنميتهم وجعلهم على مستوى ما يحدث من تغيرات وعلى مستوى التقدم العلمى والتكنولوچى والتدريب محور أساس فى تنمية وتطوير القوى العاملة، ويتضمن التدريب بالضرورة تعليماً رغم ما بينهما من إختلاف، فإذا كان التعليم يتجه إلى الفرد فإن التدريب يتجه بالدرجة الأولى نحو الوظيفة، كما أن التدريب غالباً ما تكون مدته قصيرة وتغلب على أدواته ومواده الجانب العملى أكثر من الجانب النظرى.

وينبغى أن يؤخذ فى الإعتبار أن طرائق التعليم المستمر ليست بالضرورة فى فصل دراسى، أو من خلال برامج تدريبية، ولكن ذلك يمكن أن يكون من خلال القراءة أو الممارسة، وقضية التعليم المستمر مسئولية الأفراد، كما أنها مسئولية المؤسسات التعليمية. فمسئولية الأفراد ذاتية فهم فى تعليم دائم أما القناعة بأن الفرد قد تعلم وتخرج فهذه خرافة، فالعلم سريع التطور والتغيير، وتهيئة الفرصة للأفراد للقاء وحضور المؤتمرات والندوات

والإستزادة من العلم والمعرفة وتجديد المعلومات عملية مشتركة تحقق الفائدة للخريج كما أن عائد ما كبير على المجتمع، ويؤدى إلى سرعة الحراك الوظيفى ورفع الكفاءة والإنتاجية. وهذا يكون له مردوده على المجتمع بوجه عام ولاشك أن التعليم ضرورة تفرضها سرعة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية. وتزايد حجم المعلومات وظهور فروع جديدة للعلم. إلى جانب ظهور بعض المهن والحرف واندثار بعضها.

التوجيه المهني

لعل من الأمور التى يمكن للتعليم أن يلعب فيها دوراً، ما يتعلق بتوجيه الفرد إلى المهنة التى تتناسب مع ميوله وقدراته، من منطلق أن الفرد فى مهنة لا تناسبه قد تكون له إنعكاسات على الفرد وعلى أدائه ومدى رضاه عن وظيفته، ومن ثم إنتاجيته، إن إجبار الناس على إمتهان مهنة معينة فيه خطأ. فالإنتاج يستلزم أن يكون لدى الفرد الرغبة والدافع النفسى على ممارسة عمل من الأعمال، ومن هنا كانت حرية الإختيار بما يتلاءم مع الميول ومع القدرات، ولكن حرية الإختيار لا تزتى عن طريق معرفة بطبيعة المهن ولهذا كان التوجيه المهنى. ويقصد بالتوجيه المهنى مساعدة الفرد على إختيار المهنة التى تتناسب وقدراته واستعداداته وميوله ودوافعه وخططه بالنسبة للمستقبل أى آماله وتطلعاته.

وهناك من لا يعرفون شيئاً عن طبيعة بعض المهن الموجودة فى سوق العمل، أو أنهم لا يعرفون قدراتهم وما يتناسب معها من أعمال فيقبلون بعض الأعمال لأنهم لا يستطيعون الإلتحاق بأى عمل آخر لعدم وضوح الرؤية، ومن هنا تكون ضرورة التوجيه المهنى، فقد يكون عاملاً حاسماً فى الحراك الوظيفى إلى جانب إختيار الفرد لمهنته التى تناسب طبيعته، ولا يتعلق الأمر

بمهنة واحدة فقط ولكنه قد يتعلق بمجموعة من المهن تتناسب مع قدرات الفرد وتقوم المدارس والجامعات بجانب كبير من عملية التوجيه المهنى، حيث تتيح للفرد التعرف على قدراته، وعلى طبيعة المهن الموجودة وتساعده فى إتخاذ القرار بشأن ما يود أن يفعله فى المستقبل، وكيف يمكن أن يختار ذلك ومن المنطلق أن المجتمع يتغير والمهن نفسها قد تتغير، فما كان موجوداً بالأمس لم يعد موجوداً الآن وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجى، ومن المعروف أن المهن الجديدة تتطلب مهارات جديدة قد لا يتقنها عامل بالأمس.

وإختيار المهنة قد يكون مشكلة كبرى من المشكلات التى تواجه الشباب ويمثل عملية معقدة تتدخل فيها عوامل أسرية وإجتماعية وإقتصادية ومع ذلك يظل للتوجيه المهنى أهمية.

من أهداف التوجيه المهني ما يلي :

١- تعريف الفرد بالقدرات والمهارات والمؤلات التى تتطلبها المهنة وشروطها.

٢- تعريف الفرد بظروف مجموعة من المهن وواجباتها ومزاياها.

٣- مساعدة الفرد فى الكشف عن قدراته واستعداداته وميوله والعمل على تنميتها وتطويرها.

٤- مساعدة الفرد على إتخاذ قرار بشأن إختيار المهنة.

٥- إحاطة الفرد علماً بالمعاهد والمؤسسات المختلفة التى تقوم بتقديم التعليم والتدريب الفنى لراغبى الإلتحاق بالوظائف المختلفة وشروط الإلتحاق بها ومدة الدراسة.

ولعل من مزايا التوجيه المهني التوفيق أو المواءمة بين الفرد وبين ما يلائم من مهن مما قد يؤدى إلى حسن تكيفه إجتماعياً، إلى جانب وضع

الرجل المناسب فى المكان المناسب، وربط التعليم بسوق العمل قد يساعد على المساهمة فى خفض نسبة البطالة.

ويرتبط بذلك أيضاً الإرشاد الأكاديمى خدمة تعليمية يجب أن تتوافر فى أى معهد علمى. إن الطلاب فى بعض الظروف يزج بهم فى تخصصات لا يميلون إليها وتكون النتيجة فشلاً شخصياً وأسرياً وإجتماعياً... وكثيراً ما يقبل الطلاب على تخصصات مطلوبة وقت إلحاقهم بالجامعة ثم لا يجدون فرص للعمل بعد تخرجهم. مما ينمى أزمات البطالة كلية ومقنعة.

إن التوجيه المهنى والإرشاد الأكاديمى ممارسة موجودة فى كثير من الدول المتقدمة وقد أخذت بها العديد من الدول النامية كذلك وهى هامة إذا ما قام بها متخصصون لديهم الفهم الواعى والبيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال المختلفة والبرامج والتخصصات المطلوبة لها.

التعليم ونشر الوعي

ثمة دور آخر للتعليم يتعلق بالوعى، وعى الأفراد القلى وإتجاههم نحو العمل، فمن واجب التعليم تغيير نظرة المجتمع إلى العمل فمجتمعاتنا تنظر إلى العمل اليدوى نظرة إحتقار، وينعكس ذلك فى الإتجاه نحو التعليم النظرى سواء أكان ذلك على مستوى المدارس الثانوية أو على مستوى الجامعة ليتحول هؤلاء بعد ذلك إلى موظفين خلف المكاتب دون فعالية تذكر أو جهد يبذل.

إن تغيير النظرة الإجتماعية والإتجاهات السلبية إلى الحرف وبعض المهن من أساسات عمل النظام التعليمى وفى مقدوره أن يؤدى هذا العمل. إن التعليم مطالب بأن يضع فى الإعتبار البعد الإجتماعى المتمثل فى تصحيح

الأوضاع الإجتماعية السلبية التى سادت فى الفترة الماضية، والعمل على ترسيخ قيم جديدة تعلى من شأن التعليم المنتج فى المجتمع أياً كان نوعه. وقد بينت إحدى الدراسات أن تغيير القيم السلبية للأعمال اليدوية يأتى من رفع المستوى الثقافى والخلقى وهذا لا يتأتى إلا من خلال المؤسسات التربوية المختلفة ومن أهمها المدرسة.

وعن دور التعليم العالى فى نشر الوعى ما يلى :

١- إعادة الإعتبار إلى العمل المهنى والتقنى وغرس روح المبادرة التطبيقية.

٢- العمل على تنويع التعليم العالى وتوزيعه بما يضمن الإعداد للعمل والتكوين المستمر فى الوقت المناسب.

٣- أن يتوجه إلى الدراسات الميدانية.

وإعادة الإعتبار إلى العمل المهنى إتجاهاً وممارسة يكون عن طريق إعداد الدورات التدريبية فى مجال الحرف والمنتجات الشائعة فى المجتمع، والمرتبطة ببعض البيئات كى ينتشر الوعى بين الأفراد بأهميتها وكى تعدل من الإتجاهات السلبية نحو العمل وممارسته ويكون دور مؤسسات التعليم والتدريب فى نشر الوعى التقنى بين الطلاب وذلك خلال المناهج المختلفة والأنشطة المصاحبة لها، ومع ضرورة الربط بين التخطيط للمشروعات وبين التخطيط لإعداد الأفراد وتدريبهم.

التدريب التحويلي

يهتم التدريب التحويلى بمساعدة الأفراد على الإنتقال من مهنة إلى أخرى وفقاً لإحتياجات سوق العمل، ولهذا فقد يعالج التشوهات الموجودة فيه وينطلق من أن هناك فائضاً فى تخصصات لا يحتاج إليها سوق العمل. ويستلزم الأمر تدريب هؤلاء لإلحاقهم فى هذه التخصصات التى تعانى من عجز، وقد يهدف كذلك إلى المساهمة فى حل مشكلة البطالة المقنعة حيث يعمل على إعادة تدريب العاملين لإعادة توزيع بعضهم. إن الحاجة ماسة إلى إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل لإمتصاص التخصصات التى تعانى من فائض، وتزويد أفرادها بالمهارات اللازمة التى يحتاجها سوق العمل ويؤكد «عاصم عبد الحق» أهمية التدريب التحويلى وبرامجه المختلفة لإكتساب الفرد المهارة والقدرة اللازمة لمزاولة المهنة التى يزداد الطلب عليها.

إن الأمر يتطلب إستغلال مراكز التدريب بطاقاتها القصوى، وإخضاعها للأساليب العلمية والتربوية، وأن تتولى الإشراف عليها جهة محددة، فلا تتعدد جهات الإشراف إلى جانب ضرورة التعاون بين الأجهزة المعنية بتنمية الموارد البشرية وذلك للإرتفاع بمستوى الأفراد حتى يكونوا على مستوى المهنة ولعلاج الإختناقات التى توجد فى سوق العمل.

تعليم الحرف

من منطلق أن حل مشكلة البطالة ليس مسئولية حكومية فقط ولكنها تتعلق بالأفراد كذلك، فإنه يجب العمل، على تعليم الحرف وإنتشارها بين أبناء المجتمع.

وتعليم الحرف قد يؤدى إلى تحول القوى البشرية فى سن العمل من فئة

مستهلكين إلى فئة منتجين، وذلك عن طريق معرفة مهارات الإنتاج واكتسابها مما يجعلنا نعتمد على أنفسنا فى منتجات كثيرة نستوردها ولا تمثل معضلة بأى حال. وليس هناك ما يمنع من تدريس بعض الحرف التى يهجرها بعض الأفراد فى وقتنا الحاضر والعمل على تطويرها بما يتلائم مع مقتضيات العصر، ومن هذه الحرف على سبيل المثال الصيد والزراعة والصباغة والحياكة بدلاً من الإعتماد على الأشياء الجاهزة والمستوردة من الخارج لتخلق فرصاً للعمل لغيرنا ونصبح نحن فى عداد المستهلكين، وهناك الكثير من هذه الممارسات فى نظامنا التعليمى الآن تتعلق ببعض هذه الأنشطة الحرفية تحت ما يطلق عليه (مجالات) إلا أن الواقع يشير إلى عدم الجدية فى التنفيذ إلى جانب أن هناك عجزاً كبيراً فى المتعلمين المؤهلين لهذا الغرض.

ويرتبط بتعليم الحرف العمل على تنمية الصناعات قليلة الميكنة وذلك إمتصاص نسبة معينة من العاطلين من ناحية وتخفيف الضغط على التعليم من ناحية أخرى، خصوصاً أنه من الواضح أن مستوى الخدمة التعليمية ليس على المستوى المطلوب وأن الدولة لا تستطيع أن تتحمل تكلفته والتوسع فيه.

تقدير العمل وتأصيل الإنتماء

للتعليم دور كبير فيما يتعلق ببعض المشكلات التى يعانى منها المجتمع، والتى تتمثل فى كراهية بعض الشباب لبعض الأعمال الصناعية والزراعية وانصرافهم إلى الأعمال الإدارية والكتابية، فعزوف الأفراد عن بعض المهن والحرف يعتبر عيباً، على مؤسسات التعليم أن تعالجه فى شتى مراحل التعليم العام، ويبرز دور التربية فى غرس قيمة العمل وحب الأعمال وشرفها

وضرورتها وهذا الدور يمكن أن يتم بالتدريج كما يقترح «على شلتوت» فالتعرف على أنواع المهن فى المجتمع المحلى قد يكون فى مرحلة الطفولة، وإكتشاف الميول وإحترام العمل ومعرفة ظروفه وممارسته الأولى قد تكون فى مرحلة المراهقة والبلوغ، ثم الإعداد الكامل لظروف العمل والمهنة وممارستها قد تأتى بعد ذلك، إن تغيير النظرة إلى العمل وإلى هدفه وتكوين إتجاهات إيجابية نحوه وتقدير العمل اليدوى أمور يكتسبها الفرد فى الصغر ويمكن للتربية ومؤسساتها المختلفة أن تقوم بالدور الأساسى منذ مراحل الدراسة الأولى عن طريق تزويد المدارس بنماذج علمية فى جميع مراحل الدراسة وألعاب تعليمية وإتاحة الفرصة للأطفال كى يقضوا وقتاً مع هذه النماذج والألعاب ليتدربوا عليها ويلتصقوا بها فيعشقوا العمل المهنى منذ الصغر ويكبروا معه.

إن التركيز هنا على الميول وعلى الإتجاهات لأن النظام التعليمى يُعد أفراداً للتعامل مع المستقبل بما فيه من تغيرات ومهن لم تخرج بعد إلى حيز الوجود.

التنمية الإقتصادية

مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة متعددة الأسباب كما أن حلولها متعددة تتضمن أدواراً أخرى إلى جانب ما يمكن أن يقوم التعليم بدور حيالها. وعلاج مشكلة البطالة لا يكون على عاتق مؤسسة واحدة بعينها أو على عاتق نظام التعليم فقط. ولكن هناك من النظم الأخرى ما يكمن فيها الدور الرئيسى والحيوى فى العلاج. إن حل المشكلة لا يمكن أن يكون عن طريق الحد من التوسع فى التعليم فهذا الأمر ليس منطقياً ولكن يجب أن

يكون عن طريق زيادة معدلات النمو الإقتصادى وتشجيع الإستثمارات فى شتى الميادين الإقتصادية والإجتماعية إلى جانب علاج القصور المورود ى النظام التعليمى بوجه عام. وإذا كان العيب يكمن فى أن القوى العاملة تنمو بدرجة أسرع من قدرة الإقتصاد على إستيعابها فإن فتح مجالات جديدة للإستثمار سوف تمتص هذه الزيادة.

إن البطالة ليست فى الأطباء ولا فى المهندسين ولا فى المدرسين فليس هناك فائض فيها كما يدعى البعض ولكن المشكلة تكمن فى العجز، فى إعداد المستشفيات والمدارس والمشروعات لإمتصاص هؤلاء فى حدود ما يجب أن نقدمه من خدمات. إن التنمية الإقتصادية وجلب الإستثمارات إلى القطاعات المختلفة قد يكون السبيل المنطقى لعلاج مشكلة البطالة.، وعند الحديث عن التنمية الإقتصادية يجد المرء نفسه مرة ثانية يكرر الإشارة إلى أن التعليم له الدور الحاسم فى أية تنمية، فالتنمية ليست مجرد مشروعات فنية أو إخصائيين يديرونها ولكنها إلى جانب ذلك وعى ثقافى عام وإحساس بقيمة المواطنة ومشاركة حقيقية.

إن هناك ضرورة فى أن تكون الدولة سياسية تنموية مدروسة نابعة من واقعها مبنية على إمكانتها الفعالة ومواردها الطبيعية على أن تكون هذه السياسة١ هادفة إلى تنمية فرص الإستثمار فى المجتمعات الجديدة والمشروعات الصغيرة الحرفية لإمتصاص العمالة المتعلمة وغير المتعلمة وكذلك الإهتمام بالمشروعات الزراعية، ولعل التركيز على المشروعات الزراعية على وجه الخصوص مرجعه إلى أنه بالرغم من نمو القطاع الصناعى فى الدولة المتطلعة للنمو وكل الآمال التى تعلق عليه لاستيعاب الزيادة من القوى العاملة فإن قدرته إلى الاستيعاب قليلة مما دفع بعض الإقتصاديين وخبراء العمالة إلى إعادة النظر فى التخطيط الإقتصادى

ومحاولة التركيز على القطاع الزراعى لاستيعاب القوى العاملة - والتركيز على القطاع الزراعى قد يكون سبباً فى علاج مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة والتى تعمل على إنتقال البطالة إلى مناطق توجد المشكلة فيها أصلاً.

إن فرص العمل لا تتكون من الوظائف المتوفرة في السوق فحسب، بل بما تحدثه سياسات التنمية من وظائف جديدة فى الأنشطة الإقتصادية المتعددة. والسياسية التعليمية على الطرف الآخر يجب أن تسهم فى التنمية الإقتصادية بتزويدها بالأنواع الكافية والملائمة من القوى العاملة المؤهلة والمدربة.

إن مستوى التنمية تحدده عوامل إقتصادية: موارد طبيعية - رأس المال - القوى العاملة. وعوامل غير إقتصادية: التعليم والتدريب والتنمية العلمية والتكنولوچية، فالربط بين العاملين مهم لتناول مشكلة البطالة المعقدة، فكلا العاملين يحظى بأهمية دور التعليم والتدريب وإعداد القوى العاملة المدربة والأخذ بالعلم والتكنولوچيا كلها أمور توحى بأولوية بوصفها أساسية لأى تنمية. ويجب أن يؤخذ فى الإعتبار أن علاج مشكلة البطالة عن طريق التنمية الإقتصادية وإيجاد فرص العمل للعاطلين فى المشروعات المختلفة تقع ضمن سبل العلاج المطروح، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون كافياً فى ظل ما يشير إليه الإحصاءات من ضخامة المشكلة وفى ظل سياسة التعليم الحالية سواء ما كان متعلقاً بالقبول فى مؤسساته أو نوعية مناهجه. أن الأمر يحتاج إلى أن يكون التعليم على مستوى التغير الذى حدث ومازال فى سوق العمل. وأن يستجيب لحاجاته من ناحية وحاجات الأفراد من ناحية أخرى - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر يتطلب إصلاح الجهاز الإدارى للدولة بما يمثله من بطالة مقنعة وذلك بالعمل على علاج أوضاع العاملين والسعى لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار لتلافى عمل الفرد فى أكثر من موقع،

والذى يسهم فى مشكلة البطالة، إلى جانب توفير حوافز ترك الخدمة للعاملين فى الجهاز الإدارى الحكومى.

مقترحـات

وأخيراً يمكن رصد عدد من المقترحات تفيد فى حل المشكلة بناء على التحليل السابق، وهى :

١- زيادة الميزانية المخصصة للتعليم، ومؤسساته حتى يمكن أن يحسن من نوعية الخدمة التى تقدمها، وبالتالى رفع كفاءة خريجيه خصوصاً وأن ما يعانى منه، من مشكلات مادية تؤثر بالسلب على أدائه ورعيه.

٢- إن على نظام التعليم أن يراجع برامجه باستمرار.. مع التغيرات التى تحدث فى المجتمع والتى تتمخض عن ظهور مهن لم تكن موجودة من قبل وإختفاء مهن أخرى، وإنه من الأهمية أن نخضع نظم التعليم إلى فحص ناقد بين الحين والآخر.

٣- إعادة النظر فى التعليم الفنى من ناحية سياسات القبول فيه وطاقاته ومؤسساته، ومن حيث برامجه، وما ينتجه من تدريب يتناسب مع حاجات المجتمع، ومع ما يموج به العالم من تغيرات.

٤- تدريس المجلات العلمية والتطبيقية لطلاب التعليم الثانوى العام. وإتاحة الفرصة أمام الطلاب للإختيار من بين برامج متاحة بما يتناسب مع ميولهم واستعداداتهم.

٥- تحويل بعض المعاهد إلى معاهد فنية عليا متخصصة تمنح المنتسبين لها درجة البكالوريوس لتمتص جزءاً من الطلب على الجامعات، وتعال القيمة الإجتماعية للتعليم العالى والرغبة فى دخوله شريط أن يعدلها

جيداً وأن تكون غير تقليدية بها تخصصات متميزة تمثل عجزاً ومطلوبة لسوق العمل.

٦- التخطيط للتعليم بكافة مراحله - والتوسع فيه، وتوفير الشروط اللازمة لقبول الأعداد المتزايدة من الطلاب مع رفع الكفاءة الخارجية لنظام التعليم، حيث يكون الكم المقترح مقروناً بنوعية أفضل، وأقدر على تلبية حاجات المجتمع ومطالب التنمية.

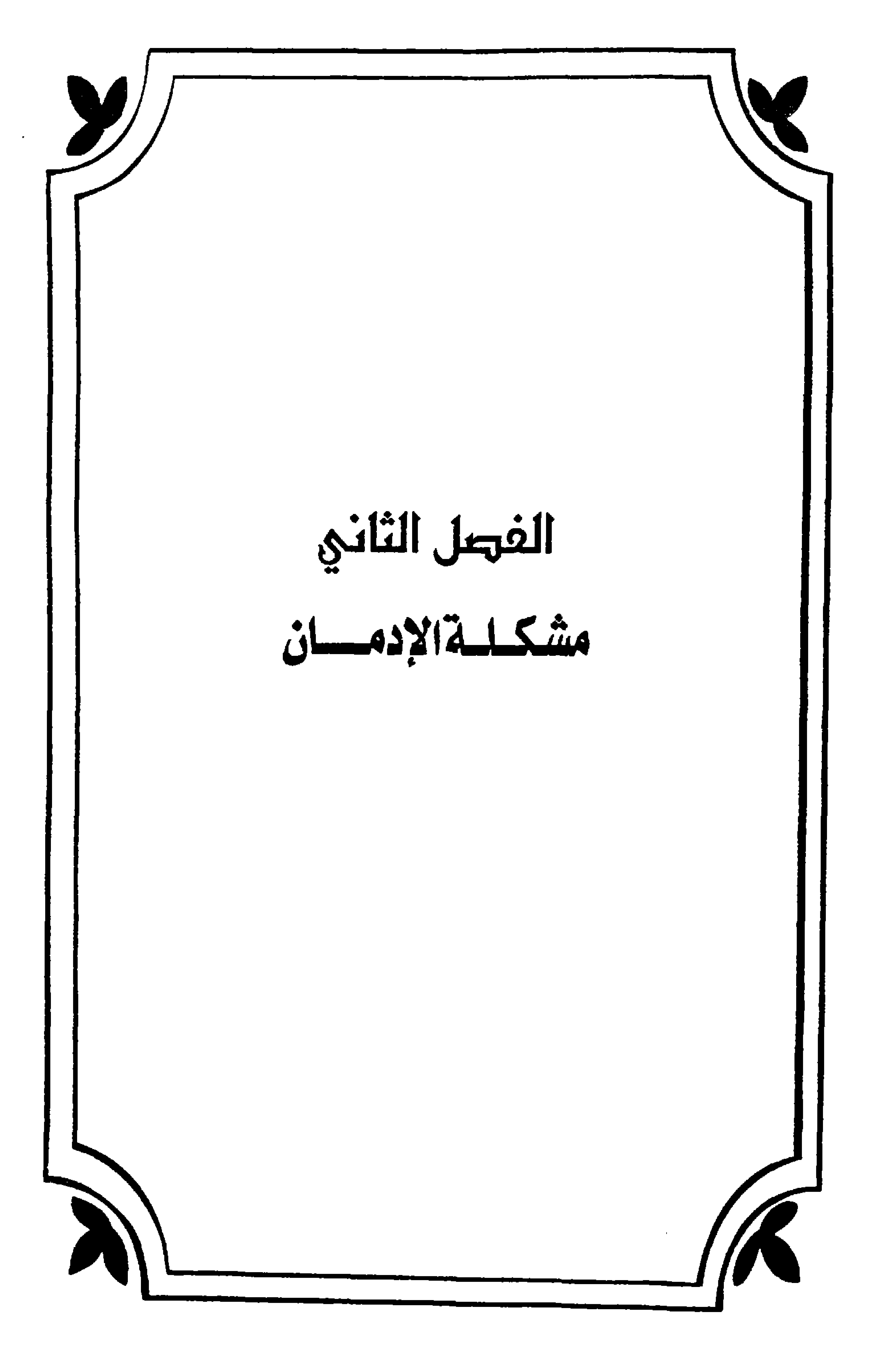
٧- الإهتمام بالتربية المهنية منذ مراحل التعليم الأولى، وتعريف المتعلمين بنوعية الأعمال التى يحتاجه الفرد من المهارات وقدرات ومعارف، وإرشاده أيضاً إلى مؤسسات التعليم التى تقوم بذلك حتى يمكن إعداده مهنياً.

٨- دراسة أسواق العمل الخارجية. وخصائصها والإهتمام باللغات الأجنبية للتعامل مع التكنولوجيا وفتح مجال العمل أمام الخريجين فى تلك الأسواق الخارجية.

٩- الإهتمام بالتعليم المستمر بهدف تحديث المعلومات، وإكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل، سواء كان ذلك موجهاً إلى الخريجين أو إلى العاطلين، وكذا الإهتمام ببرامج التدريب، وإعادة التدريب لمدة معينة بعد التخرج لممارسة العمل الحقيقى، والمرور بمواقف حقيقية فى فهم الفرد لمواقع العمل ومتطلباته ومشكلاته.

١٠- توجيه التعليم نحو الأغراض المهنية والإهتمام بالإعلام والتوجيه التربوى والإرشاد الطلابى. وإكتشاف ميول الطلاب وإستعدادهم ووسائل تغيير إتجاهاتهم وصقل ميولهم وتقدير العمل كقيمة فى المراحل المبكرة للتعليم.

١١- وضع السياسات الإقتصادية التى من شأنها إستيعاب الفائض فى أنشطة معينة ومحاولة سد العجز بالتدريب التحويلى لفائض العمالة، وربط التعليم بمتطلبات المجتمع فى الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فالتنمية الإقتصادية عامل حاسم لمواجهة تلك المشكلة كما أن إهتمام التعليم بتوعية خريجيه سيسهم فى حلها. إن المشكلة معقدة ويتطلب الأمر النظر إليها من جميع جوانبها أنها أزمة تنمية كما أنها أزمة خريجين ويتطلب الأمر إصلاح هذه وتلك.



الفصل الثاني

مشكلة الإدمان

الفصل الثاني

مشكلة الإدمان

تثير ظاهرة الإدمان إهتماماً عالمياً. ويقوم على دراستها والإهتمام بها علماء ومتخصصون فى كافة فروع العلم لأنها ظاهرة ذات جوانب متعددة، ومن أهم العناصر التى تجعل من ظاهرة إجتماعية ما مشكلة إجتماعية :

١- التفاوت بين المعايير السائدة فى المجتمع وبين الأحوال الفعلية فى هذا المجتمع.

٢- الإحساس الجماعى بضرورة إزالة هذه الأفعال.

٣- أن تكون أصول المشكلة إجتماعياً أساساً.

ولما كانت مشكلة الإدمان من المشكلات الإجتماعية ذات الأبعاد والجوانب المتعددة، فقد إهتم بدراستها وتحليلها العلماء والمتخصصون من هذه الأبعاد. فهى مشكلة طبية يتناولها الأطباء النفسيون، وهى مشكلة سلوكية يدرسها ويهتم بها الأخصائيون النفسيون، وهى مشكلة إجتماعية يدرسها علماء الإجتماع والأخصائيون الإجتماعيون وهى مشكلة قانونية يتناولها رجال الشرطة. ورجال القضاء والقانون وعلماء الإجرام وهى مشكلة تربوية يهتم بها المربون لرسم البرامج الوقائية والعلاجية لها هذا الجزء مأخوذ بصريف من كتاب الدكتور/ أنور اشرقاوى الأبعاد النفسية والإجتماعية والتربوية لمشكلة الإدمان لدى الشباب. ونظراً لأن كلاً من هؤلاء المتخصصين يتناول المشكلة من الجانب الذى يهمه دون سواء. كان لنا أن نتوقع أن تختلف وجهات النظر حولها، وأن تختلف أساليب تفسيرها بإختلاف فروع التخصص. فى الوقت نفسه، هناك نقص واضح فى

المعلومات العلمية المتاحة عن ظاهرة الإدمان والعوامل الدافعة إليه وآثاره المباشرة فى الجهاز العصبى والآثار النفسية المترتبة عليه فى سلوك الأفراد، وعما يرتبط به من مشكلات إجتماعية وصحية وغيرها، فضلاً عن وجود صور من الخلط والتعارض فى نتائج البحوث القليلة التى أجريت بشأنه فى مجتمعات كثيرة إن مشكلة تعاطى المخدرات وسوء إستعمال العقاقير والكحوليات بدأت تأخذ شكلاً وبائياً بدخول السموم البيضاء والعقاقير المختلفة لسوق العرض والطلب بما ينذر بأفدح الخسائر المادية والنفسية والأسرية والإجتماعية.

وتبرز خطورة هذه المشكلة فيما تراه من مظاهر إنحراف سلوكية إجرامية لم يعرفها المجتمع المصرى قبل ذلك ولعل أبرزها جرائم الإغتصاب لقد كانت هذه المشكلة مرتبطة بفكر خاطئ عن عدم ضرر إستعمال الحشيش الذى وصل إنتشاره جداً أصبح فاكهة الأفراح والتجمعات. وأصبح تعاطيه يشكل نمطاً إجتماعياً مقبولاص. فكان كالهشيم فى النار وما لبث أن تحول إلى أنواع أخرى من المكيفات أشد فتكاً وأكثر تدميراً. حيث بدأ إنتشار تعاطى الحبوب المسمومة والمنشطة والذى تحول مع الأيام إلى إنتشار السموم البيضاء والتدهور فى إستعمالها عن طريق الحقن بدلاً من الشم. وقد إرتفعت نسبة المترددين للعلاج من الهيروين من لا شيء. عام ١٩٧٧ إلى ٨٥٪ من عدد المتعاطين وتقدر تكلفة تعاطيه المتوسطة حوالى مائة جنيه يومياً بما يشكل عبئاً مادياً باهظاً على المتعاطى أن يتحمله يومياً فى سبيل الحصول عليه.

إن أعداد المتعاطين فى تزايد مستمر. فبعد أن كان الإدمان قاصراً على طبقات الدنيا وسكان المناطق الفقيرة المختلفة حضارياً والمجرمين فى القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن. تغيرت الصورة بشكل مذهل حيث ظهر

الإدمان فى كل الطبقات الإجتماعية والإقتصادية وكل المهن حتى وصل معدل الإدمان بين الأطباء الأميريكيين أعلى بكثير من معدله لدى العامة من الشعب الأمريكى.

وتأتى خطورة هذه المشكلة من عدة جوانب أهمها :

١- أن الظاهرة تنتشر بأسرع وأخطر من تاريخها السابق.

٢- أن الكمياء المستعملة تتنوع وتتطور بشكل سريع ومهدد بحيث يكاد يختفى الحد الفاصل بين الإستعمال الآمن والإستعمال المدمر.

٣- أن المعالجة الجزئية تكاد لا تواكب خطورة الإنتشار.

ويرتبط الإدمان من جهة النظر الإجتماعية (السوسيولوچية) بالمعايير الإجتماعية وبالقيم، فهو من أشكال التكيف الإنسحابى غير المتوافق مع المعايير والقيم السائدة فى المجتمع فالأفراد الذين يتكيفون بطريقة غير سليمة يمكن أن يقال أنهم فى المجتمع وليسوا فيه وإجتماعياً لا يشاركون وفق الإطار القيمى.

مفهوم الإدمان :

يقصد بالإدمان لغة المداومة على الشيء أو الإعتماد المضطرد عليه. وقد إتجه الرأى إلى تأثير المادة المخدرة لا يسبب عنه مجرد المداومة أو الإعتياد مع طول الوقت ولكن يترتب عليه إعتماد الجسم على تعاطى المادة المخدرة فى أداء وظائفه بحيث تنتاب الجسم تغيرات وآلام إذا ما إنقطع عنها. وهو أمر قد لا يستطيع المتعاطى إحتماله لهذا رأت منظمة الصحة العالمية أن كلمة الإعتماد على المواد المخدرة أصدق من التعبير من كلمة الإدمان.

من أهم خصائص الإدمان

١- الرغبة الملحة في الإستمرار في التعاطي والحصول على العقار بأي وسيلة.

٢- زيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار وإن كان بعض المدمنين يظل على جرعة ثابتة.

٣- الإعتماد النفسي العضوي على العقار.

٤- ظهور أعراض نفسية وجسمية مميزة لكل عقار عند الإمتناع المفاجئ.

٥- الآثار الضارة على الفرد المدمن والمجتمع.

أسباب الإدمان والمراحل التي يمر بها

يؤدي التأثير الفارماكولوجي للعقار المخدر على الجهاز العصبي دوراً مسبباً كبيراً في ذلك المجال ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو السبب الأوحد. فلابد أن يكون سيكولوجي يرغم على الإستمرار في تعاطي هذه العقاقير كما أن هناك أسباباً جغرافية تساعد في حدوث الإدمان.

أسباب تكمن في العقار

من المعروف أنه إذا داوم شخص ما على إستعمال عقاقير معينة لفترة طويلة. فإن أنسجة الجسم تعتبره أحد المكونات الطبيعية اللازمة لتأدية وظيفتها. ويألف الجسم مفعوله بمرور الزمن واستمرار التعاطي ومن ثم يستلزم زيادة الجرعات للحصول على الإستجابة العادية والعقاقير التي تؤثر على الجهاز العصبي مثل المنبهات والحشيش والكوكايين والأفيون تحدث حالة إنشراح نفسي وإرتياح ومرح وتزيل التعب الجسمي، ومن ثم فإن لها قدرة خارقة على إجبار الشخص على سوء إستعمالها وتعاطيها بإستمرار.

أسباب يمكن في الشخصية

من الصعوبة تعريف الشخصية التى لها إستعداد للإدمان كما يصعب إكتشاف الأشخاص ذو الإستعداد الشخصى للإدمان، ولو أن لهم تكوين سيكولوچى معين ومن ثم فيجب التدخل ومنع العقار فى أولى مراحل تجربته سواء على المستوى الفردى أو الجماعى (كما فى حالة الحشيش) قبل أن يتمادى فيه.

وقد يتعاطى الشخص العقار فى محاولة منه الوصول إلى مرتبة دينية أو فلسفية معينة كما يحدث فى عقار ل. س. د.

أسباب إجتماعية :

من العوامل التى تساعد على تفشى ظاهرة الإدمان هو وجود تناقضات إجتماعية بين الأغلبية والأقلية، أو بين جيل وآخر.

كما أن التناقضات الموجودة بين الجيل الحالى والجيل الناشئ غير المقتنع بكثير من النظام والقوانين، تجعله متمرد عى المجتمع وينسلخ عنه فى عالمه العالم تحت تأثير هذه العقاقير.

أسباب جغرافية :

سهول حصول هذه العقاقير وزراعة هذه النباتات سهلت الإدمانفى بعض مناطق العالم - فمثلاً ينتشر الحشيش فى الهند والقارة الإفريقية. والكوكايين فى أمريكا الجنوبية والأفيون فى جنوب شرق آسيا والكحول والتدخين فى أوربا ويمر المدمن بمراحل ثلاث وهى مرحلة التحمل، ومرحلة التعود - ومرحلة الإدمان :

١- مرحلة التحمل :

إذا داوم شخص على إستعمال عقاراً لفترة طويلة، فإن أنسجة الجسم لا

تسـتـجـيب لجـرعـاته المعـتـادة بمرور الوقت وفى هذه الحـالة يلزم زيادة الجرعات، أى أنـه يحدث نقص تدريجى فى الإستجابة ونفسر هذه المرحلة بإتحاد العقار مع المستقبلات.

٢- مرحلة التعود :

وفى هذه المرحلة يألف الشخص إستمرار تعاطى العقار ويؤدى إيقاف العقـار إلى حـدوث بعض المضايقات ولكنها غـير خطيرة كما فى حـالة التدخين، وفى هذه المرحلة يحدث إعتماد سيكولوچى فقط على العقار.

٣- مرحلة الإدمان :

وهى حالة من الإعتماد السيكولوچى على العقار، وقد كثر النقاش فى الهيئات الدولية حول لفظ التعود والإدمان وترى هذه الهيئات الإكتفاء بلفظ الإعتماد كمرادف للإدمان.

ويعرف الإعتماد على العقار تعريفاً إجرائياً بأنه حالة نفسية وأحياناً تكون نفسية فسيولوچية، تنشأ نتيجة التفاعل بين الكائن الحى. والعقار وتتميز هذه الحالة ببعض الإستجابات السلوكية وغير السلوكية وتشتمل دائماً على ضرورة تناول العقار بشكل مستمر، أو على فترات زمنية للشعور بالإرتياح، وتجنب الألم الناشئ من عدم وجود العقار.، ويمكن للفرد أن يكون معتمداً على أكثر من عقار.

مشكلة الإدمان في المجتمع المصري

«الأسباب والدوافع»

فى ضوء ظروف المجتمع العربى، وهو مجتمع نامى، نرى أنه لكى تواجه مشاكل الشباب كفئة من فئات المجتمع، وخاصة مشكلة الإدمان لدى الشباب، يجب أن الهدف هو العمل الجدى فى تحقيق أهداف تطبيق الأساليب العديدة للتنمية الشاملة والتى تتمثل فى :

تكوين مواطن سليم، فى ضوء تحديد السمات الشخصية السوية الضرورية لشخصيته الإنسانية من حيث أبعادها الجسمية والعقلية والوجدانية إن هذه المهمة يجب أن يخطط لها علمياً: كما يجب أن تقوم بتنفيذها أجهزة إجتماعية وتربوية متخصصة، وبخاصة تلك التى تعنى بعمليات التنشئة الإجتماعية فى المجتمع كالأسرة والمدرسة والنادى ودور العبادة وأجهزة الإعلام والثقافة كما يجب أن تسهم بعض المهن التى لها دور فى ميدان التنشئة الإجتماعية مثل مهن رجل القانون والأخصائى الإجتماعى والنفسى والمعلم ورجل الشرطة. ورجل الإعلام كما يأتى خطورة هذه المشكلة من أن رسم صورة واضحة للحالة الحاضرة لظاهرة تعاطى المخدرات بين تلاميذ المدارس وطلاب الجامعة ليس أمراً هيناً بحال من الأحوال، كما نتصور، إذ ليس هناك تحديد دقيق لعدد مدمنى المخدرات فى مصر ومن العسير الحصول على إحصاءات دقيقة لأن تعاطى المخدرات أمر يدور فى طى الكتمان، ولكن المتفق عليه عالمياً أن عدد المدمنين يقاس بكمية المضبوطات ثم نضرب فى عشرة أمثالها لحصر عدد المدمنين.

وقد كشفت نتائج البحوث التى إهتمت دراسة مشكلة تعاطى الحشيش فى المجتمع المصرى والتى بدأها المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية

واستمرت لفترة طويلة تقترب من العشرين عاماً (من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧) وكذلك البحوث التى بدأت فى عام ١٩٧٥ مع إنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بأنواعها المختلفة وحدود إنتشارها فى المجتمع - كشفت نتائج هذه البحوث عن أسباب ودوافع الإنتشار هذه الظاهرة منها: نتائج تكشف عن الأبعاد المختلفة للتعاطى، وتصف جو التعاطى. وخصائص الموقف المحيط به كما تشير إلى طبيعة العوامل المرتبطة به والدافعة إليه. وتتعرض للظروف الإجتماعية التى أحاطت بيد التعاطى وما يدفع منها إلى الإستمرار فيه، أو العود إليه بعد الإنقطاع عنه:

١- ما يتصل بمتغيرات التنشئة الإجتماعية بالنسبة لتعاطى الحشيش والظروف الأسرية المحيطة به، ودورها فى الدفع إلى التعاطى.

٢- نتائج تصف شخصية المتعاطى، وخاصة المزاجية. ومدى كفاءة الوظائف السيكولوجية لديه.

٣- ما يتعلق بالآثار النفسية - الإجتماعية المباشرة لتعاطى المخدر على الوظائف المختلفة، الوظائف الحيوية، كالوظيفة الجنسية وشهية الطعام والشراب. والوظائف العقلية العليا، كالإدراك والتذكر، والتفكير ثم آثاره المباشرة على النشاط الإنتاجى للفرد كماً وكيفاً.

٤- ما يختص بالآراء، والقيم والمعتقدات التى تحكم سلوك المتعاطين والتى يشملها جميعاً ما يمكن أن يسمى أيدولوچية تعاطى الحشيش التى تشكل إتجاهات الأفراد نحو تعاطى المخدر أو الإبتعاد عن هذه الخبرة.

٥- ما كشفت عنه الإختبارات النفسية الأدائية من فروق بين المتعاطين للحشيش، وغير المتعاطين فى الوظائف الحركية والمعرفية وغيرها وما أوضحه ذلك من إرتباط تعاطى الحشيش ببعض صور القصور فى هذه

الوظائف النفسية، وتأكيد الإرتباط بين التعاطى طويل المدى للحشيش، وصور الإختلال النفسى المختلفة.

٦- ما يكشف عن طبيعة الصلة بين التعاطى طويل المدى للحشيش وبين الجريمة.

٧- ما يشير إلى الأعطال الوظيفية للمخ، كما كشفت عنها أداءات المتعاطين للحشيش على الإختبارات النفسية الموضوعية.

كما أجريت دراسة بالمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية (١٩٧٨) على عينة تمثل ٦٪ من طلاب الثانوى العام الذكور (٥٥٣٠ طالباً) من بين ٩٢٦٩١ طالباً هم مجموع الطلاب الذكور فى مرحلة الثانوى العام بمدارس القاهرة الكبرى. وشملت الدراسة ٣٧ من المدارس الرسمية والخاصة بهدف التوصل إلى عدد من المؤشرات التى توضح حجم وإتجاه إنتشار العقاقير المخدرة، بما فيها الكحوليات، بين طلاب التعليم الثانوى العام. كما تستهدف الكشف عن بعض المتغيرات التى تؤدى دوراً رئيسياً فى الدفع على خبرة تعاطى المخدرات، أو تؤدى على العكس من ذلك، دور العوامل الوقائية من التعرض لهذه الخبرة كما أشارت مجموعة من الدراسات والبحوث إلى أن الأسباب والدوافع التى تكمن فى تناول وتعاطى الشباب للمخدرات تنحصر فى الآتى :

١- أسباب تكمن في المخدر نفسه :

فإذا داوم شخص ما على إستعمال مخدر معين لفترة طويلة، فإن أنسجة الجسم قد تعتبره أحد المكونات الطبيعية اللازمة لتأدية وظيفتها ومن ثم يستلزم زيادة الجرعة للحصول على الإستجابة المادية لها من قدرة خارقة على إجبار الشخص على سوء إستعمال وتعاطيها بإستمرار.

٥- أسباب تكمن في شخصية المدن والوسط الاجتماعي المحيط به :

أ – أسباب فطرية أو وراثية مثل الشخصية السيكوباتية.

ب– أسباب نفسية، يمكن أن ترجع لمرحلة الطفولة حيث عدم الإستقرار العاطفى بين أفراد الأسرة والخلافات المستمرة بين الوالدين وعدم تقديم العطف بالدرجة المتوازنة للأبناء مما يشعر الأبناء بعدم الأمان بالإضافة إلى بعض العوامل التى تعزز ظهور المدمنين فى الأسرة مثل عدم الثقة فى النفس، والشعور بالتقليل من قيمة الذات فى الأسرة وبالفشل الدراسى، وعدم إحترام التقاليد والقوانين، والإختلاط بقرناء السوء وإستعمال الواد المهدئة والمنومة بين أفراد الأسرة وكذلك نظرة المتعاطين لوالديهم، حيث أشارت بعض الدراسات أن صور الأب كانت سلبية لمعظم المتعاطين فالأب غالباً ما يتميز – لهؤلاء المتعاطين – بأنه غائب معظم الوقت، عصبى المزاج، لا يحاول مطلقاً أن يتفهم أو يحترم رغبات ومشار الإبن، ويسىء إستخدام المواد المخدرة وغالباً غير متدين بالإضافة إلى رغبة المتعاطى فى إجتياز تجربة جديدة.

جـ– أسباب دراسية، فقد أشارت بعض الدراسات أن أهم أسباب التعثر الدراسى بين المتعاطين :

١– التأثير القوى لأصدقاء السوء ومحاولة تقليدهم فى تعاطى المخدرات.

٢– عدم القدرة على التلازم مع ظروف البيت والمدرسة.

٣– التعود والإدمان.

٤– إضطراب الجو الأسرى العام.

٥– الفراغ ومحاولة الهروب من الواقع.

٦– غياب الأم أو الأب فى مرحلة المراهقة لسفرهم للرزق وإبدال الحب والأمان باغراق أبنائهم بالمال قد يؤدى إلى إنحرافه.

وتشير بعض مسببات هذا الموضوع أن الأسباب التى أدت إلى الإدمان بشكل عـام هى: الفراغ الديني، إن ضعف العقيدة والقيم والأخلاق جعل من السـهل على الفرد الوقـوع فـريسـة للإضطرابات النفـسيـة التى تؤدى إلى الإنـحرافات السلوكية ومن ضمنها إدمان المخدرات.

٢- ضعف وغياب التربية الإسلامية:

تلعب الأسـرة دوراً هامـاً فى عملية التـربيـة الإسلامـيـة. فـالوالدان همـا العنصر الفعال فى التأثير المباشر وغير المباشر على شخصية الفرد فالتربية فى بيئة مستقرة والإبتعاد عن الأم أو الأب أو كلاهما معاً، وفقدان القيمة والمثل العليا تؤدى إلى الإنحراف، ومن ثم الإتجاه إلى تعاطى المخدرات وربما الإدمان.

٣- تأثير الأطفال والشباب بأخلاقيات غير مألوفة «وافدة»:

إن وعى الشـبـاب لم يصل إلى المسـتـوى الذى يؤهلهم للتـفـاعل مع المتـغيرات الحـديثة فـانفتـاح المجتمع على بلدان العالم أدى إلى الإحـتكاك بثقافات مختلفة مما أدى إلى حدوث تغيرات فى أنماط السلوك وفى العادات ومن هنا ظهرت إنعكاسات هذا التعامل على الشباب لكونهم أكثر من غيرهم على تقبل كل جديد والتكييف معه.

٤- تفكك الروابط الأسرية والإجتماعية:

إن التطور المادى السريع فى المجتمع أفرز بعض السلبيات والسلوكيات الإجـتمـاعـيـة الغـربيـة، أدى إلى إنشـغـال الأسرة بالجـرى وراء تلك المظاهر المادية وعـدم الإهتمـام الجاد بتـربيـة الأبناء وإهمـالهم وبالتـالى فإن الأسـرة فقدت الروابط الإجتماعية فيما بينها وبين أفراد المجتمع الواحد مما أدى إلى

وجود فراغ كبير فى العلاقات الإجتماعية وقد ساعد ذلك على وقوع الشباب فريسة التخبط بين ردهات الرذيلة والفساد.

٥- تدنى مستوى التعليم وسهولة الإنقياد للمؤثرات الخارجية خاصة مشاهير الفنانين الذين تربط أسمائهم بالمخدرات.

٦- إستعمال أحد الوالدين لمخدر ما:

إن إستعمال أحد الوالدين لمخدر ما يؤثر على إستيعاب الشباب لإستعمال المخدرات وقد تبين أن ٦٠٪ من الأطفال يستخدمون نفس المخدر الذى يستعمله الأب أو الأم.

٧- وجود دوافع تهيئ الفرد ليكون مدمناً للمخدرات:

ومنها البيئة الإجتماعية المحيطة بالفرد والتفاوت الطبقى والحرمان المادى بها يؤدى إلى ضعف الروابط الإجتماعية، بالإضافة إلى الأمراض المستعصية التى يشعر بها المريض واعتقاده فى عدم الشفاء فيلجأ إلى المخدرات للنسيان والتقليل من الشعور بالألم.

الأثار السلبية والنتائج المترتبة علي إنتشار وتعاطي وإدمان المخدرات:

إن تعاطى المخدرات يبدأ بتلبية المتعاطى ثم ينتهى بتخدير جسمه حتى يشعر بالفتور والذهول إلى أن تذبل صحته ويصفر وجهه ويخلق عنده كثرة النسيان مع إختلال قواه العقلية.

لقد سادت لفترة طويلة إعتقاد خاطئ وعلى المستوى الدولى أن تعاطى المخدرات وإدمانها مجرد سوء إستعمال من البعض للمواد المسببة للإدمان، وكعادة متأصلة فيهم مما يساعد على الإعتقاد بأنها مشكلة داخلية بحتة

خاصة بالشعوب التى تعانى منها، ولكن بعدذلك ظهرت عدة تطورات جعلت الإدمان مشكلة عالمية لإتساع التجارة الدولية ونشوء المجتمع الصناعى فى أوربا وتعقد الحياة وكثرة متطلباتها مما أدى إلى إيجاد جو سيكولوچى زاد وشجع على إنتشار واستعمال المخدرات.

ومما سبق يمكن إستعراض أهم الآثار السلبية لإنتشار المخدرات وتعاطيها وإدمانها :

١- البعد السياسي :

إن لإنتشار المخدرات بعداً سياسياً هاماً فالدول الإستعمارية تهرب المخدرات إلى مختلف المجتمعات العربية والإسلامية كمما تهرب الأفلام الساقطة والمجلات الخليعة بل إنها تتولى إنتاجها وتسويقها وتعتبرها عنصراً رئيسياً فى سياستها التوسعية.

٢- البعد الإجتماعي :

إن تفشى المخدرات بين أبناء المجتمع وخطرها ليس قاصراً على الجانب المادى من الإنسان وإنما خطرها يكون فى الجانب العقلى والنفسى فهى تحطم العقل أولاً ثم النفس ثانياً. وأثر هذا التحطيم يمكن أن نقيسه على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ككل، فعلى :

أ - مستوى الفرد :

يخسر المجتمع من الوهلة الأولى إنساناً كان من الممكن أن يخدم مجتمعه ولكن تعاطيه المخدرات يقتل قدرته على التفكير المتزن ومن ثم قدرته على التوازن النفسى وبالتالى خسرانه كفرد إيجابى.

ب- مستوى الأسرة :

هذا الفرد ليس مستقلاً بنفسه وإنما مرتبط بأسرة، ونتيجة تفاعله مع أسرته ووضعها سواء كان التفاعل سلباً أو إيجاباً، فإن إنشغال الأسرة بهذه الحالة المرضية لهذا الفرد يعطل كثيراً من مصالحها.

جـ- مستوى المجتمع :

إن المجتمع الذى تغمره القيم والمبادئ النبيلة سيحدد مسيرة هذا المجتمع بعكس المجتمع الذى تغمره المبادئ السيئة وبالتالى يكون التأثير على مسيرة المجتمع.

٣- الأبعاد الصحية والنفسية :

إن التعاطى للمخدرات أضرار صحية ونفسية بالغة الخطورة مثل :

١- إضطراب الإدراك الجسمى مع إضطرابات الشعور والتفكير والوجدان.

٢- صعوبة الكلام والدوخان المستمر.

٣- الهلاوس السمعية والبصرية والحسية كإرتعاش عضلات البصر واللسان والأصابع.

٤- الخوف والإضطراب والقلق والضعف الجنسى المزمن.

٥- جنوح المدمن إلى العدوانية مع عدم قدرته على الإستمرار فى عمل معين نتيجة الهلاوس المكانية والزمنية.

٦- أمراض الجهاز الهضمى كالإلتهابات الكبدية وقرحة المعدة والأثنى عشر.

٧- أمراض القلب ومشاكله والجلطة الدموية.

٨- أمراض الجهاز العصبى، وتحطم خلايا المخ، وعطب الذاكرة.

٩- أمراض الجهاز التنفسى والعيون والجلد والأسنان.

٤- البعد الإقتصادي والديني :

أ- تأثير إنتشار وتعاطى المخدرات يشمل الجانب الإقتصادى للمجتمع والمزمن يقل إنتاجه، ويهرب من العمل، والدولة تنفق الملايين من أجل عمليات المكافحة والثروة الإقتصادية للوطن تستنزف دون مقابل بل فهى أموال تهدر لمواجهة الدمار والهلاك. وكان بالإمكان توجيه تلك الجهود والأموال إلى مشاريع تعود بالنفع والخير على المواطن والوطن.

ب- تدمير المجتمع خلقياً وجسمياً ونفسياً وعقلياً لما ينشأ عن الإدمان من فساد الأخلاق وإنتهاك الأعراض.

جـ- إنتشار الأمراض الجنسية والجسمية المختلفة مما يؤدى إلى زيادة أعداد المنحرفين والمسجونين والمستشفيات لمواجهة هذه الأمراض.

د - إنحراف المجتمع عن العمل الجاد وإستغلال المواهب.

٥- المخدرات وأثرها في إنتشار الجرائم :

يؤدى إنتشار وتعاطى المخدرات والإدمان عليها إلى كثرة الجرائم وتنوعها وتشعبها، وقد أثبتت الدراسات أن الإدمان يؤدى إلى إنتشار الجرائم والتشرد والسرقة والعدوان.

إن أثر الإدمان على المخدرات يثير فى مدمنيها إنفعالات مختلفة منها :

١- البهجة والسرور والمرح والإحساس باللذة والنشوة.

٢- ثم تظهر إنفعالات الغضب والخوف مؤثرة على السلوك.

وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة بين الإدمان على المخدرات والإنفعالات المؤدية إلى السلوك الإجرامى. ففى تقرير صدر عن الجهاز الدولى لمكافحة المخدرات عام ١٩٨٥م جاء فيه: أعرب جهاز مكافحة

المخدرات عن قلق آزاء إنتشار المخدرات وتعاطى أنواع جديدة مشتقة من المواد المخدرة الأصلية والتى تحضر سراً من جانب كيمائيين لا يولون مهنتهم الأمانة وهذه المواد المشتقة لا تخضع لإجراءات مكافحة المخدرات، وتتفاقم مشكلة «المخدرات المشتقة» فى الولايات المتحدة وخاصة فى «كاليفورنيا» حيث تسببت المواد المخدرة المشتقة فى وفاة أكثر من «٩٥» شخصاً نتيجة تعاطيهم جرعات مضاعفة من هذه المواد المشتقة.

مشكلة الإدمان (الوقاية والعلاج) :

سبق أن أشرنا إلى أن التقديرات العالمية تبين أن المعتدين على المخدرات فى العالم فى تزايد مستمر وتؤكد الدراسات السيسولوچية أن هناك إحتمالاً أكثر لإنتشار مشكلات التعاطى بدلاً من تراجعها لوجود تصدع فى البناءات والقيم الإجتماعية التقليدية خاصة فى الدول النامية وأن كثيراً من التوازن النسبى القائم بين المجتمعات نتيجة تعاطى المخدرات سوف يتصدع وأيضاً بإنتشار الأنماط الجديدة التى بدأت تظهر مثل المدمن متعدد العقاقير - ومن المحتمل أن العالم سوف يواجه مشكلة خطيرة متعلقة بالمخدرات، ويؤثر الإعمان تأثيراً ضاراً على القوى البشرية للمجتمع والأسرة ووظائفها والنواحى الإقتصادية والإجتماعية والصحية والنفسية للمتعاطين، والعجز فى أداء الأنشطة الإجتماعية بصفة عامة، ونظراً لخطورة مشكلة الإدمان على المخدرات وما لها من تأثير قوى على فئات المجتمع فإن مسئولية مكافحتها وعلاجها ليست مسئولية فرد بعينه، أو وزارة معينة أو جهاز من الأجهزة وإنما هى مسئولية المجتمع بأسره ومنظماته المختلفة سواء حكومية أو أهلية ومن هنا تظهر حتمية التعاون بين الأجهزة والمنظمات للوقاية من خطر المخدرات وآثارها المدمرة وهذا التعاون بمثابة واجب دينى

وقومى تتضافر فيه الجهود بدءاً بدور الأسرة والمؤسسات الدينية والمدارس والجامعات والمصانع ووسائل الإعلام إنتهاء بدور الشرطة فى مكافحة المخدرات وضرورة التنسيق والتعاون بين هذه الأجهزة مما يجعل مهمة مكافحة المخدرات مهمة قومية نلقى فيها الجهود للحد من خطورة هذه المشكلة.

وتبرز أهمية التصدي لهذه المشكلة من عدة إعتبارات أهمها :

١- إن ظاهرة الإدمان من الظواهر التى تهدد أمن المجتمع وإستقراره كما تؤدى إلى تعطيل الطاقات الشابة مما يؤثر على تنمية المجتمع.

٢- أن مشكلة الإدمان من المشكلات المجتمعية ذات أبعاد متعددة.

٣- أن الدراسات العلمية أشارت إلى أن الأسرة من الأجهزة الهامة التى تساعد على حدوث الإدمان لذلك كان من الضرورى الإهتمام بالتنشئة الإجتماعية وعلاقتها بالإدمان على إعتبار أنها أحد الوظائف الهامة للأسرة ولذلك نرى أنه من الضرورى تناول جانب الوقاية من عدة أبعاد على النحو التالى :

أولاً: التنشئة الإجتماعية والأبعاد المؤثرة فيها ودورها في الوقاية :

توجد عدة تعريفات لمفهوم التنشئة الإجتماعية فتعرف على أنها عملية تعلم قائمة على تعديل أو تغيير فى السلوك نتيجة التعرض لخبرات وممارسات معينة خاصة تتعلق بالسلوك الإجتماعى لدى الإنسان، مما يساعد على أن يتفق سلوك الفرد مع توقعات الجماعة التى ينتمى إليها وفى تعريف آخر يشير هذا المفهوم إلى العمليات التى يصبح بها الفرد واعياً ومستجيباً للمؤثرات الإجتماعية وبمعنى آخر العمليات التى يتحول بها الفرد من مجرد كائن عضوى إلى شخص إجتماعى.

ولذلك تعتبر عملية التنشئة الإجتماعية من العمليات الهامة التى تحتاج إلى تضافر كثير من الأجهزة والمؤسسات كالأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية حتى يمكن تحقيق جوانب عملية التنشئة، ومساعدة الأفراد على إكتساب أنماط السلوك المختلفة بالإضافة إلى المعلومات والمهارات والعلاقات الإجتماعية، والمشاركة الفعالة فى المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والدينية الموجودة فى المجتمع.

ثانياً: دور الأسرة:

١- تعتبر الأسرة المجتمع الإنسانى الأول الذى يمارس فيه الفرد لأنماط السلوك الإجتماعى، وكثيراً من مظاهر التوافق أو سوء التوافق ترجع إلى نوع العلاقات الإنسانية فى الأسرة.

٢- ويكتسب الفرد من خلال الأسرة القيم والمعتقدات والعادات لذا تأتى الأسرة فى مقدمة الأجهزة التى تساهم فى تنشئة الفرد.

٣- ولذلك فمن خلال التنشئة الأسرية التى تتم عن طريق الأب والأم يمكن وقاية الفرد من تعاطى المخدرات ويتم ذلك من خلال الدور الذى يلعبه كل منهما، كما يقوم الأب بدوره فى عملية التطبيع الإجتماعى بأساليب نفسية إجتماعية بقصد إكتساب الطفل ما يرغب من أنواع السلوك أو تعديل سلوك موجودة عنده غير مرغوب فيه.

ولكى يتخذ الأبناء قرار عدم تجربة المخدرات بإقتناع فإن الآباء يستطيعون تأكيد ذلك من خلال :

١- تعريف الأبناء بالمخاطر الناجمة عن إستعمال الخمور والمخدرات.

٢- تعليم الأبناء المبادئ الأساسية للصحة العامة وطرق حماية أنفسهم وأهمية ذلك للحياة الصحية السليمة.

٣- حسن تأديبهم وإظهار حرمة تجربة تعاطى المخدرات وأثرها على النفس والمجتمع وتذكيرهم بكل ما جاء من آيات من الخُلق السليم والحفاظ على النفس «ولا تلقو بأيديكم إلى التهلكة» صدق الله العظيم فإن الإمتناع عن تعاطى المخدرات، يأتى كسلوك دينى عام يهدف إلى منع حدوث الإنحرافات السلوكية عامة.

٤- أن يكون هناك حدود لسلوك الأبناء يجب عدم السماح بتخطى هذه الحدود، فلا يجوز مثلاً للأبناء تعاطى الحشيش أو الخمور، مما قد يؤدى بهم إلى الإنهيار إلى تعاطى الهيروين.

٥- مساعدة الأبناء على إكتساب المهارات التى ترفع من قدراتهم المعرفية فتساعدهم على الثقة بالنفس، إن ذلك يحتاج من الأسرة أن يكون لها سياسة تربوية واضحة فإلتزام الأب والأم بالحدود الدينية السليمة وعدم تخطيهم لهذه الممنوعات هو أساس لسياسة أسرية سليمة كما أن ذلك يجعل إلتزام الأبناء نابعاً من سلطة الأب والأم ولكن من الله الخالق العليم وإلتزام الآباء يجعل إلتزام الأبناء مبدأ لا مناص منه وهو أحسن دفاع يمكن إعطائه للأبناء لوقايتهم من ضغوط المجتمع. وكما أن العقاب الذى سوف يحدث يجب أن يكون واضحاً للأبناء والتنبيه إليه من خلال حديث إيجابى مثل (إبتعد عن كذا) وليس (لا تفعل كذا).

وبيان السبب من الإجراءات التى تساعد الأسرة على حماية أبنائها :

١- تشجيع النشاط الجماعى مع الأسرة من زيارات للأهل والقيام بالرحلات.

٢- تشجيع الأنشطة والهوايات المفيدة والرياضة حيث يساعد ذلك على وقاية الشباب من الإدمان ومساعدتهم فى الأيام الأولى على التوقف.

٣- الإهتمام بالنشاط المشترك بين الأسرة والمؤسسات الإجتماعية المحيطة مثل النوادى والجمعيات الخيرية.

٤- الحديث مع الأبناء عن خطورة المخدرات، والإستماع إلى آرائهم ومعلوماتهم عنها وتصحيح المعلومات الخاطئة بصبر ومرونة.

٥- القدوة الصالحة للأب والحرص على تماسك الأسرة وتشجيع التعاطف بين أفرادها.

٦- الإلتزام أمام الأبناء بالتعاليم الدينية والفروض والقيم وتنميتها لديهم.

٧- وضع قواعد للسلوك تقوم على مبادئ الثواب والعقاب والإلتزام بتطبيقها.

٨- تشجيع الإعتماد على النفس وكيفية التعامل مع الناس وخاصة مع أصدقاء السوء.

٩- مشاركة الجيران وأهل المنطقة السكنية فى وضع برامج الحصانة اللازمة من المخدرات.

ثالثاً: دور جماعة الرفاق في وقاية الفرد من الإدمان:

تقوم جماعة الرفاق بدور واضح فى التنشئة الإجتماعية وفى إكساب الفرد معايير سلوكية تؤدى هذه المعايير دورها الهام فى وقاية الفرد من تعاطى المخدرات. كما أن لجماعة الرفاق ركازها المختلفة التى تؤثر بها فى عملية التنشئة الإجتماعية والتى تتمثل فى عمليات التقبل والنبذ داخل الجماعة من قواعد وما تتيحه من فرص للتجريب وتقليد السلوك وتحمل المسئولية.

ومما لاشك فيه أن هذا الدور يرتبط إرتباطاً وثيقاً بدور الأسرة فى وقاية الفرد من الإدمان.

والمعايير التى يتعلمها الفرد من جماعة الرفاق هى التى تحدد السلوك المقبول والسلوك غير المقبول فى الجماعة كما تنظم العلاقات والتفاعلات الإجتماعية بين أعضاء الجماعات بعضهم مع البعض الآخر، ومن هنا ضرورة حرص المجتمع على أن يتمثلها أبناؤه خلال عملية التنشئة الإجتماعية ولا يستطيع الفرد أن يتوافق مع جماعته دون الإلتزام بها.

رابعاً: الخدمة الإجتماعية والوقاية من الإدمان:

الخدمة الإجتماعية مهنة ديناميه تكاملية تتعامل مع الإنسان فى شتى صوره كفرد وكعضو فى جماعة وكمواطن يعيش فى مجتمع من خلال ثلاث طرق أساسية هى: خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، وبالتالى يمكن لهذه المهنة أن تلعب دوراً بارزاً فى الوقاية من الإدمان.

خامساً: التربية ودورها في الوقاية من الإدمان:

تستطيع المدرسة أو المؤسسة التربية النظامية سواء كانت معهد أو جامعة أن تؤدى دوراً هاماً من الرقابة من مشكلة الإدمان وذلك لما لها من إمكانيات بشرية مؤهلة متخصصة فى الجوانب التربوية والنفسية والإجتماعية. هذا بالإضافة إلى التأثير المبالغ للمعلم على شخصية الطالب فى تكوين أو تعديل كثير من الأساليب.

ويمكن أن نحصر أهم هذه الأدوار فى النواحى التالية :

١- مواجهة الأسباب التى تدفع الطلاب إلى تناول أو تعاطى العقاقير بدراسة البيئة التى يعيش فيها الطالب الذى يتعاطى المخدرات أو العقاقير المختلفة.

٢- الإهتمام بدراسة المشاكل الطلابية فى المجتمع المدرسى مع التركيز على الإهتمام بحالات الغياب والهروب من المدرسة والتخلف الدراسى

مع متابعة طلاب الأسر التى تركها عائلها للعمل بالخارج، وكذلك الطلاب الذين يعانون من إضطرابات نفسية مثل الإكتئاب أو عدم النضج الإنفعالى.

٣- الربط بين المؤسسة التربوية والمنزل فى تحقيق متابعة الطلاب ووقايتهم من أخطار الإنحراف، ومسايرة أصدقاء السوء من خلال برامج التوجيه والإرشاد الموجه إلى الطلاب والأهالى وأعضاء هيئة التدريس والتى توضح أخطار الإدمان وأساليب الوقاية منه.

٤- العمل على ربط المجتمع المدرسى بأندية الدفاع الإجتماعى للعمل على الإفادة من التدابير الوقائية التى يتيحها النادى مثل إكتشاف الحالات المبكرة، ثم الوقاية من العودة، وتنسيق الجهود فى هذا المضمار بما يعود على المجتمع المدرسى.

٥- إزالة أسباب توتر الطالب وقلقه أو على الأقل التخفيف من التأثير الإنفعالى الضار.

٦- إجراء البحوث والدراسات الميدانية على أهميتها المرتبطة بمشاكل الإدمان.

٧- عقد حلقات توعية للطلبة عن مخاطر الإدمان، والتعاون مع الوالدين وأجهزة الإعلام المختلفة.

٨- تنظيم حلقات مناقشة للأخصائيين الإجتماعيين والمعلمين والمشرفات الصحيات عن خطر الإدمان.

٩- الإهتمام بتأهيل وتدريب الأخصائيين الإجتماعيين ودعم إعدادهم فى المدارس والمعاهد التعليمية بحيث يتخصص أحدهم فى دراسة الحالات الفردية ويتخصص زميله فى خدمة الجماعة والثالث فى مشروعات

إجتماعية... وهكذا يتعاون الجميع معاً فى التعرف على الطلاب الذين فى أول الطريق إلى الإدمان وتوجيههم إجتماعياً وتوجيههم للعلاج الطبى النفسى.

١٠- الإهتمام بالأنشطة الفنية والإجتماعية، حيث يقع عليها عبئاً كبيراً فى توجيه طاقات الطلاب نحو النشاط المنتج والبعد بهم عن مجالات الإنحراف.

١١- عقد حلقات مناقشة للآباء بإشراف مجالس الآباء والمعلمين للتأكد على دور الأسرة فى مكافحة خطر الإدمان وكيفية الإهتمام بالأبناء ومراقبة سلوكهم وخلق القدوة أمامهم.

١٢- إعادة كتيبات نموذجية تتضمن أساليب الوقاية والعلاج لمشكلة الإدمان.

١٣- إدراك أن المسئولية الأولى للآباء والمعلمين والموجهين الإجتماعيين أن يتعلموا كيف يستمعون للأجيال الناشئة، والتى تعيش عالم المستقبل.

وكما أننا نؤكد على أن تطوير التعليم يمكن أن نعتبره أحد أساليب الوقاية من تعاطى المخدرات حيث أنه يهدف إلى :

١- تطوير التعليم أحد أساليب الوقاية من تعاطى المخدرات.

٢- تنمية القدرات والمهارات ومساعدة الشباب على تكوين ذاته.

٣- تدعيم القيم الأخلاقية للشباب.

٤- تمكين الشباب من الرؤية الحقيقية والجدية للأمور مما يحول بينه وبين البحث عن الأبواب الخلفية للحياة من خلال المخدرات.

٥- مساعدة الشباب على إقامة علاقات إجتماعية ناضجة.

لذلك فإن تكييف التعليم مع مستحدثات العصر، يسهم فى عملية تطوير

التعليم فى مواجهة الإدمان، وهذا يقتضى أن تحتوى المقررات الدراسية على معلومات كافية عن العقاقير القانونية وغير القانونية وتنمية الإتجاهات السلبية نحوها وخاصة بالنسبة للمقررات الدراسية الآتية: (التربية الدينية - العلوم العامة والصحة - المواد الإجتماعية - الإقتصاد المنزلى - التربية الرياضية...) بالإضافة إلى الإهتمام الجاد بالأنشطة الإجتماعية والفنية والثقافية والرياضية والكشفية والمعسكرات الهادفة.

كما يجب الإهتمام بدرجة أكبر بتدريس مقرراً للتربية الأخلاقية بمبادئ الأخلاق السليمة وبما يكسبهم الفضائل والقيم النافعة من تراثنا الدينى والأخلاقى، النافعة لهم وللمجتمع وحفزهم على ممارستها عملياً عن وعى حقيقى وقناعة صادقة - وهذه المسئولية تحتاج إلى دعم ومساندة المؤسسات الترفيهية وغيرها.

وتستطيع المدرسة أن تمارس وظائفها فى التربية الأخلاقية من خلال برامج خاصة ومناهج مستقلة لهذه التربية أو إلى توزيع هذه المسئولية على شتى البرامج التعليمية ومختلف المناهج الدراسية حسب طبيعتها وإمكانية كل منها.

لذلك، هناك ضرورة لإتاحة الفرص لتعليم التربية الخلقية من خلال المناهج الدراسية القائمة والأنشطة المرتبطة بهذه المناهج وكذلك من خلال المناخ العام الذى يسود البيئة المدرسية نفسها، وخاصة العلاقات التى تربط بين أعضاء الأسرة المدرسية من خلال الطلاب. والمعلمين.... إلخ مع الإستمرار فى الأخذ بعيداً أن التربية الخلقية تركز فى جوهرها على الممارسة العلمية والقدوة الحسنة.

أساليب العلاج الأسري

هناك عديد من الأساليب العلاجية التى يمارسها الأخصائى الإجتماعى الأسرى عند العمل مع الحالات المختلفة ويمكن توضيح هذه الأساليب من خلال التالى :

أ - تغيير الطريقة التى يتعامل بها أفراد الأسرة داخلها أو خارجها.

ب- التغيير فى طبيعة التفاعل الأسرى ذاته.

جـ- لكى تحقق عملية التدخل العلاجى هذه الأهداف فيتبع الآتى :

١ - التحكم فى الضغوط التى يتعرض لها أفراد الأسرة سواء كانت هذه الضغوط داخل الأسرة أو خارجها وذلك عن طريق تحديدها وتحديد مصدرها والتعامل معها بإنتظام.

٢- تركز عملية التدخل على أفراد الأسرة وقدرات الأسرة ككل عن طريق تحديد أسباب خلق الصعوبات ومصدرها وكيفية تأثيرها فى أفراد الأسرة.

وتمر عملية العلاج الأسرى بأربع مراحل أساسية :

المرحلة الأولى، وفيها يحاول الإخصائى المعالج أن يكون صور عامة عن الأسرة ومشكلاتها الرئيسية وعليه أن يشرح دوره ونوع العلاقة بين الأخصائى وبين الأسرة.

المرحلة الثانية، وفيها يقوم الأخصائى بإجراء بعض المقابلات مع الأنساق الفرعية للأسرة «أفرادها» وهنا تزداد صورة الأسرة وضوحاً ويتبين للمعالج طبيعة العلاقات والتفاعلات والإتصالات داخل الأسرة كما أنها تساعد على فهم الأعضاء لأنفسهم وتحديد إحتياجاتهم الفعلية وبالتالى يحدد المعالج المناطق التى يحتاج إلى تركيز عليها فى الآداء الأسرى.

المرحلة الثالثة: وهى مرحلة يعود فيها الأخصائى الإجتماعى إلى المقابلات الأسرية وتكون الأسرة أكثر إستجابة للعلاج، ولدى أفرادها فهم أعمق وأدق للتأثير المتبادل الحادث بين أداء كل عضو لدوره وأدوار الآخرين ومما هو جدير بالذكر أن الأخصائى ينضم للأسرة معتبراً نفسه عضواً متفاعلاً فى النسق العلاجى، ومكانته كذلك تتطلب منه أن يكون واعياً لتحقيق الأهداف العلاجية.

المرحلة الرابعة: ويتم فيها تنفيذ الخطة العلاجية وقد يستلزم ذلك إستيعاب بعض الأفراد من المقابلات أو إنضمام البعض الآخر تبعاً لنوعية المشكلة وإختلاف الموقف. وهذه المرحلة تتطلب من الأخصائى أن يكون مشاركاً لأحداث الإتصال بين الأعضاء كما أن يكون ملاحظاً أيضاً للتفاعل بينهم وتقع على عاتقه مسئولية توجيه المقابلة.

ويستخدم الأخصائى الإجتماعى إستراتيچيات خاصة بالعلاج الأسرى وهى:

١- إستراتيچية الإتصال وتتضمن الإتصال بين أفراد الأسرة بعضهم البعض والإتصال بين الأسرة كنسق صغير والمجتمع كنسق كبير.

٢- إستراتيچية التفاعل وتعنى بها مجموعة العلاقات التى تحددها وتؤثر فيها أنماط الإتصال القائمة بين أفراد الأسرة وتحدد أسلوب إستجابتهم للمواقف المختلفة داخل الأسرة - وبالتالى يكون التركيز على :

أ - التفاعلات بين أفراد الأسرة وبعضهم.

ب- التفاعلات بين أفراد الأسرة والمجتمع الخارجى.

دور المجتمع في الوقاية من الإدمان

يمكن تحديد هذا الدور فيما يلي:

العمل على تدعيم مؤسسات علاج الإدمان فى المستشفيات وأندية الدفاع الإجتماعى بغرض تدعيم قدرتها على التعامل مع مشكلة الوقاية والعلاج من الإدمان.

أهمية الرعاية اللاحقة للناقهين من الإدمان :

الإدمان ليس مرضاً فى حد ذاته ولكنه نمط حياة، والمدمن الناقه كالمهاجر. أنه يهجر مجتمعاً يعيش فيه إلى مجتمع فى داخله ينتقل إليه أثناء هذه الفترة الإنتقالية فإنه يقابل مشاكل كثيرة مثل ضغوط جماعات وصداقات السوء والمتاجرين للمخدرات عليه العودة للإدمان وإعتياده لأن يذهب لأماكن معينة فى مواعيد معينة بأحاسيس مضطربة متخوفة من شراء ما يلزمه من المخدرات وما يعقب ذلك من شعور بأحاسيس إرتياح مؤقت، وهذه مشكلة أخرى تواجه الناقه ويحتاج إلى وقت لينساها.

بالإضافة إلى ما يحدث من مواقف تذكره بأيام تعاطيه فكيف نصل إلى القدرة على التخطيط السليم للمستقبل :

ونرى أن يكون ذلك عن طريق وضع برامج يشارك فيها كل من الطبيب النفسى والأخصائى الإجتماعى والداعية عن طريق جلسات جماعية تدريبية تساعد المدمنين على إجتياز هذه الأوقات العصيبة التى تعقب مرحلة العلاج من المخدرات ومساعدتهم فى تكوين جماعات منهم لمساعدة من هم تحت العلاج من المدمنين. كل ذلك من خلال دعم يخصص لمواجهة الناقهين لمشكلة ما بعد العلاج.

وقد يلجأ الطبيب النفسى إلى عقاقير مضادة لأفيونات الخبيغ «التركسان»

كنوع من أنواع العلاج النفسى بالتركز حيث يحدث أعراضاً جسمانية شديدة فى حالة تعاطى الأفيونات أثناء العلاج بهذه المضادات مما يؤدى إلى تكوين فعل شرطى جديد يساعد المدمن «على التخلص من المشكلة أثناء هذه الفترة بطريقة علمية».

وبعض الدول قد تلجأ إلى إستعمال عقاقير من مشتقات الأفيون لعلاج الإدمان يكون لها أعراض إنسحابية بسيطة ولكن ثبت أنها أعطت فقط عقاقير قانونية لتعاطى بدائل المخدرات ووصل الأمر إلى الإتجار بها ولا يوصى بإستعمالها.

ويتطلب العمل فى مجال الإدمان - وخاصة بعد مرحلة العلاج توافر خصائص وصفات هامة منها الإستعداد والرغبة فى العمل. والتحمس له مع توافر باقى شروط التأهيل للعمل ويراعى البعثات والزيارات وذلك بالنسبة لسائر التخصصات والعمليات المختلفة - مع ضرورة وضع الحوافز المادية والمعنوية للعاملين تشجيعاً للعاملين فى هذا الميدان والإستمرار فيه وفاعلية برامجه.

أهداف رعاية الناقهين من إدمان المخدرات :

مساعدة الناقه على التوقف نهائياً وإلى غير رجعة عن المخدرات. وتكمن صعوبة ذلك من المعاناة المترتبة عن الإقلاع عن الإدمان حتى يتخلص المدمن من العبودية للمخدر فالإقلاع عن المخدر يسبب كثيراً من الأعراض الجسمية التى تسبب آلاماً رهيبة ومتنوعة.

لذلك فإن مساعدة الناقه تكون فى :

أ - الكف عن الإدمان ومواجهة الإلحاح والرغبة للعودة له - وتجنب إستعمال عقاقير أو بدائل ولو مؤقتاً لأن إستعمالها يؤدى إلى عودة الإلحاح

إلى المادة التى سبق إدمانه عليها - كذلك تجنب الإستماع للقصص التى تؤدى فيها المشاكل إلى إدمان صاحبها - وتجنب وجود مال كثير معه - كذلك تجنب أن يقع الناقه نفسه بأنه تدنى تماماً وأنه يتمتع بالمخدرات وأن ذلك لم يؤثر عليه مرة أخرى.

ب- تجنب وضع إرادة الناقه موقع إختيار بالقول بأن قرصاً واحداً - أو سيجارة ملفوفة واحدة لا تضر ويجعله يرتاد الأماكن الموبوءة أو عودته لصداقاته القديمة لأن تعرضه لمثل هذه الإختيارات فى مرحلة النقاهة يؤدى إلى ضياع الجهود وتشتيت الإدارة.

جـ- التغلب على الإلحاح للعودة إلى المخدرات وهو ما يحدث فى المرحلة الأولى من العلاج وإقناع الناقه بأن الإلحاح والرغبة فى العودة للإدمان ينطفى كلياً مع مرور الوقت حيث تفقد جماعات الإدمان تدريجياً قدرتها على إستثارة الناقهين من الادمان مع إزدياد قوة إرادة هؤلاء الناقهين نتيجة إستمرار تحسنهم وحفاظهم على البقاء بعيداً عن تعاطى المخدرات وعدم إستعدادهم للعودة إلى المشاكل القديمة التى قاسوا منها أثناء الإدمان - وهنا يستلزم تجاهل الذكريات والأفراد السابقين ومواجهتهم بعنف حتى ينقطع أملهم ولا يعودوا إلى الإلحاح، لذلك فإن ثبات الناقه على المبدأ هو أساس هام لإجتياز مرحلة النقاهة بنجاح.

د - تقديم المخدرات كهدايا من الأصدقاء أو الزملاء فى العمل أو تاجر المخدرات بعد علاجه قد تؤدى إلى إنتكاس الناقه - لذلك فإن تعلمه أن يقول (لا) للمخدرات هو أمر جوهرى لإستكمال علاج الناقه لا مجرد تعاطيه جرعة جديدة من المخدرات قد يؤدى إلى إنتكاسه وعودته بعنف إلى المخدرات.

هـ- القدرة على مواجهة المشكلات والمواقف المختلفة - وهناك من يعود للمخدرات فوراً بعد أول مشكلة أو طارئ - وهناك من يعود نتيجة لأحداث سعيدة كالأفراح لذلك يجب مساعدة الناقه على إجتياز مواعيد أوقات الشدة بدون مخدر، الحصول على السعادة والاطمئنان بدون مخدرات.

ويتحقق ذلك يساعد الناقه على مواجه المشكلات كالعجز عن سد إحتياجات الأسرة، ورعاية الأبناء، وخاصة بعد أن أصبح غير قادر على توجيههم نتيجة الإدمان ويستخدم الأخصائى الإجتماعى موارد مؤسسات المجتمع فى ذلك مما يساعد على تخفيف إحساس الناقه بحدة الشعور بالقصور مما يهيئ له قدرة أكبر على العلاج كما أن نجاحه فى هذه المشاكل يؤدى بالناقه للنضج ونمو ثقته بنفسه وصمود شخصيته وإعادة تكييف الناقه مع مجتمعه وأسرته - فالمدمن إنسان هدمه الإدمان وأصابه بالعجز النفسى وأحياناً بالعجز الجسمى عن أداء كثير من الأدوار التى يمارسها المدمن ،دوره مع زوجته - دوره مع أولاده - دوره داخل محيط العلاقات المهنية والإجتماعية. لذلك تهدف الجهود العلاجية إلى معاونة الناقه على القيام بأدواره وتكيفه فى مجالات الحياة - ويدخل فى هذا الجانب مساعدة الناقه على :

- تدعيم علاقته الإجتماعية الإيجابية بأفراد أسرته وأصدقائه الصالحين وهذا يساعد على النضج ويساعد إرادته على النمو ويقوى عزيمته وغير أنه كثيراً ما يخشى الناقه تكوين علاقات جديدة لخوفه من هذا فإن الصداقات الجديدة تسبب له القلق مما يبعد عن تكوين علاقات جديدة مع أفراد أصحاء - وينصح خبراء منظمة الصحة العالمية بتشكيل جماعات الناقهين التى تساعد الناقه على سرعة تكوين علاقات جديدة مع أفراد أصحاء وبالتالى سرعة تكيفه وتأقلمه.

- مراجعة علاقاته المختلفة وإنتقاء الصالح منها - إذا ظهرت صداقات قديمة للناقه لا تدرك موقف الناقه من أن يبادر بإظهار حقيقة توقفه عن الإدمان حتى لا ينتهى الأمر بحدوث إنتكاسة لشخص تمت إرادته وامتنع عن المخدر.

- تدعيم دور الأسرة لأهميتها للناقه وأهمية الناقه لها.

- العودة للعمل بعد أن أدى إهماله لعمله نتيجة للإدمان إلى فصله وعدم قدرته على القيام بأى عمل - لذلك كان من الأهداف الرئيسية مساعدة المدمن على التأهيل للقيام بعمل حسب القدرات المتبقية لديه، وإلا شجعه الأخصائى الإجتماعى على أن يؤهل لمهنة أخرى تتناسب وقدراته الحالية - وذلك لأن العمل هو الوسيلة الصحيحة للنضج والإطمئنان. والعكس يؤدى إلى إستمرار التدهور والإدمان.

وبصورة عامة يجب على الناقه أن يعرف أنه إما يكون صحيحاً أو لا يكون بالمرة أى إما أن يأخذ خطوات فى طريق الإنتهاء من هذا الداء أو أن يظل أحد ضحاياه حتى ينتهى صحياً ونفسياً وإجتماعياً ومادياً وأدبياً.

وأخيراً يمكن أن نعرض لأهم المقترحات على المستويين الدولى والمحلى لمكافحة مشكلة المخدرات على النحو التالى :

أولاً: اتفقت المؤتمرات الدولية لمكافحة المخدرات على بعض المقترحات:

١- الحد من زراعة المخدرات - وإحلال زراعة بديلة.

٢- تشديد أنظمة الرقابة الدولية على المخدرات.

٣- لابد من مضاعفة جهود هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية الدولية.

٤- دعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة إستعمال المخدرات.

٥- المبادرة من قبل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على الإنضمام لإتفاقية دولية.

٦- تعزيز التعاون بين البلدان فى مجال المساعدة القانونية والقضائية وتبادل المعلومات.

٧- إعادة النظر فى تشريعات المخدرات وتطويرها وتشديدها.

٨- إنشاء إدارات متخصصة على المستويات المحلية لمكافحة الزراعة والتجارة والتعاطى.

٩- إنشاء لجان وطنية لوضع البرامج ورسم السياسات من أجل السيطرة على المشكلة.

١٠- تطوير وتعميم أجهزة الإتصال اسلكية واللاسلكية بين العاملين فى المكافحة مع وضع خطط لتدريب العاملين فى هذا المجال.

١١- تشجيع مجال البحث والدراسة فى مجال المخدرات والمؤثرات العقلية التى يساء إستعمالها، وحجم ظاهرة التعاطى والإدمان على المستوى الدولى والمحلى.

١٢- تنمية الوازع الدينى عند جميع فئات المجتمع لاسيما الشباب وشغل أوقات الفراغ بما يفيد.

١٣- عقد إتفاقيات ثنائية بين الدول المجاورة لتعزيز جهود المكافحة وتبادل المعلومات.

١٤- تكثيف برامج الوقاية من المخدرات من خلال وسائل الإعلام المختلفة وأجهزة التربية والتعليم ورعاية الشباب والأجهزة الشعبية والمحلية.

١٥- لابد من التوسع فى المصحات لمعالجة الإدمان من المخدرات - الخمور - العقاقير - الحبوب مع التأهيل والرعاية اللاحقة.

ثانياً: أجمعت الدراسات الإجتماعية - النفسية والتربوية - المؤتمرات العلمية على عدد من التوصيات للوقاية من إنتشار المخدرات ومن أهمها :

١- إن وضع أى سياسة لمكافحة المخدرات ينبغى أن تحدد بوضوح الخط الفاصل بين إستخداماتها الضارة، وإستخداماتها الإيجابية.

٢- إن الإستخدامات النافعة تنحصر فى الأغراض الطبية، وبالأساليب المشروعة التى تضمن عدم إساءة إستعمالها.

٣- إن مكافحة المخدرات تتجه أساساً إلى محاصرة الإنحراف وعدم المشروعية سواء بالنسبة لإنتاجها وجلبها وترويجها، أو تعاطيها.

٤- إن سياسة مكافحة المخدرات بالمرونة والقابلية للتعديل والتغيير تبعاً للظروف والمتغيرات الماثلة والمحتملة للتقدم والتطور التكنولوچى ومستحدثاته وكذلك التطورات الإجتماعية والإقتصادية.

٥- إن مواجهة مشكلة المخدرات ثم السيطرة عليها ينبغى أن تتدرج بالحلول المناسبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بحيث نبدأ بالعمل على تخفيض حدة المشكلة. ثم التحكم بالتدريج فى عوامل العرض والطلب ثم الوصول إلى السيطرة الفعالة عليها.

٦- إن مشكلة تعاطى المخدرات ومن ثم إدمانها، تترتب على مشكلات أخرى سابقة ترتبط بتنشئة المواطن وإعداده ورعايته. أخلاقياً، وثقافياً، وبدنيا، ودينياً.

٧- إن سلامة النظام الإقتصادى والإجتماعى والسياسى - بما يوفره من وسائل لتعبير الإنسان عن ذاته ووجوده وحريته وإشباع لحاجاته المادية والمعنوية عوامل أصيلة من عوامل الإبتعاد عن أنماط السلوك الشاذة المنحرفة ومنها تعاطى المخدرات.

٨- الإستفادة من وسائل الإعلام كالصحافة والتليفزيون والإذاعة لنشر الوعى بخطورة العقاقير والمخدرات بدون مبالغة أو إثارة وبشكل علمى سليم ومدروس.

٩- أن تتوخى وسائل الإعلام المذكورة تقديم المواد الصالحة السوية والعلمية لتكون القيم البناءة وتجنب المواد التى تدفع إلى السلبية والإنحراف بطريقة غير مباشرة مثل أعلام الجنس وأفلام الجريمة والعنف.

١٠- تدعيم أجهزة مكافحة المخدرات بكل الوسائل الممكنة لتقليل فرص الحصول على المخدرات ومداهمة الأماكن المشبوهة وعدم تشغيل الساقيات فى البارات والملاهى الليلية ووضع أندية الفيديو تحت رقابة الشرطة.

١١- الإستعانة برجال الدين فى النهى عن تعاطى كل ما يضر بالصحة والنفس والعقل مع التعريف بمشكلة الإدمان والمخدرات وتأثيرها النفسى والبدنى.

١٢- زيادة أعداد المصحات المخصصة لعلاج الإدمان والمتعاطين ودراسة كل حالة على حدة وبحثها نفسياً وإجتماعياً وطبياً قبل تقديمها للمحاكمة.

١٣- محاولة شغل أوقات فراغ الشباب بالرياضة - والمعسكرات الكشفية ومعسكرات العمل، وتنمية هواياتهم المفيدة.

١٤- رعاية المدمن الذى إنتهى علاجه بنجاح وكذلك رعاية المفرج عنهم فى قضايا المخدرات، حيث ثبت أن ٥٩٠ منهم يعود إلى الإدمان مرة أخرى بعد خروجهم من المستشفيات والسجون.

١٥- الإستفادة من الإعتمادات المالية المخصصة من هيئة الأمم المتحدة

لمكافحة المخدرات لإجراء البحوث والدراسات حول ظاهرة الإدمان فى البلدان العربية.

١٦- نشر المكتبات التى ترفع شأن الثقافة مع الإهتمام ببرامج الإرشاد الطلابى فى الجامعات والمدارس وتقديم المساعدات وإقامة الندوات وشرح ما هو مفيد وما هو ضار بصحة الفرد.

١٧- لابد من التوعية فى المدارس الثانوية والجامعات عن طريق دراسة المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع من خلال منهج دراسى موحد على أن يبين المنهج أخطار الإدمان بسبب الخمر والعقاقير على الناحية الجسمية والعقلية.

١٨- لابد من تجريم شارب الخمر وتعديل التشريع فى هذا الصدد. كما هو الحال فى حالات تعاطى المخدرات.

١٩- عدم صرف العقاقير المخدرة من أية صيدلية إلا بتذكرة طبية مع سحب التذكرة من المريض كل مرة وإخطار مباحث المخدرات باسم المريض المتعاطى للمخدر.

٢٠- وضع خطة قصيرة الأمد لتحويل مصانع الخمور إلى إنتاج مشروبات أخرى أكثر فائدة للفرد والمجتمع أو تحويلها إلى مصانع للصناعات الغذائية مثل (المياه الغازية - مصانع المكرونة - مطاحن - حفظ الخضر والفاكهة).

٢١- منع دخول الخمور إلى أراضى البلاد سواء كانت عن طريق الإستيراد أو فى صحبة راكب. وعلب البارات والملاهى الليلية والمقاهى المشبوهة.

٢٢- الإهتمام بالتربية الأسرية الصالحة القائمة على التمسك بمبادئ الدين والأخلاق الفاضلة وما يسود الأسرة من جو عاطفى ومحبة وصلاح وإستقامة وتعاون ومتى صلحت الأسرة صلح المجتمع.

٢٣- تشديد الرقابة الأمنية من قبل رجال الشرطة وتضييق الخناق على الأماكن المشبوهة والتى يرتادها الشباب فى فراغهم، وكذلك للحيلولة دون تسرب المخدرات إليهم وكذلك تشديد الرقابة على إستراحات سائقى التاكسى والشاحنات لمنع تعاطى وترويج المخدرات حيث أثبتت الدراسات وقوع حوادث السيارات بعد هذه الإستراحات بعدة كيلومترات.

٢٤- وضع الأندية الرياضية تحت رقابة رجال الشرطة باستمرار حيث بينت بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من الشباب المتعاطى يأتى من رواد أعضاء أندية الدرجة الأولى فى مصر.

وفيما يتعلق بتوصيات المجالس القومية فى مجال التشريع والعلاج نعرض ما يأتى :

١- ألا تكون عقوبة الإعدام وجوبية بالنسبة لجلب المخدرات وإنتاجها أو إستخراجها وذلك لإختلاف الظروف المحيطة بالقضايا، من حيث الواقع الخاص بكل قضية بذاتها. وأن القضاء باعتباره جزءاً من المجتمع، حيث يشعر أن الأمر أضحى مشكلة شديدة الضرر فلاشك أنه سيستخدم حقه فى توقيع عقوبة الإعدام كما حدث مؤخراً، وهنا يجب الإشارة إلى أنه ثبت من كل الدراسات النظرية والميدانية ومن خلال رأى علماء الإجتماع وعلماء النفس تنفيذ عقوبة الإعدام على تجار المخدرات لأنه يؤدى لموت محقق للمتعاطى أسير هذه المادة.

٢- عدم تطبيق «الإفراج تحت شرط» بالنسبة لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فى جرائم المخدرات، بحيث يقضى المحكوم عليه مدة العقوبة كاملة.

٣- إضافة فقرة إلى المادة (٣٣) من قانون المخدرات تعاقب على إنشاء أو

تأسيس أو تنظيم أو إدارة تشكيلات عصابية ترمى إلى جلب المخدرات أو الإتجار فيها أو زراعتها أو تصنيعها.

٤- زيادة الحد الأدنى للغرامة الواردة فى المواد ٣٣ - ٤٣ - ٥٣ من قانون المخدرات بحيث يصبح عشرين ألف جنيه - بدلاً من ثلاثة آلاف جنيه - وزيادة الحد الأقصى بحيث يكون خمسين ألف جنيه بدلاً من (عشرة آلاف جنيه).

٥- تشديد الحد الأدنى لعقوبة الأشغال المؤقتة تطبيق القاضى للمادتين (٤٣ - ٦٣) من قانون المخدرات. وذلك بجعله سبع سنوات (بدلاً من ثلاث سنوات).

٦- تشديد العقوبة فى حالة العودة لإرتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ وذلك بأن يوقع على العائد العقوبة الواردة فى المادة ٣٣.

٧- زيادة الحد الأدنى للأشغال الشاقة المؤقتة عند تطبيق المادتين ٣٥ - ٣٦ إلى خمس سنوات (بدلاً من ثلاث سنوات).

٨- معاقبة العائد لإرتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٥٣ بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٤.

٩- تشديد العقوبة الواردة فى المادتين (٣٧ - ٣٨) إلى الأشغال الشاقة المؤقتة أى (من ١٣ - ١٥ سنة) وعند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (الخاص بظروف رأفة) لا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن سنة.

١٠- جعل الغرامة فى المادتين ٣٧ - ٣٨ - من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (بدلاً من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه).

تقدمت المجالس القومية المتخصصة بعدة توصيات فى مجال العلاج ومنها ما يلى :

١- لابد من النظر للمدمن باعتباره مريضاً ابتلى الإدمان، ومن ثم لا ينبغى عدم تحقيره حتى يمكن تشجيعه على العلاج.

٢- وفى هذا الإتجاه ينظر فى إعفاء من يتقدم من المتعاطين للعلاج من العقوبة الجنائية، أياً كانت الجهة التى يتقدم إليها.

٣- أن يكون علاج المدمنين جزءاً من المشكلة العامة فى الدولة ومن ثم يصبح واجباً قومياً يلتزم به جميع الجهات والوحدات الصحية العامة وأن يأخذ مكانه فى جميع البرامج الصحية.

٤- أن تتخذ جميع الإجراءات والوسائل التى تكفل فعالية العلاج وتحقيق أهداف ومن ذلك ألا يتولى هذا من العلاج غير المتخصصين فيه. سواء فى الناحية الطبية أو النفسية أو الإجتماعية باعتبار الإدمان من أكثر الظواهر الإجتماعية المرضية مقاومة العلاج، ولما يتطلب من مدة طويلة تحتاج إلى المثابرة من جميع الأطراف.

٥- أن يقترن العلاج الطبى أو النفسى بالعلاج الإجتماعى المتمثل فى التخلص من العوامل الإجتماعية التى أدت إلى الإدمان مع التأهيل الإجتماعى بإعداد المدمن للعودة إلى الحياة الطبيعية عضواً صالحاً فى المجتمع، على أن يتم كل ذلك فى سرية تامة تكفل للمريض الإطمئنان على سمعته مستقبلاً.

٦- تقييم وسائل العلاج المستخدمة، من وقت لآخر للتعرف على فعاليته، والبحث عن البدائل إذا فشل فى تحقيق هدفه، وذلك إقتصاداً فى الجهود والنفقات.

٧- تركيز عناية أكبر بالنسبة للمنتكسين (نكسة) على أن ينظر فى إعداد أماكن خاصة لعلاجهم، منفصلة عن المعالجين لأول مرة.

٨- أن يكون العلاج مجانياً فى الأماكن الحكومية المختلفة سواء فى المصحات أو فى أندية الدفاع الإجتماعى أو فى غيرها من الأماكن الحكومية.

٩- السعى فى إتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض نفقات العلاج عن طريق:

١-إنشاء صندوق خاص لدعم العلاج مالياً، تموله تبرعات الهيئات والأفراد والمنظمات المحلية والدولية - مع جزء من حملة الغرامات والمبالغ والأشياء المحكوم بمصادرتها فى قضايا المخدرات.

٢- الإنتفاع بصندوق هيئة الأمم المتحدة الخاص بمكافحة سوء إستخدام المخدرات فى تقديم معونة مالية لإنشاء وتدعيم المصحات والعيادات والمؤسسات والجمعيات المخصصة لعلاج الإدمان ويمكن الإستفادة ببرامج الأمم المتحدة للتنمية فى هذا المجال.

٣- أن تقدم الدولة دعماً مالياً للجمعيات الخاصة التى تعتمد فى علاج الدمنين على التبرعات وإشتراكات الأعضاء.

٤- دعوة أصحاب العيادات الخاصة - التى تعالج المدمنين - كذلك الأطباء العاملين فى هذا المجال إلى عدم المبالغة فى تكاليف العلاج.

٥- البحث عن المدمنين وحثهم على التقدم للعلاج من خلال طمأنتهم على جدواه وسريته وذلك عن طريق :

١- الإستبيانات والتحريات التى يمكن أن تتولاها سلطات الإشراف فى المدارس - المصانع - الشركات - الأندية وغيرها من أماكن العمل.

٢- ما تكشفه الشرطة من علاقات بين حوادث المرور أو الجرائم عموماً - وبين تعاطى المخدرات.

٣- ما تكتشف من ذلك عند التقدم للحصول على تراخيص وقيادة السيارات أو ممارسة لبعض المهن التى تستلزم شروطاً صحية خاصة.

٤- أن تتخذ من الإجراءات الكفيلة بإرشاد المدمنين إلى أهمية العلاج وذكر أماكن العلاج بمختلف الوسائل المناسبة ومنها :

١- أن تعلن الجهات أو الهيئات المتخصصة بالعلاج عن نفسها بالطرق المناسبة مثل الكتيبات - النشرات - والأساليب الكفيلة بترغيب المدمنين فى الإلتجاء إليها مع التأكيد على صيانة أسرارهم.

٢- مع دراسة جدوى إستخدام الملصقات والأفيشات، واللافتات فى هذا الغرض، وخاصة وضعها فى الأماكن العامة والأكثر إكتظاظاً بالجمهور.

٣- أن تسهم جميع وسائل الإعلام من خلال مقالاتها ونشراتها وبرامجها فى هذا الميدان بالأساليب المختلفة بإشعار المرضى بعدم الإمتهان وأن الغرض هو مساعدتهم فى نطاق إنسانى خالص.

٤- تشجيع قيام الجمعيات أو الهيئات الخاصة أو التطوعية لعلاج المدمنين.

٥- على أن يكون عملها بالتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بينها وبين نظيرتها الحكومية، وأن يكون للسلطات دور فعال فى الإشراف عليها فنياً، ومتابعة برامجها وتقييمها وتطويرها.

٦- أن يتم تنظيم وتنسيق العلاج أو الوحدات الحكومية المختلفة التى تتولى العلاج حالياً، وفى هذا الإتجاه ينبغى العمل على تحقيق ما يأتى :

١- الإكثار من العيادات الخارجية باعتبارها أقل تكلفة وأكثر تشجيعاً للمدمنين على الإتجاه إليها.

٢- إجراء مراجعة شاملة لوسائل العلاج المطبقة حالياً بغرض تقييمها تقييماً جاداً حتى يمكن الإستقرار على أنجح الوسائل وأكثرها ملائمة لعلاج المدمنين فى مصر.

٣- توحيد الإشراف الفنى على جميع الوحدات الحكومية التى تعمل فى هذا المجال أياً كانت تبعيتها الإدارية - وذلك ضماناً لحسن التنسيق والتوجيه وإكتساب الخبرة والإرتفاع بمستوى العلاج.

٤- إنشاء مصحات لعلاج المدمنين بعيداً عن مستشفيات الأمراض العقلية أو العصبية أو النفسية، وأن يكون لها نظام خاص بما يتلاءم مع أغراضها.

موقف الإسلام من الخمر والمخدرات بجميع أنواعها :

يعتبر الخمر والمخدرات مشكلة من مشاكل العصر والشريعة الإسلامية لم تهملها، وكذلك العلماء وحتى يتبين للجاحدين والحاقدين والمروجين لها حين قالوا أن المخدرات ليست حراماً لعدم ورود نص بتحريمها فى الكتاب والسنة فالمخدرات بشتى أنواعها وأشكالها وأحجامها حرام ولا يمكن أن تأذن الشريعة الإسلامية بتعاطيها مع تحريمها فكيف تبيح الشرعية الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات التى تلحق ضررها البالغ بالأمة أفراداً وجماعات مادياً وصحياً وإجتماعياً، وكيف يحرم الله سبحانه وتعالى العليم الحكيم الخمر من مثلاً كثيرها وقليلها لما فيه من مفسدة ولأن قليلها داع إلى كثيرها. ويبيح من المخدرات ما فيه هذه المفسدة. ويزيد عليها بما هو أعظم منها وأكثر ضرراً للدين والعقل والخلق! هذا الحكم لا قوله إلا مبتدع والقياس دليل شرعى فى مسائل الحلال والحرام وأصل من أصول التشريع لتأسيس الحكم الشرعى - ويتمسك البعض بشبهات باطلة منها أن علة التحريم فى المخدرات هى

السكر. فإن لم يسكر البعض لا تكون حراماً والمخدرات من الخبائث لإذهابها نعمة العقل والإدراك الذى خص به الله بنى البشر.

وحول قول البعض إن الإسلام لم يحرم تعاطى المخدرات بل أنه حرم شرب الخمر فقط، نجد أن علماء الدين يقولون إن المخدرات حرام حرام فرسالة الإسلام جاءت تحمل للناس كل طيب يبقى عليهم وعلى حياتهم ووجودهم، وحرمت عليهم كل ما يؤثر على العقل والبدن، فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ ويحل لهم من الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم. فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ صدق الله العظيم. إن علة التحريم فى الشراب هى الإسكار هذا فى السائل لأنه كان معروفاً وقت نزول القرآن الكريم أما الجوامد من المخدرات فعرفت فيما بعد ولذلك يطبق عليها الحكم من واقع عموم الحديث، وكل سكر خمر كل خمر حرام.

فأى شيء مانعاً كان أو جامداً، أياً كان إسمه، وعلى أى وجه من وجوه التعاطى من أكل أو شرب أو شم مادام فيه إسكار أى تغطية فهو حرام. فالقرآن الكريم حدد الأسس وترك الباب مفتوحاً للإجتهاد فى التفصايل. فهناك نصوص عامة. وعلى العقل القياس والإستنباط والنتيجة أن كل المسكرات والمخدرات محرمة فى القرآن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المـراجــــع

١- الدكتورة/ سامية خضر صالح - البطالة بين الشباب حديثى التخرج.

٢- الدكتور/ محمد أحمد كريم - التربية ومشكلات المجتمع.

٣- الدكتور/ سيف الإسلام على مطر - التربية ومشكلات المجتمع.

٤- الدكتورة/ سلوى عثمان الصديقى - الأسرة والسكان.

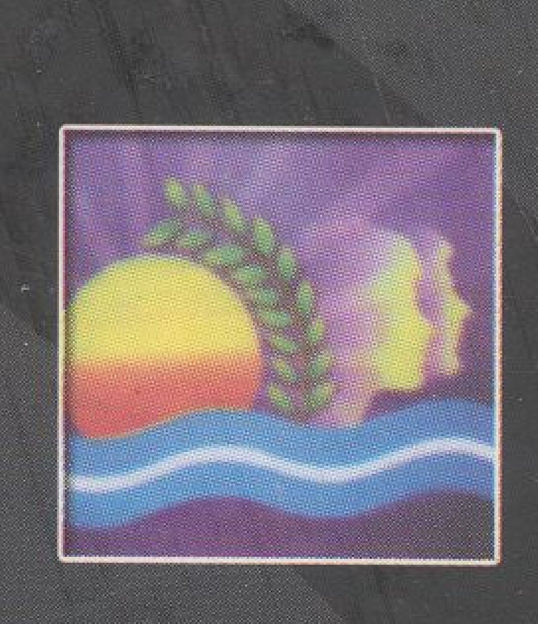
٥- الدكتور/ عبد المحى محمود حسن - الأسرة والسكان.

الفهــرس

الموضـــوع	الصفحة

رقم الإيداع :	٢٠٠٨/٢١٦٣
الترقيم الدولي :	I.S.B.N 977-212-131-X

ر: 694 ت:7/12/2009



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د/مصطفى مشرفة
تليفاكس : 4839496 الإسكندرية
Web Site: www.shgama.com
Email:shabab_algamaa@yahoo.com

